

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي



منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



**نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة
 ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**
تقرير مرحلٍ من إعداد سيسرك



منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية



العنوان:

Kudüs Cad. No: 9, Diplomatik Site, 06450 Oran, Ankara –Turkey

الهاتف:

+90-312-467 3458

+90-312-468 6172

الموقع الإلكتروني:

الفاكس:

pubs@sesric.org

www.sesric.org

البريد الإلكتروني:

جميع الحقوق محفوظة

اعتمد سيسرك معايير عالية خلال مرحلة إعداد هذا العمل، وذلك بغرض تحقيق أقصى حد من الدقة في البيانات الواردة فيه. لا تعبّر التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وبقي المعلومات المشار إليها في أي فقرة توضيحية أو على أي شكل من الأشكال الواردة فيه بأي حال عن رأي سيسرك بشأن الوضع القانوني لأي مكون كان. كما يخلي المركز مسؤوليته عما قد يتربّط من جدل سياسي بشأن البيانات والمعلومات المعروضة في هذا المنشور. كما أن الحدود والأسماء التي تظهر على الخرائط (إن وجدت) المستعملة في هذا المنشور لا تتطوّر على إقرار أو قبول رسمي من طرف سيسرك.

تخضع المادة المقدمة في هذه الطبعة لقانون حقوق الطبع والنشر. وبموجب هذه الحقوق وبحكم تشجيع سيسرك على نشر مطبوعاته خدمة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فهو يعطى الإذن بعرض ونسخ وتحميل المواد المعروضة على أن لا يتم إعادة استخدامها لأغراض تجارية في أي ظرف كان.

وللحصول على الإذن لإعادة إنتاج أو طبع أي جزء من هذا المنشور، يرجى إرسال طلب يشمل جميع المعلومات لدائرة النشر بسيسرك على العنوان الوارد أعلاه. وتوجه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى دائرة النشر بسيسرك على العنوان المذكور أعلاه.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-975-6427-90-3

للتحقيق من المعلومات، يرجى التواصل مع دائرة الإحصاء والمعلومات عبر البريد الإلكتروني: statistics@sesric.org

تم تصميم الغلاف من قبل سفاسش ھلیفان، دائرة النشر، سيسرك.

ُترجم هذا التقرير من الإنجليزية من قبل فريق وحدة الترجمة العربية المكون من محمد أمين عزاوي وإحسان الخليع وأسماء أريجان، دائرة النشر، سيسرك.

شكر وتقدير: تحت الإشراف العام لسعادة السيد نبيل دبور، المدير العام لسيسرك، أعدّ هذا التقرير فريق من سيسرك برئاسة الدكتور أتيلاكرامان، مدير دائرة الإحصاء والمعلومات، ويتضمن الدكتور أحمد أوزتورك والسيد دافرون إشنازاروف والسيد مزمل إديما. أعد الدكتور أحمد أوزتورك القسم (1) تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والهدفين الإنمائيين 8 و 9؛ وأعد السيد دافرون إشنازاروف الأهداف الإنمائية 1 و 2 و 4 والملحق الأول؛ فيما أعد السيد مزمل إديما القسم (2) الأهداف الإنمائية 3 و 5 و 13؛ ونفع هذا العمل الدكتور أتيلاكرامان.

جدول المحتويات

V.....	وطنة.....
1.....	ملخص.....
4.....	تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....
9.....	الهدف الإنمائي 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.....
13.....	الهدف الإنمائي 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.....
17.....	الهدف الإنمائي 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.....
25.....	الهدف الإنمائي 4: ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.....
29.....	الهدف الإنمائي 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.....
30.....	الهدف الإنمائي 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل المستدام، والعملة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.....
36.....	الهدف الإنمائي 9: إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل المستدام للجميع، وتشجيع الابتكار.....
41.....	الهدف الإنمائي 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وأثاره.....
43.....	المراجع.....
44.....	الملحقات.....
44.....	الملحق 1: ملاحظات فنية.....
57.....	الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....

قائمة الأشكال

- الشكل 1: التمثيل البياني لمنهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية.....6
- الشكل 2: التمثيل البياني لمنهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات التي لا تتوفر على المقاصد الكمية.....7
- الشكل 3: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، 2000 مقابل 20179
- الشكل 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، 2000 مقابل 201711
- الشكل 5: الخسارة الاقتصادية المباشرة الناتجة عن الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، %، 2005-2007.....12
- الشكل 6: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية والتعليم، %، 2000 مقابل 201713
- الشكل 7: انتشار نقص التغذية، %، 2000 مقابل 201614
- الشكل 8: نسبة الأطفال الذين يعانون من التقرّم المتوسط أو الشديد، %، 2000 مقابل 201614
- الشكل 9: نسبة السلالات المحلية حسب مستويات خطر الانقراض (%), 2000 مقابل 201815
- الشكل 10: إجمالي التدفقات الرسمية إلى قطاع الزراعة، ملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام 20162000-2016
- الشكل 11: معدل الوفيات النفايسية (لكل 100,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 201517
- الشكل 12: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، لكل 1,000 ولادة حية، 2000 مقابل 201718
- الشكل 13: الإصابات بالسل لكل 100,000 شخص، 2000 مقابل 201719
- الشكل 14: معدل الوفيات التي تعزى إلى أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة.....20
- الشكل 15: معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين، الوفيات لكل 100,000 نسمة، 2000 مقابل 201621
- الشكل 16: استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار 15+، 2000 مقابل 201622
- الشكل 17: النساء في سن الإنجاب اللائي تمت تلبية حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة23
- الشكل 18: الأطباء لكل 10,000 نسمة، 200024
- الشكل 19: الأطباء لكل 10,000 نسمة، 201824
- الشكل 20: معدل المشاركة في التعلم المنظم كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 201725
- الشكل 21: إجمالي التدفقات الرسمية من أجل المخدراتية، حسب البلدان المستفيدة، 2000-201626
- الشكل 22: نسبة المعلمين المشغلين في فئة التعليم ما قبل الابتدائي الذين تلقوا ما لا يقل عن الحد الأدنى من التدريب المنظم27
- الشكل 23: مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعلم المنظم28
- الشكل 24: مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعلم المنظم28
- الشكل 25: نسبة المقاعد التي تشغله النساء في البرلمانات الوطنية، %، 2000 مقابل 201829
- الشكل 26: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، %، 2000-201731
- الشكل 27: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل، %، 2000-201832
- الشكل 28: معدل البطالة، 15 سنة فأكثر لكلا الجنسين، %، 2000 مقابل 201733
- الشكل 29: نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول34
- الشكل 30: الاستهلاك المحلي للمواد لكل فرد، جميع المواد الخام، بالطن، 2000 مقابل 201735
- الشكل 31: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 201836
- الشكل 32: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 201737
- الشكل 33: نسبة القيمة المضافة للصناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا من مجموع القيمة المضافة للتصنيع39
- الشكل 34: انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرامات)، 2000 مقابل 201639
- الشكل 35: نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي، العجل الثالث، %، 2000-201740
- الشكل 36: عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من جراء الكوارث لكل 100,000 نسمة، 2000-201742

قائمة الجداول

الجدول 1: عرض اتجاهات أهداف التنمية المستدامة.....	4
الجدول 2: عرض اتجاه أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.....	5
الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو هدف التنمية المستدامة 1.....	47
الجدول 4: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو هدف التنمية المستدامة 2.....	48
الجدول 5: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق الهدف 2 (تتمة).....	49
الجدول 6: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو هدف التنمية المستدامة 3.....	50
الجدول 7: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق الهدف 3 (تتمة).....	51
الجدول 8: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو هدف التنمية المستدامة 4.....	52
الجدول 9: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو هدف التنمية المستدامة 8.....	53
الجدول 10: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو هدف التنمية المستدامة 9.....	54
الجدول 11: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق الهدفين الإنمائيين 5 و 13.....	55
الجدول 12: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات إضافية اختيارية لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.....	56

المختصرات المستخدمة

لجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري	COMCEC
معدل النمو السنوي الأسني	EAGR
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICTs
اللوائح الصحية الدولية	IHR
أقل البلدان نمواً	LDCs
الأهداف الإنمائية للألفية	MDGs
الصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة	MHT
معدل الوفيات النفايسية	MMR
معدل الوفيات	MR
القيمة المضافة للتصنيع	MVA
إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية	ODA
منظمة التعاون الإسلامي	OIC
تدفقات رسمية أخرى	OOF
تعادل القوة الشرائية	PPP
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية	SESRIC
إجمالي التدفقات الرسمية	TOF
الإمارات العربية المتحدة	UAE
الأمم المتحدة	UN
شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	UNSD
الدولار الأمريكي	USD
مؤشرات التنمية العالمية	WDI
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	WMO

النفاسية من 397 حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية عام 2000 إلى 256 حالة فقط في 2015.

وعلى الرغم من المستوى المهم من التقدم المحرز، يتناول هذا التقرير بعض المجالات التي تعاني فيها العديد من بلدان المنظمة من تحديات كبيرة تعيق تحقيقها لأهداف 2030. فعلى سبيل المثال، يعد وضع تدابير شاملة للسياسة العامة من الأمور الضرورية بالنسبة لمجموعة بلدان المنظمة للقضاء على الفقر بحلول عام 2030. ورغم تراجع مستويات انتشار نقص التغذية وسوء التغذية في جميع أنحاء بلدان المنظمة، حسب العدالت الراهنة للتقدم المحرز، لن يتمكن أي من هذه من البلدان تحقيق مقصدي الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلين في القضاء على الجوع ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030. وعلى مستوى الصحة والرفاهية، حققت بلدان المنظمة تحسناً كبيراً، لكن بطيء الوتيرة في هذه البلدان يحول دون نجاحها في تحقيق هذا الهدف الإنمائي، وبالتالي التقليص من حجم الفجوة بينها وبين بقية العالم.

ونلاحظ كذلك تسجيل تحسن مماثل على مستوى مجال التعليم والنمو الاقتصادي والابتكار، لكن لسوء الحظ لا يمكن اعتبار هذه التطورات كافية لتحقيق بلدان المنظمة المقاصد المزمع تحقيقها بحلول عام 2030 وذلك بسبب بطء وتيرةها الراهنة. لذلك، كما هو مبين بالتفصيل في هذا التقرير، يتغير على بلدان المنظمة تحديد آليات استجابة أكثر عمقاً وسرعة وطموحاً لتحفيز التحول الاجتماعي والاقتصادي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لهذه الاستجابات التركيز على خطط التمويل البديلة، لا سيما المالية الإسلامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، واقتادات شاملة وقائمة على التنوع، واستخدام البيانات على نحو أفضل لوضع سياسات أكثر وضوحاً، وتوسيع نطاق الخدمات الأولية لتشمل الجميع مثل التعليم الجيد والحماية الاجتماعية بالإضافة إلى قضايا أخرى.

أعتقد أن هذا التقرير المرحلي لسيسرك مهم للغاية بالنسبة للبلدان الأعضاء في المنظمة، فهو بمثابة خطة لضمان أن هذه البلدان على دراية وعلم بمستوى التقدم المحرز وأوجه القصور ونقاط القوة بخصوص أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية. أمل أن يسهم هذا التقرير في تحفيز بلدان المنظمة على تكثيف جهودها الجماعية لسد الفجوات القائمة على مستوى البيانات من أجل رصد أهداف التنمية المستدامة على أحسن وجه وتوفير قاعدة معرفية من شأنها الإسهام في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نبيل دبور
المدير العام
سيسرك

تجسد خطة التنمية المستدامة العالمية لعام 2030 التي اعتمد她 عام 2005 دليلاً شاملـاً من أجل عالم مستدام يسود فيه الإزدهار والإنتاجية والثروات للجميع على أساس مشتركة. ومع اقتراب عام 2030 بات لزاماً علينا تقدير ما إذا كانت جهودنا الماضية والراهنة تصب في اتجاه إرساء الأساس الضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وفي هذا الصدد، يسرني أن أقدم للقارئ الكريم التقرير المرحلي الجديد لسيسرك "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

بعد العمل الدؤوب والجهود الحثيثة التي بذلها سيسرك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2018، توصل في الأخير لتحديد ثمانية أهداف إنمائية ذات أولوية عالية على مستوى بلدان المنظمة، وهذه الأهداف كالتالي: الهدف الإنمائي 1 (القضاء على الفقر)، والهدف الإنمائي 2 (القضاء على الجوع)، والهدف الإنمائي 3 (الرفاه والصحة الجيدة)، والهدف الإنمائي 4 (التعليم الجيد)، والهدف الإنمائي 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف الإنمائي 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف الإنمائي 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية)، ثم الهدف الإنمائي 13 (العمل من أجل المناخ). وهذا التقرير قائم بالأساس على نتائج الجهود التي بذلها سيسرك، فهو يقدم تقييمات شاملـاً بخصوص التقدم المحرز في بلدان المنظمة على مستوى تنفيذ هذه الأهداف الإنمائية الثمانية ذات الأولوية. ومن خلال مثل هذا التحليل الراهن بالمعلومات، يمكننا تحديد مستوى ما أجزئناه في الوقت الراهن واستكشاف الوسائل والسبل التي من شأنها الإسهام في تعزيز جهود مجموعة المنظمة لتحقيق أهداف جدول أعمال عام 2030.

ويشير التقرير إلى أن بلدان المنظمة كمجموعة لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية ذات الأولوية بحلول عام 2030 إذا ما واصلت عملها بنفس الوتيرة الحالية. لكن رغم ذلك، يبقى بعض التقدم المحرز على صعيد مختلف الأهداف الإنمائية جدير بالثناء والذكر. ففي العقد الأول من الألفية مثلاً بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار %16.2 أمريكي في بلدان المنظمة ما يناهز 30.1% مقارنة مع فقط عام 2017. وتراجع معدل انتشار سوء التغذية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي عن نسبة %16.3 المسجلة عام 2000 إلى نسبة 13.4% عام 2016. كما تراجعت بشكل ملحوظ معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات حديثي الولادة في مجموعة بلدان المنظمة. وعلى وجه الخصوص، انخفض معدل الوفيات

ملخص

يقدم تقرير "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تقرير مرحلي من إعداد سيسرك" تقييمًا بشأن وضع بلدان المنظمة من حيث تنفيذ الأهداف الإنمائية الثمانية ذات الأولوية من بين أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز سعياً لتحقيق هذه الأهداف في ظل المؤشرات المختارة. وبموجب القرارات الصادرة عن الدورة الرابعة والثلاثين للجنة منظمة التعاون الإسلامي الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) التي عقدت في فترة 26-29 نوفمبر 2018 في إسطنبول، تركيا، أُسندت إلى مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) مهمة إعداد هذا التقرير.

ويركز هذا التقرير على التقدم الذي حققه بلدان المنظمة على مستوى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية بالنسبة لبلدان المنظمة الـ 36 المجيبة على "مسح الميل المتعلق بأولويات أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ووفقاً لنتائج المسح، أعطت الدول الأعضاء في المنظمة الأولوية لثمانية أهداف إنمائية حسب الترتيب التالي: الهدف الإنمائي 1 (القضاء على الفقر)، والهدف الإنمائي 3 (الرفاه والصحة الجيدة)، والهدف الإنمائي 2 (القضاء على الجوع)، والهدف الإنمائي 4 (التعليم الجيد)، والهدف الإنمائي 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف الإنمائي 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، والهدف الإنمائي 9 (الصناعة والإبتكار والبنية التحتية)، ثم الهدف الإنمائي 13 (العمل من أجل المناخ).

والطرق المعتمدة لوصف التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة ترتكز على التطورات عبر فترات زمنية محددة وليس فقط على الوضع الراهن للمؤشرات والأهداف ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي للتقرير في تحليل ما إذا كانت المؤشرات المختارة قد اتجهت في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة أو حادت عن ذلك. ويتم تقدير التقدم المحرز في بلد معين من بلدان المنظمة أو مجموعة من البلدان من خلال مقارنة قيمة المؤشر عام 2000 أو أقرب سنة متاحة مع قيمة نفس المؤشر عام 2018 أو آخر سنة متاحة.

وبشكل عام، تشير التقديرات إلى أن بلدان المنظمة كمجموعة لنتمكن من تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية بحلول عام 2030 إذا استمرت نفس وتيرة التقدم الحالية دون العمل على تحسين الأوضاع حتى عام 2030. وبالرغم من تسجيل بعض التقدم على مستوى القضاء على الفقر (الهدف الإنمائي 1) وضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية (الهدف الإنمائي 3) وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع (الهدف الإنمائي 4) ودعم الصناعة والإبتكار والبنية التحتية (الهدف الإنمائي 9) في مجموعة بلدان المنظمة، يبقى هذا التقدم غير كاف لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية بحلول عام 2030. وبخصوص القضاء على الجوع (الهدف الإنمائي 2) وضمان النمو الاقتصادي

المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف الإنمائي 8)، فقد تم تسجيل تقدم جد بطيء لدرجة يصعب على مجموعة بلدان المنظمة من خالله التموضع على المسار الصحيح لتحقيق هذين الهدفين.

ومن ناحية أخرى، يشكل عامل عدم كفاية البيانات المتعلقة بمؤشرات الهدفين الإنمائيين 5 و 13 تحدياً يعيق عملية إجراء تحليل شامل للتقدم على مستوى هذين الهدفين، وبالتالي سيعرض التقرير التقديرات الإجمالية لمستوى منظمة التعاون الإسلامي في الإصدارات المستقبلية بمجرد توفر إمكانية الوصول إلى البيانات على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التي تستضيفها الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة.

الهدف 1: القضاء على الفقر

يعد وضع تدابير شاملة لسياسة العامة من الأمور الضرورية بالنسبة لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي للقضاء على الفقر بحلول عام 2030. فقد بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في مجموعة بلدان المنظمة في العقد الأول من الألفية ما يناهز 30.1%. وخلال عام 2017، تراجعت هذه الحصة بمعدل النصف تقريباً وبلغت 16.2%. وبالرغم من التحسن الكبير، تبقى وتيرة التقدم غير كافية للقضاء على الفقر المدقع في صفوف جميع الناس في بلدان المنظمة بحلول عام 2030.

إن تقوية القدرة على التكيف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية أمر غاية في الأهمية بالنسبة لبلدان المنظمة. وفي هذا الإطار، تراجعت بشكل كبير مستويات الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث في جل بقاع بلدان المنظمة منذ العقد الأول من الألفية الجديدة، رغم ذلك لا تزال بعض بلدان المنظمة عرضة للكوارث المناخية.

تعد التعبئة الفعلية للموارد الحكومية من العناصر التي لا غنى عنها في الاستراتيجيات المعنية بالتخفيض من حدة الفقر. لهذا من المهم تخصيص موارد كبيرة لقطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، يشير إعلان إنشيون إلى أن عدد بلدان المنظمة التي تراوح معدلات نفقاتها على التعليم بين 15% و 20% أو أكثر من إجمالي الإنفاق العام قد تراجع من 27 إلى 24 بلداً خلال الفترة قيد التحليل. وهذا ما يدل على أنه يتعين على مجموعة بلدان المنظمة زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية الواردة أعلاه لمساعدة البلدان المختلفة عن الركب على العودة على السكة الصحيحة للتنمية.

الهدف 2: القضاء على الجوع

تراجع معدل انتشار سوء التغذية في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي عن نسبة 16.3% المسجلة عام 2000 إلى نسبة 13.4% عام 2016. وبالرغم من هذا التقدم الإيجابي، يتوجه هذا المؤشر في منحى تصاعدي مطرد وسجل معدل 13.4% عام 2011 بدل معدل 12.2% المسجل عام 2011. ولسوء ونقص التغذية عواقب وخيمة على صحة الأطفال وتنتج عنها

العالمي، من معدل 73.5% عام 2000 إلى 75.7% عام 2018. لكن الوتيرة البطيئة في مجموعة بلدان المنظمة تحول دون نجاحها في تحقيق هذا الهدف الإنمائي، وبالتالي التقلص من حجم الفجوة بينها وبين بقية بلدان العالم.

الهدف 4: التعليم الجيد

التعليم لينة أساسية من اللبنات الداعمة لتحسين مستويات حياة الأفراد ورفاههم. على الرغم من بعض الإنجازات التي تحققت بخصوص مشاركة الطلاب تقدمهم في مختلف مستويات نظام التعليم، أبانت العديد من بلدان المنظمة عن مستويات تقدم غير كافية في إطار السعي وراء تحقيق المقاصد المدرجة تحت الهدف الإنمائي 4 بحلول عام 2030.

وتسجل المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي في غالبية بلدان المنظمة مستويات متزايدة، لكن العديد منها لن تكون قادرة على توفير هذا النوع من التعليم لجميع الأطفال بحلول عام 2030. وفي مجموعة بلدان المنظمة، بلغ متوسط معدل المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ما يناهز 58.6% على أساس بيانات عام 2018 أو بيانات آخر سنة متاحة. ونتيجة لذلك، يتبعن على مجموعة بلدان المنظمة تكتيف جهودها لضمان ولوج جميع الفتيات والفتيان إلى تعليم جيد في مرحلة الطفولة المبكرة. ومن ناحية أخرى، حققت جل بلدان المنظمة المساواة بين الجنسين في التعليم قبل الابتدائي، وبعضاً الآخر على المسار الصحيح لتحقيق ذلك.

يلعب عاملي الدعم الأجنبي والنقل الدولي للطلاب والعلماء دوراً مهماً في تنمية قطاع التعليم. فقد ارتفع إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى بلدان المنظمة على شكل منح دراسية من مبلغ 126.6 مليون دولار أمريكي عام 2006 إلى 177.1 مليون دولار عام 2016 (بالسعر الثابت لعام 2016). ولتحقيق المقاصد الطموحة المحددة في خطة عام 2030، يتبعن مواصلة الدعم الدولي للطلاب، خاصة الطلاب المتحدرين من البلدان الأقل نمواً، والعمل على الارتقاء به لمستويات أحسن. وبالإضافة إلى كل هذا، هناك حاجة متزايدة في مجموعة بلدان المنظمة لمدرسين مؤهلين. وفي 16 بلداً فقط من هذه البلدان تلقى كل المدرسين بدون استثناء تدريباً نظرياً في مجال عملهم. وبناءً على التقدم المحرز بين عامي 2000 و2018، يتبعن على مجموعة بلدان المنظمة اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على المستوى المطلوب من المدرسين المؤهلين.

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

هناك حاجة إلى التهوض بالنمو الاقتصادي لتحقيق مقصد الهدف الإنمائي 8 المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنوياً في بلدان منظمة التعاون الإسلامي الأقل نمواً. فخلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2017 بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الفرد 2.7% في مجموعة بلدان المنظمة ككل ومجموعة بلدان المنظمة الـ 21 الأقل نمواً (OIC-LDCs). على الرغم من أن المعدل كان أعلى قليلاً من المعدل العالمي (1.7%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المراد تحقيقه وهو نسبة 7% سنوياً على

مشاكل صحية كبيرة مثل التczم والهزال وفرط الوزن. ويشهد التczم والهزال تراجعاً في مستويات الانتشار في صفوف الأطفال، لكن حسب المعدلات الراهنة للتقدم المحرز، لنتمكن أي من هذه البلدان تحقيق مقصدي الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثلين في القضاء على الجوع ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030.

ووتيرة التقدم البطيئة هذه تحمّل على صناع القرار استخدام وإدارة الموارد المائية والأراضي والتكنولوجيا والموارد الأخرى الطبيعية والبشرية بصورة رشيدة لإنتاج ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي للجميع. وفي هذا السياق، فإن من شأن زيادة التمويل والاستثمار في الإنتاجية الزراعية - خاصة من خلال التعاون الدولي - أن يكون عامل دعم لتحقيق المقاصد ذات الصلة الواردة في خطة التنمية لعام 2030. ويعتبر إيلاء اهتمام خاص للشركات الصغيرة والمزارعين. وبإضافة إلى ذلك، ينبغي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي تنمية قدراتها ليكون بوسعتها دراسة وتقدير السلالات المحلية التي قد تواجه خطر الانقراض لاتخاذ الإجراءات الاحترازية الازمة.

الهدف 3: الرفاه والصحة الجيدة

إن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان وجانب هام من جوانب التنمية المستدامة وذلك بفضل مтанة صيتها بالجوانب الأخرى للتنمية المستدامة، أي المياه والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، وتغيير المناخ، والسلام والاستقرار. وتدور الوضع الصحي يعني محدودية الفرص الاقتصادية للرجال والنساء وتفاقم حدة الفقر في المجتمعات.

تراجعت بشكل ملحوظ معدلات الوفيات النفايسية ووفيات الأطفال دون سن الخامسة ووفيات حديثي الولادة في مجموعة بلدان المنظمة. وعلى وجه الخصوص، انخفض معدل الوفيات النفايسية من 397 حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية عام 2000 إلى 256 حالة فقط في 2015. ولتحقيق المقاصد ذات الصلة من المقاصد المدرجة تحت الهدف الإنمائي 3 بحلول عام 2030، يجب الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي والنهوض به لمستويات أعلى.

وفي بلدان المنظمة ككل، تراجع معدل خطر الوفاة بسبب الأمراض القلبية الوعائية أو السرطان أو السكري أو أمراض الجهاز التنفسى المزمنة في صفوف الأشخاص المتردحة أعمارهم بين 30 و 70 سنة بنسبة 2.9%， وهو ما يعني تسجيل نسبة 22.2% عام 2016 بدل نسبة 25.1% المسجلة عام 2000. ومع ذلك، يبقى الانخفاض الذي سجلته مجموعة بلدان المنظمة دون نظيره على مستوى العالم. ول بهذه الأمراض غير المعدية آثار كبيرة على صحة ورفاهية الأفراد في بلدان المنظمة لأنها تساهم في حرمانهم من التمتع بحياة كريمة وتضعف إنتاجيتهم في سوق الشغل فضلاً عن كونها تهدد رخاءهم الاقتصادي.

ارتفعت نسبة النساء في سن الإنجاب الالاتي يمكن من استخدام وسائل منع الحمل الحديثة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة بين عامي 200 و 2018 بمعدل 6.2%， أي من نسبة 52.7% المسجلة عام 2000 إلى 59% عام 2018، بالتزامن مع زيادة بنسبة 2.2% في المتوسط

الم المحلي الإجمالي بمقدار 11.1% فقط في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 13% إلى 14.1%. وبناء على هذه الوتيرة البطيئة للتقدم، لا يمكن لأي من بلدان المنظمة إلا 21 الأقل نموا تحقيق المقصد المتمثل في مضاعفة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030. لذلك، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في بلدان المنظمة الأقل نموا لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

على الرغم من أن الإنفاق على البحث والتطوير قد عرف نموا كبيرا على مستوى دول المنظمة بشكل عام، إلا أنها كلها تختلف عن المتوسط العالمي. فمن شأن اقتصادات المنظمة الهوّض بقدرتها التنافسية مع البلدان والمناطق الأخرى من خلال تعزيز قاعدتها العلمية والتكنولوجية. ولكن الإنفاق على البحث والتطوير مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بلدان المنظمة أظهر نموا محدودا خلال الـ17 سنة الماضية منذ عام 2000. وفي مجموعة بلدان المنظمة، خصصت نسبة 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير (بناء على بيانات عام 2017 أو بيانات آخر عام متاح)، بالمقارنة مع نسبة 1.7% المسجلة في المستوى العالمي عام 2016 (لم تُوفّر أي تقديرات في مصدر البيانات لعام 2017).

وعلى نفس النحو، بالرغم من التحسن المسجل، عكست بلدان المنظمة تباينا كبيرا في مجال الصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا. وارتقت حصة الصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 3%， أي من 29.6% المسجلة عام 2000 إلى 32.6% عام 2016. وفي المقابل، بلغت الزيادة المسجلة على مستوى المتوسط العالمي 44.1%， أي من 40.5% عام 2000 إلى 44.7% في 2016. وهذا يدل على استمرار الحاجة إلى دعم السياسات القوية والفعالة من أجل أنشطة البحث والتطوير والابتكار في بلدان المنظمة للحد من الفوارق الإنمائية بينها وبين بقية العالم.

تم تسجيل تراجع عام في كثافة الانبعاثات الناتجة عن الصناعات التحويلية في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي فقد قدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بالأسعار الثابتة للدولار لعام 2010 بـ 0.7 كغ في مجموعة بلدان المنظمة عام 2016، وهو تراجع بمعدل 0.2 كغ بالمقارنة مع عام 2000. ومع ذلك، لم تتعكس مسيرة الارتفاع الواحدة هذه على مستوى كثافة الانبعاثات العالمية. كما كان المتوسط العالمي لأنبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع ثابتا عند حوالي 0.5 كغ لكل دولار أمريكي خلال فترة 2000-2016.

الأقل. ولن تتمكن بلدان المنظمة الأقل نموا تحقيق هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنويا ما لم تتسارع وتيرة تنميّتها بشكل ملحوظ.

ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي في بلد معين إما عن طريق زيادة فرص العمل أو عن طريق زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال عمل أكثر فعالية من قبل العاملين. وقدر معدل نمو إنتاجية العمل - المقياس بالناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بنسبة 2.7% لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي في فترة 2000-2018، وكان أعلى قليلا من المعدل العالمي (1.6%). ومع ذلك، تباطأً متوسط معدل نمو إنتاجية العمل لمجموعة دول المنظمة بعد الأزمة المالية في 2008-2009، إذ كان متوسط المعدل 2.2% بين عامي 2009 و2018، بالمقارنة مع 3.2% بين عامي 2000 و2008. والنمو في إنتاجية العمل من محفزات الزيادات المستدامة في الأرباح وتحسين مستويات المعيشة. وبالتالي، يمثل تباطؤ نمو الإنتاجية تنمية سلبية لمجموعة بلدان المنظمة في مساعي تحقيق مستوى أعلى من التنمية.

انخفض متوسط معدل البطالة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي من 8% المسجل عام 2000 إلى 7.6% في 2017 استنادا إلى البيانات المتاحة لـ 42 بلد عضو في المنظمة. ومع التقدم البطيء المسجل منذ عام 2000، هناك احتمالية كبيرة أن تعجز مجموعة بلدان المنظمة عن تحقيق المقصد المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030. وتتسرب البطالة الطويلة الأجل في آثار سلبية طويلة الأمد على الأفراد والمجتمع من خلال تعريض التماسک الاجتماعي للخطر وزيادة مخاطر الوقوع في براثن الفقر ونشوب الصراعات الاجتماعية.

وبشكل عام، لا يزال هناك هامش لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المطرد، خاصة بالنسبة لبلدان المنظمة الأقل نموا. وفي هذه البلدان، يعد تشجيع التنويع الاقتصادي أمراً مهما جدا، ليس فقط لأنه يساهم في حماية البلدان من الآزمات الاقتصادية العالمية والوطنية غير المتوقعة لكن أيضاً لأنه يضمن الاستدامة على المدى الطويل وتحقيق مستويات نمو أكثر شمولا.

الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

تعد الاستثمارات في البنية التحتية المادية - النقل والري والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. فخلال فترة 2000-2018، ارتفع معدل القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج

تقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الإنمائي 4) ودعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف الإنمائي 9)، يبقى هذا التقدم غير كاف لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وبخصوص القضاء على الجوع (الهدف الإنمائي 2) وضمان النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع (الهدف الإنمائي 8)، فقد تم تسجيل تقدم جد بطيء لدرجة يصعب على مجموعة بلدان المنظمة من خلاله التموضع على المسار الصحيح لتحقيق هذين الهدفين.

يشكل نقص البيانات عنصراً معرقاً لعملية التحليل الشامل للهدفين الإنمائيين 5 و 13، وبالتالي سيعرض التقرير التقديرات الإجمالية لمستوى منظمة التعاون الإسلامي في الإصدارات المستقبلية بمجرد توفر إمكانية الوصول إلى البيانات على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التي تستضيفها الشعبة الإحصائية بال الأمم المتحدة.

يظهر الجدول 2 تقييمات التقدم المحرز حسب المؤشرات المختارة في التحليل. وبشكل عام، متغيرات الأهداف والمؤشرات متقاربة. ويسجل اختلاف مهم على مستوى الهدف 9 (دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية). على الرغم من أن القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تسير في اتجاه "تنازلي" يبدو أن نسبة السكان الذين تشملهم شبكات الجيل الثالث للهاتف الخلوي (G3) على المسار الصحيح. وبالإضافة إلى ذلك، ستحقق مجموعة بلدان المنظمة مقاصد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 المتمثلة في كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في البرلمانات الوطنية إذا تواصلت وتيرة التقدم الحالية.

يقيم هذا القسم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي. باستخدام البيانات التاريخية منذ عام 2000، يتم تقدير مدى السرعة التي تتجه بها المنظمة لتحقيق هدف معين من أهداف التنمية المستدامة، ويتم تحديد ما إذا كانت هذه الورقة كافية لتحقيق الهدف الإنمائي بحلول عام 2030 أو السنوات السابقة للمؤشرات التي لها مقاصد. وفي الحالات المتبقية، يتم مقارنة اتجاه المؤشر بالاتجاه المرغوب فيه بناء على بعض العتبات المحددة.

ويعرض الجدول 1 تقييم اتجاهات المؤشرات في شكل نظام رباعي الأسهم. ويوضح اتجاه الأسهم ما إذا كانت الأهداف أو المؤشرات تتحرك في اتجاه مستدام أم لا. ويتوقف التحليل على الاتجاه المرغوب فيه والذي يمكن أن يكون معاكساً للاتجاه

الذي يتحرك فيه المؤشر. فعل سبيل المثال، يمثل التراجع معدل البطالة أو نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي بهم متوجه نحو "الأعلى"، لكون التراجع في هذين المؤشرين يعني التقدم نحو تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة. تعرض منهجية تقييم المؤشرات بشكل مفصل في القسم الفرعي التالي.

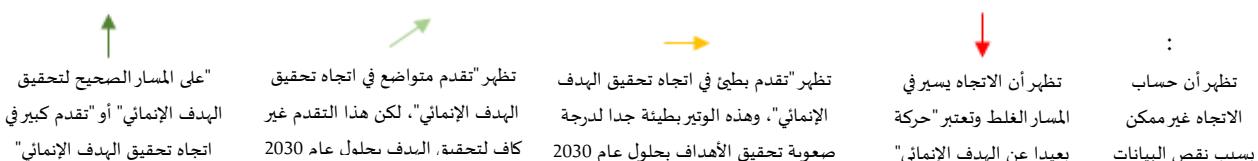
يشير الجدول 1 بوضوح إلى أن مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي لن تحقق أيًا من أهداف التنمية المستدامة الستة (1 و 2 و 3 و 4 و 8 و 9) المتوفرة حولها البيانات بحلول عام 2030 إذا استمرت على نفس الورقة القائمة حالياً. وبالرغم من تسجيل تقدم على مستوى القضاء على الفقر (الهدف الإنمائي 1) وضمان تمتع الجميع بأنمط عيش صحية (الهدف الإنمائي 3) وضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع (الهدف

الجدول 1: عرض اتجاهات أهداف التنمية المستدامة

منظمة التعاون الإسلامي	
↑	الهدف الإنمائي 1: القضاء على الفقر
→	الهدف الإنمائي 2: القضاء على الجوع
↑	الهدف الإنمائي 3: الرفاه والصحة الجيدة
↑	الهدف الإنمائي 4: التعليم الجيد
:	الهدف الإنمائي 5: المساواة بين الجنسين
→	الهدف الإنمائي 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
↑	الهدف الإنمائي 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية
:	الهدف الإنمائي 13: العمل من أجل المناخ

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019.

ملاحظة فنية: النظام الرباعي الأسهم للدلالة على تقييم التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة.



الجدول 2: عرض اتجاه أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة

منظمة التعاون الإسلامي	
↑	الهدف الإنمائي 1: القضاء على الفقر
↑	الفقر المدقع
↑	الفقر الوطني
↑	الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث
→	تعيشه الموارد من أجل التعليم
→	الهدف الإنمائي 2: القضاء على الجوع
→	انتشار سوء التغذية
→	انتشار التزمر
→	الاستثمار في الزراعة
↑	الهدف الإنمائي 3: الرفاه والصحة الجيدة
↑	الوفيات النفايسية
↑	وفيات الأطفال
→	الإصابة بداء السل
→	الوفيات بسبب الانتحار
→	اسهالك الكحولي
→	الوفيات بسبب حوادث السير
→	الصحة الإنجابية
↑	الوفيات بسبب التسمم غير المعتمد
↑	تغطية التحصين
↑	كثافة الأطباء
↑	القدرات الأساسية للوائح التنظيمية
↑	الهدف الإنمائي 4: التعليم الجيد
↑	المشاركة في التعليم الخاص بالطفولة المبكرة
↑	فرص متساوية للحصول على التعليم الخاص بالطفولة المبكرة
↑	معلمين أكفاء
:	الهدف الإنمائي 5: المساواة بين الجنسين
↑	تمثيلية النساء في البيانات الوطنية
→	الهدف الإنمائي 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
→	النمو الاقتصادي حسب الفرد
→	النموا في إنتاجية العمل
↓	الكافأة في استخدام الموارد عند الأسهالات
→	معدل البطالة
↑	نسبة أصحاب الحسابات المصرفية
↑	الهدف الإنمائي 9: الصناعة والابتكار والبنية التحتية
↓	القيمة المضافة للتصنيع
→	ابتعاثات ثاني أكسيد الكربون
↑	الإنفاق على البحث والتطوير
→	التصنيع المتعلق بالتقنيات المتقدمة
↑	تغطية شبكات الهاتف الخلوي بالنسبة للجيل الثالث (G3)
:	الهدف الإنمائي 13: العمل من أجل المناخ
:	الأشخاص المتضررين بسبب الكوارث

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019.

منهجية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هناك طريقتين لعرض التقدم المحرز على مستوى أهداف التنمية المستدامة. ترکز طريقي التقييم هاتين على التطورات عبر فترات زمنية محددة وليس على الوضع الراهن للمؤشرات. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف الرئيسي لتقييم التقدم المحرز في قياس ما إذا كان مؤشر معين قد اتجه في مسار تحقيق الهدف الإنمائي المقصود أو حاد عن ذلك.

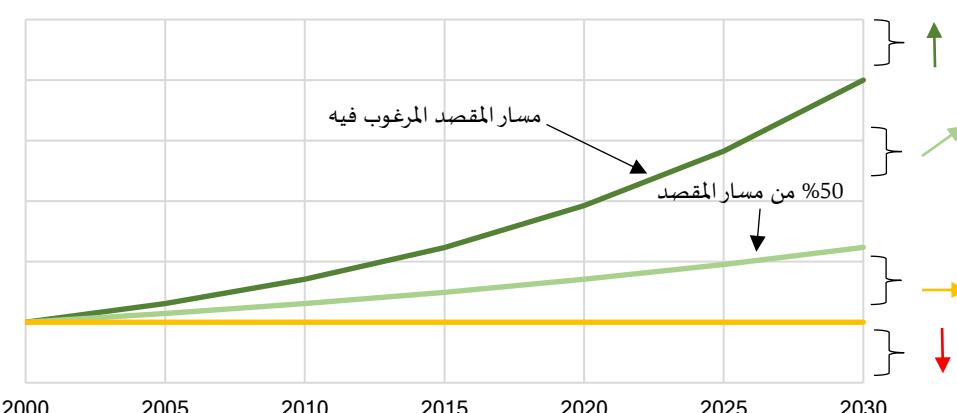
ويتم تقدير التقدم المحرز في مجموعة من البلدان من خلال مقارنة قيمة المؤشر عام 2000 أو أقرب سنة متاحة مع قيمة نفس المؤشر عام 2018 أو آخر سنة متاحة استنادا إلى معدل النمو السنوي الأسني. ويفطي كل هدف إنمائي الحد الأقصى من المقاصد ذات مؤشرات مع بيانات حول أكثر من 50% من البلدان. وتظهر الجداول من 3 إلى 12 الفترة الزمنية التي تم خلالها حساب الاتجاه.

ونظراً لكون عدد قليل فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة هي التي تتتوفر على مقاصد واضحة المعالم وقابلة للقياس الكمي، فقد تم تطوير طريقتين لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية، تتم مقارنة الاتجاه المقدر الحالي لكل مؤشر مع الاتجاه المرغوب فيه أو النظري الضروري للوصول إلى الهدف الكمي. وبالنسبة للمؤشرات التي ليس لها أهداف كمية، يتم تطبيق المعدل السنوي للتقدم لقياس التقدم المحرز على مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعتمد المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2019) ومركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا وشبكة حلول التنمية المستدامة (2019) استراتيجيات مماثلة.

الطريقة 1: مؤشرات ذات أهداف كمية

وتضم هذه الطريقة ثلاثة خطوات. يتم أولاً حساب الاتجاه الراهن المقدر لكل مؤشر استنادا إلى معدل النمو السنوي الأسني (EAGR)، وذلك باستخدام ما يلي:

الشكل 1: التمثيل البياني لمنهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات ذات المقاصد الكمية



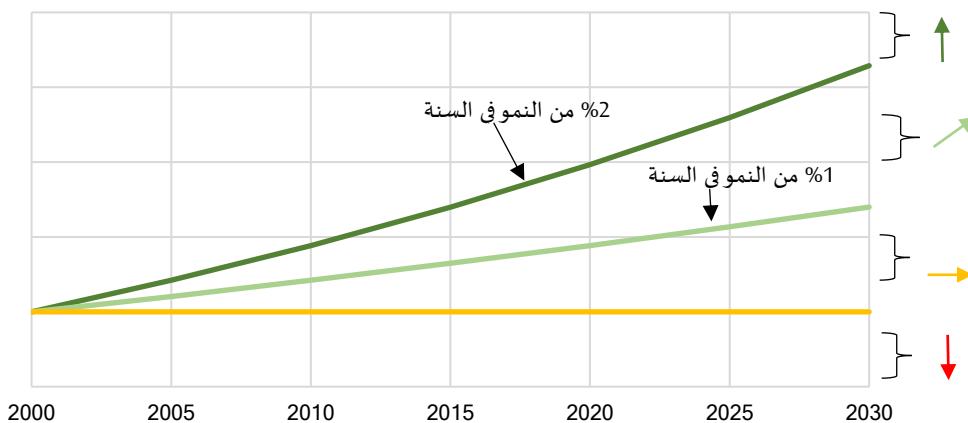
الطريقة 2: مؤشرات بدون مقاصد كمية
تقييم اتجاهات المؤشرات دون أهداف كمية يقوم على معلم النمو السنوي الأسني (EAGR)، باستخدام الصيغة التالية:

$$EAGR = \frac{\ln(A_t/A_{t_0})}{t - t_0}$$

علما أن: t_0 = السنة الأساس، t = أحدث سنة، A_{t_0} = قيمة المؤشر في السنة الأساس، A_t = قيمة المؤشر في أحدث سنة.

تعد مقارنة اتجاه المؤشر مع الاتجاه المرغوب فيه الطريقة الوحيدة الممكنة لتقدير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة للمؤشرات التي لا تتوفر على مقاصد. وتم مقارنة معدل النمو السنوي الملاحوظ مع العتبات التالية: يعتبر التغير بنسبة 2% أو أكثر سنوياً في الاتجاه المرغوب فيه "تقدماً كبيراً في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"؛ ويعتبر التغير السنوي بأكثر من 1% (بما في ذلك 1%) في الاتجاه المرغوب فيه "تقدماً متواضعاً في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"؛ ويعتبر التغير السنوي بأكثر من 0% لكن أقل من 1% (بما في ذلك 0%) في الاتجاه المرغوب فيه "تقدماً بطيئاً في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"؛ والتغير في الاتجاه الخاطئ يعتبر "حركة بعيداً عن الهدف الإنمائي". توفر استراتيجية العتبة هذه تنوعاً كافياً يفضي إلى عدد كافٍ من المؤشرات في الفئات الأربع جمعها. ويعتمد المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (2019) استراتيجية عتبة مماثلة لكن مع عتبات أصغر. ويعرض الشكل 2 المنهجية الخاصة بالمؤشرات دون مقاصد.

الشكل 2: التمثيل البياني لمنهجية اتجاهات أهداف التنمية المستدامة للمؤشرات التي لا تتوفر على المقاصد الكمية



4 (أفضل درجة). تستخدم دوال الدرجات حدوداً فاصلةً أوسع نطاقاً من العتبات المستخدمة في حساب EAGR و $R_{a/r}$ وذلك للسماح بمستوى أكبر من التغير في الدرجات. وصممت كلتا العتبتين في تناقض تام لضمان أن تتمكن المؤشرات التي تتتوفر على المقاصد الكمية والتي لا تتوفر عليها بنفس الوزن عند حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف.

في هذه الطريقة يشار إلى المقاصد الكمية صراحة في أهداف التنمية المستدامة. والاستثناء الأول هو المقصد المتمثل في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في بلدان منظمة التعاون الإسلامي غير المصنفة ضمن مجموعة البلدان الأقل نمواً (OIC-LDCs). وبالنسبة لهذه البلدان، يُحدد المقصد في نسبة 5% سنوياً للحصول على مقارنة أفضل في ظل منظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً لكون هذا المؤشر قد تم قياسه بالفعل كمعدل نمو سنوي، يتم استخدام المتوسط البسيط لفترة 2000-2017 كـ $EAGR_a$. الاستثناء الثاني هو مؤشر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص مشغل. ويتم تطبيق نفس مقاصد ومنهجية معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص مشغل بالنسبة لهذا المؤشر. وبتطبيق الصيغ، إذا كان مقصد مؤشر معين هو 0%， على سبيل المثال نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، فإن قيمة 1% تدل على التموضع في المسار الصحيح لتحقيق هدف التنمية المستدامة ذي الصلة. وعلى نفس المنوال، إذا كان المقصد هو 100%， فإن نسبة 95% أيضاً تدل على الاتجاه في المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي المعنى. زيادة على ذلك، إذا كان المقصد هو " مضاعفة حصته" أو " بمقدار النصف" ، فيتم اعتبار عام 2015 أو آخر سنة متاحة سنة الأساس.

منهجية حساب متوسط المعدلات على مستوى الهدف

يتم إدراج قيم التقدم المحرز المقدرة للمؤشرات في دالة للدرجات لحساب متوسط التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة تقديرية. يتم حساب متوسط الدرجات على مستوى الهدف كمتوسط حسابي بسيط للدرجات الفردية للمؤشرات المختارة لرصد الهدف المعنى. تتراوح هذه الدرجات على مستوى الهدف بين 0 (أسوأ درجة) و

تظهر "تقديما متواضعا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 1% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر "تقديما كبيرا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" تعطى قيمة تراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 2% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت EAGR نسبة 4% أو أكثر فإنها تحصل على درجة 4. وتعطى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي المعنى درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 4-3. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

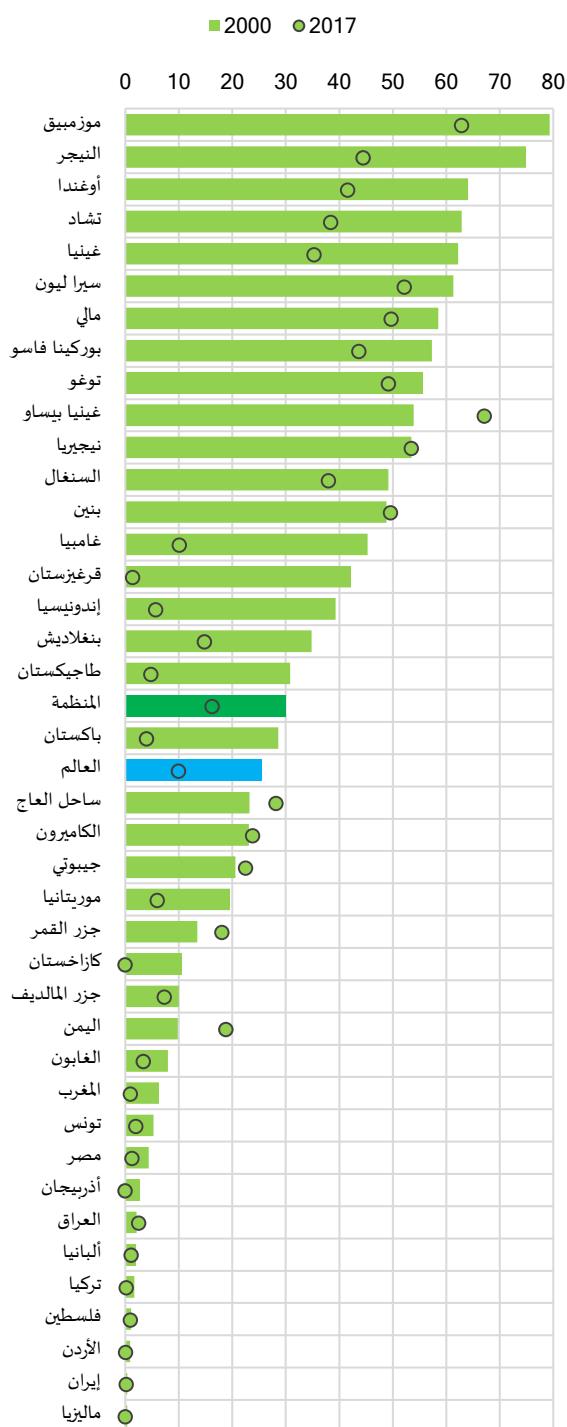
ويتم حساب إجمالي اتجاهات هدف معين كمتوسط حسابي للقيم المعدلة لجميع مؤشرات الاتجاهات. ويتوافق المتوسط المترابع بين 0 و 1 مع "حركة بعيدا عن الهدف الإنمائي"، وبين 1 و 2 مع "تقديم بطيء في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"، وبين 2 و 3 مع "تقديم متواضع في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي"، وبين 3 و 4 مع "تقديم كبير في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي". ويتم التبليغ بشأن الاتجاهات على مستوى الهدف الإنمائي فقط إذا كانت بيانات الاتجاه متوفرة بخصوص ثلاثة مؤشرات اتجاهات على الأقل تحت هدف محدد. المؤشرات المتاحة غير كافية لحساب متوسط درجة ذات مغزى بالنسبة للمهدفين الإنمائيين 5 و 13. ويشار إلى هذه الاتجاهات برمز ":" في نظام تحديد هذه الاتجاهات برمز ":" في نظام الأسهم الأربع. وتعرض الجداول المتاحة في الملحق 2 القائمة الكاملة للمؤشرات المستخدمة لحساب اتجاهات أهداف التنمية المستدامة إلى جانب مصدر البيانات وقيم المقصد ذي الصلة، إن وجدت.

بالنسبة للمؤشرات التي تتوفر على مقاصد كمية، يتم أولاً إعادة تطبيع كل اتجاهات المؤشرات على درجة من 0 إلى 4 خطيا. وتعطى للمؤشرات المتناقصة قيمة تراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 50% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتعطى للمؤشرات التي تظهر "تقديما بطيئا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتعطى للمؤشرات التي تظهر "تقديما متواضعا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تراوح بين 2 و 3 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 50% فإنها تحصل على درجة 2. وبالنسبة للمؤشرات التي تظهر "تقديما كبيرا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" أو "على المسار الصحيح" تعطى قيمة تراوح بين 3 و 4 بحيث إذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 100% فإنها تحصل على درجة 3 وإذا سجلت $R_{a/r}$ نسبة 150% أو أكثر فإنها تحصل على درجة 4. وتعطى المؤشرات التي تتجه في المسار الصحيح لتحقيق الهدف الإنمائي المعنى درجة 3.5 بالضبط لأنها متوسط مجال 3-4. وتبقى دالة الدرجة ككل خطية بشكل مستمر.

وبالنسبة للمؤشرات التي لا تتوفر على مقاصد كمية، يتم كذلك تطبع كل اتجاهات المؤشرات على سلم يترواح بين 0 و 4. وتعطى للمؤشرات المتناقصة قيمة تراوح بين 0 و 1 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 1% أو أقل فإنها تحصل على درجة 0. وتعطى لاتجاهات المؤشرات التي تظهر "تقديما بطيئا في اتجاه تحقيق الهدف الإنمائي" قيمة تراوح بين 1 و 2 بحيث إذا سجلت EAGR نسبة 0% فإنها تحصل على درجة 1. وتعطى للمؤشرات التي

الهدف الإنمائي 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الشكل 3: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي، النسبة المئوية، 2000 مقابل 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبكة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019.

الفقر منبع كل المشاكل ذات الصلة بسوء الحالة الصحية وتدني مستويات التعليم وتفضي بالبطالة. وكنتيجة لذلك يخسر الفقراء فرصا لإبراز كامل إمكاناتهم وأن يكونوا مفیدين في مجتمعاتهم وتحقيق الرفاهية في الحياة. وفي أدبيات اقتصاد التنمية، تفترض نظرية "فع الفقر" المستخدمة على نطاق واسع أن الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، لا سيما البلدان الأقل نموا، عالقة في دائرة الفقر ولا يمكنها الانتقال إلى المراحل التالية من التنمية الاقتصادية إلا من خلال وضع تدابير جدية طويلة الأجل مثل الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير. وفي هذا الصدد، لا غنى عن وضع التدابير الضرورية في مجال السياسات من أجل التوزيع العادل والفعال للموارد المتاحة على الحكومات الوطنية / دون الوطنية، وكذلك لتحسين التعاون فيما بين القطاعات مع التركيز بشكل خاص على التعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الاحتياجات الأولية العامة للناس.

ويرمي الهدف الإنمائي 1 إلى القضاء على الفقر المدقع بجميع أشكاله بحلول عام 2030. ويدعو هذا الهدف إلى تمعن جميع فئات السكان من حقوق متساوية في الوصول للموارد. وبغض النظر هنا الهدف الإنمائي مسألة صون مستويات المعيشة الأساسية وتوفير الخدمات والمزايا الاجتماعية لأفقر الفئات من السكان وأكثرها هشاشة، مع ضمان تحقيق الرفاهية والازدهار للجميع. وضع تدابير شاملة للسياسة العامة من الأمور الضرورية بالنسبة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030

يمكن القول بأن الناس يعيشون في فقر مدقع إذا كانت مداخيلهم أقل من خط الفقر الدولي المتمثل في دولار واحد في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية (PPP) لعام 1985، وقد دخل هذا التدبير حيز التنفيذ بشكل منتظم منذ عام 1990. في وقت لاحق، رفع المبلغ إلى 1.25 دولار أمريكي لليوم حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2005، وقد اعتمد حتى نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الوقت الراهن، يشير خط الفقر الدولي إلى نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم حسبفي تعادل القوة الشرائية لعام 2011. ويمثل هذا الخط متوسط خطوط الفقر الوطنية على أساس يومي لأفقر خمسة عشر دولة في العالم بناء على مستويات استهلاك الفرد فيها (UNSD, SDG 1.1 metadata). ومنذ من عام 2000 حتى عام 2017، تراجعت نسبة سكان العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي من معدل يناهز 25.6% إلى 10%.

وبالنسبة لمجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم خلال العقد الأول من الألفية ما يناهز 30.1%. وخلال عام 2017، تراجع هذا الرقم بمعدل النصف تقريباً وبلغت 16.2%. وبمقارنة متوسط مجموعة بلدان المنظمة مع المتوسط العالمي للفقر، نجد أن معدلاتها أعلى بكثير خاصة وأن 21 بلداً من أصل البلدان الـ 47 الأقل نموا تنتمي للمنظمة.

"خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون من الفقر بجميع أبعاده وفقاً لتعريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام 2030" (SDG 1.2) (UNSD, SDG 1.2 metadata).

منذ عام 2000، أظهرت 31 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بعض التحسن في القضاء على الفقر بناء على تقييمات الفقر الوطنية لكل منها خلال الفترة قيد النظر. ومن المتوقع أن تتحقق 14 دولة من المنظمة المهدف الإنمائي 2.1 بحلول عام 2030. وقد حققت 4 دول منظمة التعاون الإسلامي هذا الهدف بالفعل. والبلدان ذات المعدل السنوي المكون من رقمين للتقدم المحرز في التخفيف من حدة الفقر والمقاييس بخط الفقر الوطني هي تركيا (62.6%) وكازاخستان (20.4%) وأذربيجان (19.2%) وماليزيا (19.2%)، تلتها المغرب (7.7%)، أوغندا (6.8%) وباكستان (6.5%) (الشكل 4).

في المقابل، ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني في ثمانية دول في منظمة التعاون الإسلامي. وبسبب عدم الاستقرار السياسي أو التدفقات الهائلة لللاجئين، عرفت سوريا والأردن واليمن أكبر نسب من التراجع، وتلتها مصر وساحل العاج وغينيا بيساو وبينين وفلسطين. وتبقى هذه البلدان في الحالات الأشد ضعفاً، ويتوقع منها أن تفوت تحقيق الهدف المعنى في عام 2030 إذا لم تتعكس الظروف بحلول ذلك الوقت.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تكون هناك بعض التناقضات في قياس معدلات التقدم بين استخدام خط الفقر الوطني وخط الفقر الدولي. وعلى وجه الخصوص، أظهرت العراق وجزر القمر والكاميرون تحسينات في النسب المتناقصة للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، على الرغم من أن أرقام خط الفقر الدولي الخاصة بهم قد ازدادت سوءاً خلال نفس الفترة (الشكل 3 والشكل 4).

دول منظمة التعاون الإسلامي تظل عرضة للكوارث المرتبطة بالمناخ

تسفر الكوارث الطبيعية عن خسائر اقتصادية مباشرة وبشكل عام على شكل أضرار مادية وكذلك عن انخفاض غير مباشر في القيمة الاقتصادية المرتبطة بالخسائر الاقتصادية المباشرة. ويتم تقدير الخسارة الاقتصادية المباشرة من خلال قياس القيمة الاقتصادية للأصول المادية مثل المدارس والمستشفيات والمنازل والبنية التحتية والمبانى الحكومية وغيرها مما تضرر إثر الكوارث البيئية.

المقصد 5.1 من أهداف التنمية المستدامة هو "بناء قدرة الفقراء والفتات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثيرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030" (UNSD, SDG 1.5 metadata).

وهدف المقصود 1.1 من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء التام على الفقر المدقع بحلول عام 2030. ومنذ عام 2000 حققت 30 من أصل 39 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي التي توفر لديها البيانات بشأن "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي" تقدماً مهماً في مجال القضاء على الفقر. وتمكن 10 بلدان أعضاء في المنظمة من خفض أرقام الفقر بمعدل سنوي يتراوح بين 9.7% و 27.5% خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2017، وهذه البلدان هي الأردن وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركيا والمغرب وباكستان وغامبيا وإندونيسيا ومصر وتونس.

فيما حققت كل من أذربيجان وكازاخستان وماليزيا المقصود 1.1. وبيدو أن الأردن (0.1%) وإيران (0.2%) وتركيا (0.2%) قريبة من تحقيق هذا المقصود بدورها.

وببناء على الوتيرة السريعة للتقدم المحرز في ثمان بلدان أعضاء في المنظمة، أي قرغيزستان والمغرب ومصر وتونس وألبانيا وطاجيكستان وباكستان وفلسطين، خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2017، من المتوقع أن تتحقق هذه البلدان المقصود 1.1 أو أن تخفض معدلات الفقر المدقع إلى ما دون 1% بحلول عام 2030.

ومن جهة أخرى، تفاقم الفقر في ثمان بلدان أعضاء في المنظمة، وهي اليمن وجزر القمر والعراق وغينيا بيساو وكوت ديفوار وجيبوتي والكاميرون وبين (الشكل 3). واعتباراً من عام 2017 (أو آخر سنة متاحة)، يعيش أكثر من 40% من السكان في عشر بلدان أعضاء في المنظمة (غينيا بيساو وموزمبيق ونيجيريا وسيراليون ومالي وبين وتوغو والنiger وبوركينا فاسو وأوغندا) في فقر مدقع (الشكل 3).

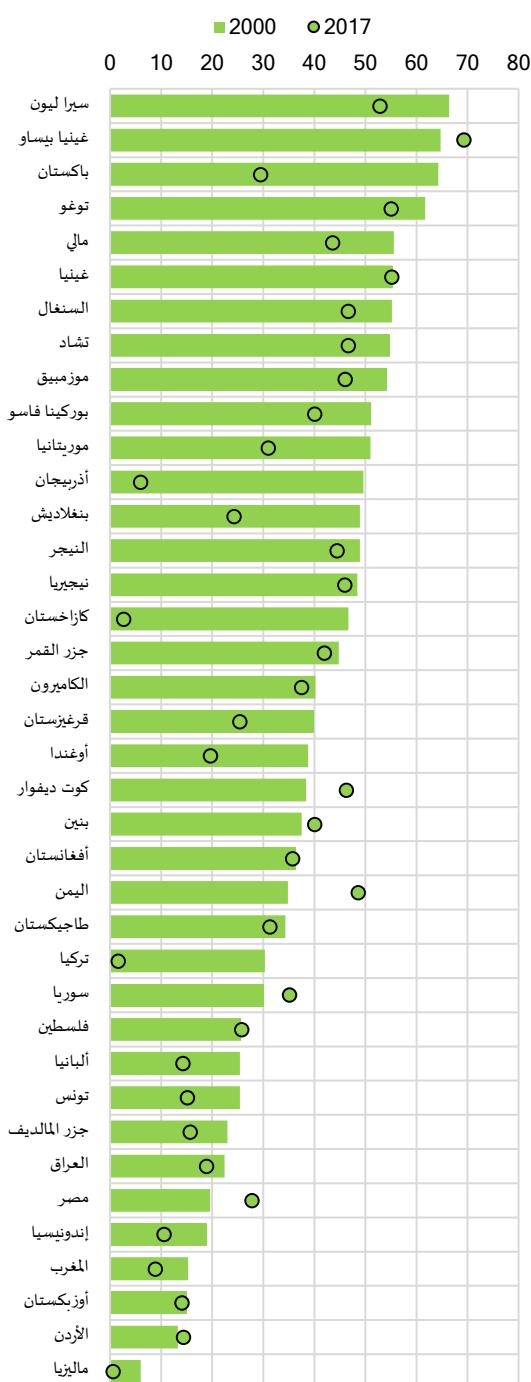
إذا استمر الاتجاه الحالي في التعامل مع مسألة القضاء على الفقر، فمن المقدر أن حوالي 10% من إجمالي سكان بلدان المنظمة سيظلون في دائرة الفقر المدقع عام 2030. وهذا التوقع بالنسبة لبلدان العالم يتمثل في نسبة 6%.

من المتوقع أن يحقق عدد قليل من دول منظمة التعاون الإسلامي هدف القضاء على الفقر المقاييس بخطوط الفقر الوطنية بحلول عام 2030

يهدف قياس خطوط الفقر الوطنية إلى تقديم تقييمات أكثر دقة لمعدلات الفقر التي تتوافق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية المحددة. وبالتالي، لا يوجد تدبير موحد لمقارنة معدلات الفقر الوطنية. وبشكل عام، تميل الاقتصادات الأكثر تقدماً إلى إعطاء تعريفات معقدة تتعلق بالفقر والتي تشمل الحصول على مختلف الخدمات العامة والمرافق الاجتماعية.

تحتفل تعريف "خط الفقر الوطني" اختلافاً كبيراً بين الدول. نظراً لأنه لن يكون من المفيد حساب متوسط منظمة التعاون الإسلامي أو المنشآت الإقليمية وإجراء مقارنة عبر البلدان، فقد تمت مراعاة التقدم المحرز لفرادي البلدان على مر الزمن في هذا التقرير. المقصود 2.1 من أهداف التنمية المستدامة هو

**الشكل 4 : نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر
الوطني، 2000 مقابل 2017**



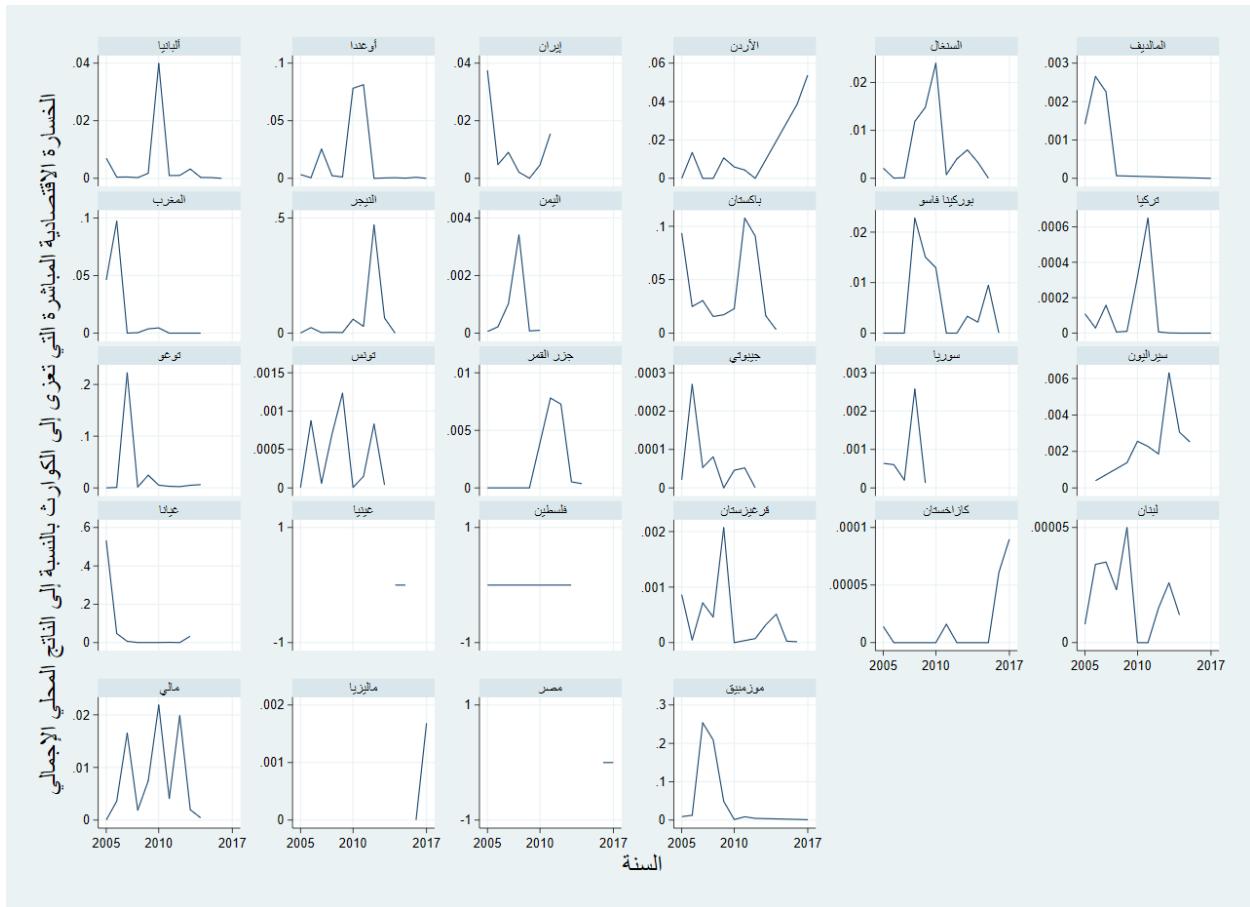
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بال الأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

إن المقصود 5.1 من أهداف التنمية المستدامة ينشأ من الهدف (ج) لإطار عمل سيندياي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030. فالمؤشر الذي تم اختياره لقياس تقدم هذا الهدف هو نفسه أيضاً - الخسارة الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي. وبناءً على البيانات المتاحة، انخفضت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من حوالي 22.3 مليار دولار أمريكي إلى 10.5 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2005-2017. كما أن البيانات المتعلقة بالخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكارثة كانت متوفرة حول 36 دولة عضو في المنظمة. وبوضوح الشكل 5 أدناه حصة هذه الخسائر بالناتج المحلي الإجمالي لـ 28 دولة من دول المنظمة بين عامي 2005 و 2017 أو آخر سنة متاحة.

استناداً إلى 2017 أو أحدث البيانات المتاحة، فإن 13 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك أذربيجان وبوركينا فاسو وجيبوتي ومصر وغامبيا وغينيا والكويت وجزر المالديف وفلسطين والصومال وتركيا وأوغندا وأوزبكستان لم تُنسب إليها أية خسائر اقتصادية بسبب الكوارث. ومن ناحية أخرى، كانت لدى 7 دولة عضو، بما في ذلك ألبانيا وجزر القمر وقيرغيزستان ولبنان والمغرب والنiger والسنغال، خسائر اقتصادية تقل عن مليون دولار أمريكي. ومن بين 13 دولة في منظمة التعاون الإسلامي، أبلغت 5 منها فقط وهي: بوركينا فاسو وجيبوتي وجزر المالديف وتركيا وأوغندا عن خسائر حصلت خلال فترة (2017-2005) بأكملها.

بشكل عام، بلغت 20 دولة من الدول المذكورة أعلاه عن غياب خسائر أو خسائر اقتصادية مباشرة تقل عن مليون دولار أمريكي تعزى إلى الكوارث. ومع ذلك، فإن هذا المؤشر لا يمثل من تلقاء نفسه الهدف بأكمله ولا يُظهر ما إذا كانت النتائج تعزى إلى السياسات وت黛ابير إدارة الكوارث في البلدان المعنية.

الشكل 5: الخسارة الاقتصادية المباشرة الناتجة عن الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، %، 2005-2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

المتوسط 4% إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وفي حين أن عدد دول المنظمة التي تنفق على التعليم في حدود 15%-20% من إجمالي الإنفاق العام أو أكثر قد بلغ 27 دولة سنة 2000، فقد انخفض إلى 24 دولة في عام 2017.

انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في 28 دولة في منظمة التعاون الإسلامي من عام 2000 إلى عام 2017. وانخفض الإنفاق على التعليم في 11 دولة من المنظمة (مالي، غينيا، النيجر، الغابون، بنغلاديش، جزر المالديف، أذربيجان، الكويت، مصر، جيبوتي واليمن) إلى أقل من 15% خلال هذه الفترة على خلاف المستويات المقترنة من إعلان إنتشون.

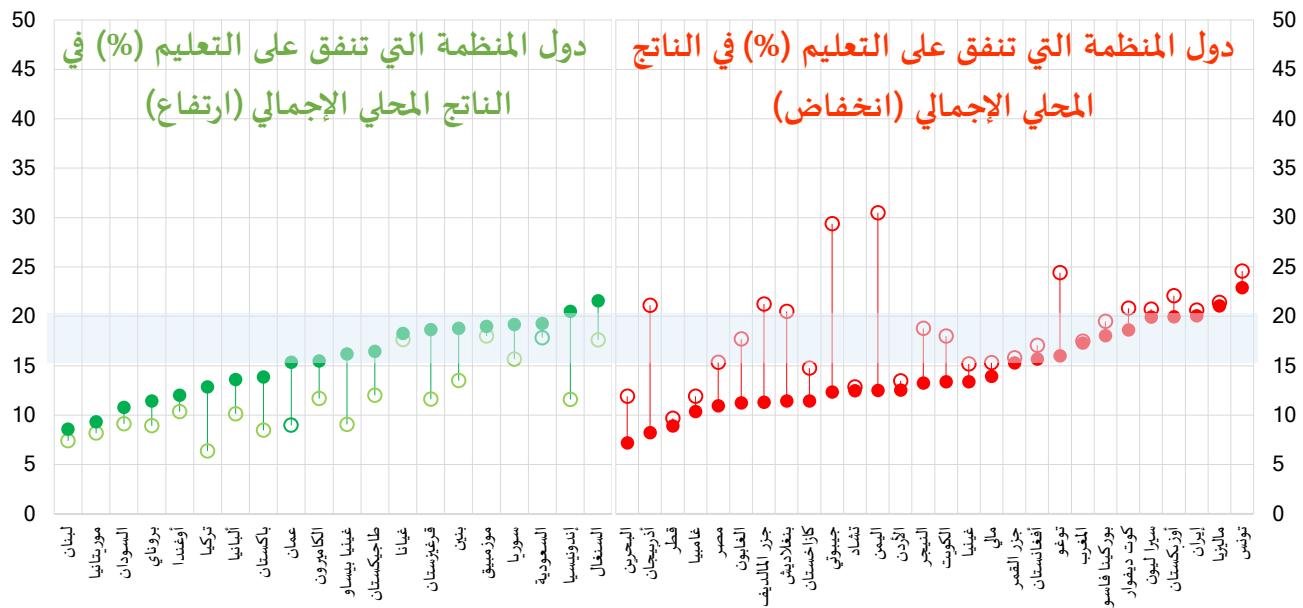
في المقابل، زادت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم في إجمالي الإنفاق العام في 20 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي. وكان التقدم مثمناً للغاية بالنسبة لسبعة بلدان (بنين، الكاميرون، غينيا بيساو، إندونيسيا، قيرغيزستان، طاجيكستان وعمان) التي كانت دون المستوى المستهدف البالغ 15% في عام 2000 ولكنها نجحت في تحقيق هدف إنتشون بحلول عام 2017 (الشكل 6).

دول منظمة التعاون الإسلامي في حاجة إلى تنفيذ إجراءات عاجلة لزيادة تخصيص إجمالي الإنفاق العام على التعليم في حدود 15% و 20%

تعد التعبئة الفعالة للموارد الحكومية عنصراً أساسياً في استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر. فالتعليم، إلى جانب الصحة وغيرها من قطاعات الخدمات الاجتماعية، هي عناصر ضرورية للتنمية المستدامة. ويتناول جدول أعمال التنمية لعام 2030 هذه القضية كوسيلة للتنفيذ من أجل تحقيق الهدف الإنمائي 1، الذي يدعو، وفقاً لذلك، إلى تعبئة الموارد من أجل توفير الخدمات الأساسية لجميع السكان. ونظراً لأن المدف الإنمائي 1.1 لا يذكر على وجه التحديد مقصداً قابلاً للقياس الكمي، فقد تم استخدام بعض المقاصد القياسية التي وضعتها المنظمات الدولية ذات الصلة كنقطة مرجعية لتحليلنا.

يدعو التعليم بحلول 2030 وإعلان إنتشون إطار عمل تنفيذ المقصود 4 من أهداف التنمية المستدامة إلى تخصيص إجمالي الإنفاق العام على التعليم في حدود 15%-20%؛ أي ما يعادل في

الشكل 6: نسبة الإنفاق الحكومي الإجمالي على الخدمات الأساسية والتعليم، %، 2000 مقابل 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

الهدف الإنمائي 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

وفقاً للبيانات المستخرجة من قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، كان هناك حوالي 223 مليون شخص يعانون من نقص التغذية في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، أي ما يقارب 28% من 804 مليون شخص على مستوى العالم في عام 2016.

خلال الفترة بين عام 2000 إلى عام 2016، انخفض معدل انتشار نقص التغذية في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 16.3% إلى 13.4% من إجمالي السكان. إلا أنه على الرغم من هذا التقدم الإيجابي العام، فإن الاتجاه التصاعدي المستمر الذي لوحظ في الفترة بين 2011 (12.2%) و 2016 (13.4%) يدعو إلى اتخاذ الاحتياطات الازمة من قبل دول المنظمة لمنع انتشار نقص التغذية.

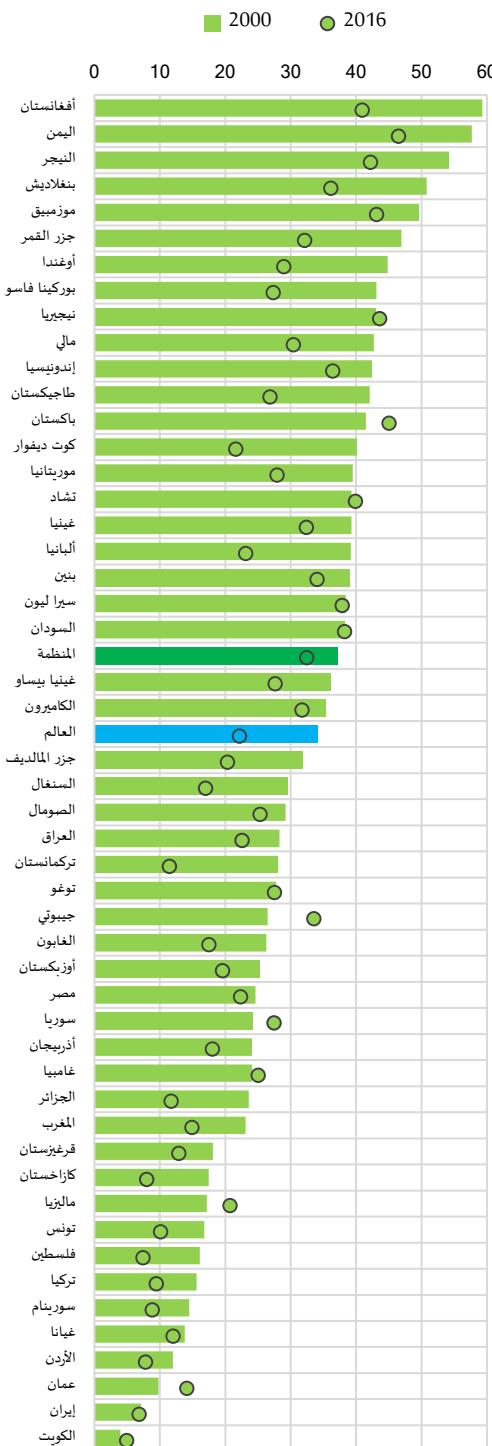
وعلى المستوى القطري، حققت أذربيجان والكويت وتركيا بالفعل هدف القضاء على نقص التغذية بحلول عام 2030. أما كازاخستان، بأقل من 2.5%， والإمارات وبروناي وماليزيا، بمستويات أقل من 3%， فقد اقتربت كلها عن كثب من تحقيق الهدف المعنى. وبصرف النظر عن هذه البلدان، لم يكن تقدم بقية دول المنظمة الأخرى كافياً لتحقيق الهدف المنشود، خصوصاً إذا ما استمرت معدلاتها على نفس المنوال من التقدم في القضاء على نقص التغذية.

حققت دول منظمة التعاون الإسلامي إنجازات معتدلة في تخفيض نسب الأشخاص الذين يعانون من الجوع. وبما أنه لا يزال هناك عدد كبير من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية والأطفال الذين يعانون من الهزال والتقرّم، فإن الاستخدام الرشيد وإدارة المياه والأراضي والتكنولوجيا وغيرها من الموارد الطبيعية والبشرية في الإنتاج الكافي للغذاء أمور لا بد منها من أجل تحقيق الهدف الإنمائي 2 بحلول عام 2030. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تؤدي زيادة مستويات التمويل والاستثمار، وخاصة من خلال التعاون الدولي، إلى تحسين الإنتحاجية في مجال الإنتاج الغذائي. كما يجب إيلاء معظم الاهتمام للشركات الصغيرة والمزارعين.

الاتجاه التصاعدي بعد عام 2011 لا يزال ينطبق على نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في مجموع سكان منظمة التعاون الإسلامي

الهدف 2.2 من أهداف التنمية المستدامة يرتقي إلى القضاء التام على انتشار نقص التغذية بحلول عام 2030. ولقياس التقدم المحرز في هذا الصدد، فإن معدل الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في إجمالي السكان هو مؤشر مستخدم على نطاق واسع. كما يحدد معدل انتشار نقص التغذية نسبة السكان الذين يستهلكون بانتظام كمية كافية من الطعام للعيش حياة طبيعية وصحية تقادس بتناول السعرات الحرارية. يمكن أن يحدد عمر الأفراد وزنهم وطولهم ومستويات نشاطهم والديموغرافيا السكانية لبلد معين المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية.

الشكل 8: نسبة الأطفال الذين يعانون من التزام المتوسط أو الشديد، %، 2000 مقابل 2016



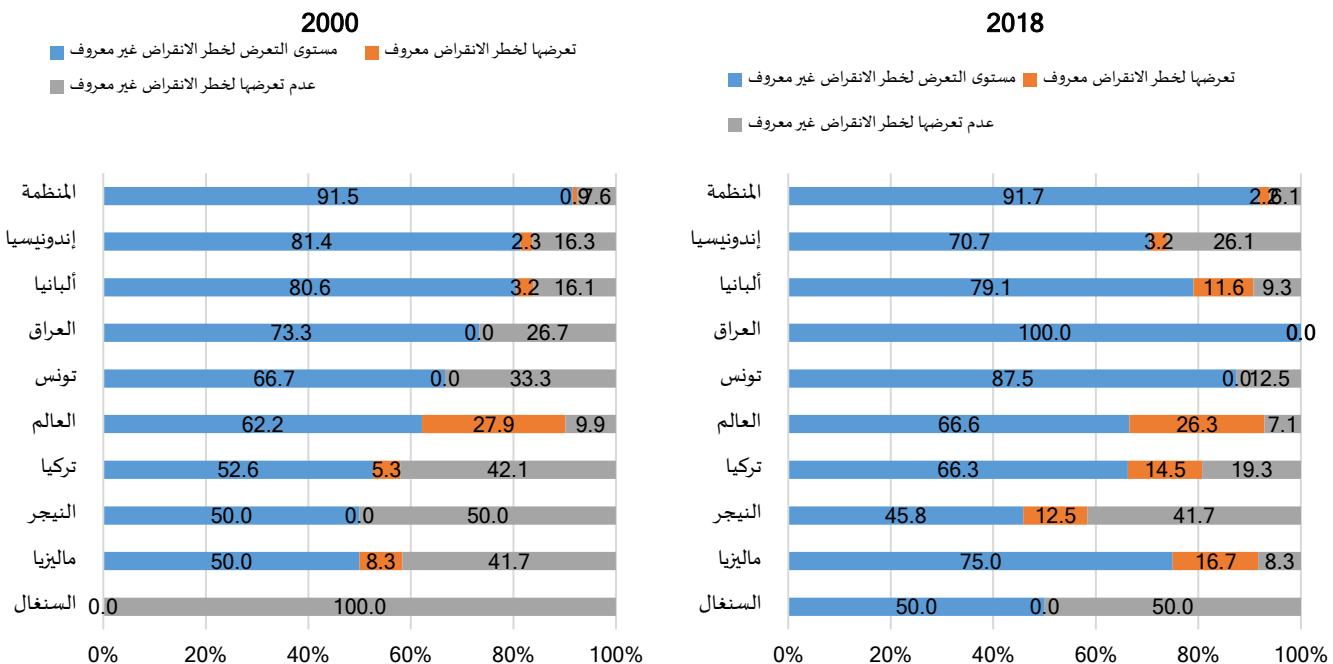
الشكل 7: انتشار نقص التغذية، %، 2000 مقابل 2016



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

ال المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

الشكل 9: نسبة السلطات المحلية حسب مستويات خطر الانقراض (%)، 2000 مقابل 2018



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

أظهرت 40 من بين 50 دولة في منظمة التعاون الإسلامي ذات بيانات متاحة تحسناً خلال الفترة قيد النظر. كما أن 5 الدول من المنظمة ذات معدلات تقدم سنوية أعلى من 6% أو أكثر هي كازاخستان وفلسطين وأوزبكستان وكوت ديفوار وتركمانستان (الشكل 8).

على الجانب الآخر، شهدت 10 دول في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: عمان وجيبوتي وماليزيا والكويت وسوريا وباكستان وغامبيا ونيجيريا وت Chad والسودان وضعاً متفاقماً خلال الفترة قيد النظر. وإذا لم تتغير وتيرة التقدم الحالية، فمن غير المتوقع أن تتحقق أي دولة من المنظمة المقصود بحلول عام 2030.

فيما يتعلق بالأطفال الذين يعانون من الهازél المعتدل أو الشديد، أظهرت 3 دول في منظمة: وهي المغرب وفلسطين وأوزبكستان تحسناً كبيراً ومن المتوقع أن تتحقق المقصود ذي الصلة بحلول عام 2030. كما أنه من المحتمل أن تتحققه أيضاً أذربيجان وتوجو وكازاخستان وقرغيزستان وبين. ولوسوا الحظ، أبدت 16 دولة تفاقماً للحالة بحيث زادت نسبة الأطفال الذين يعانون من الهازél بشكل معتدل أو شديد.

في دول منظمة التعاون الإسلامي، تعتبر زيادة الوزن لدى الأطفال الناتجة عن سوء التغذية مشكلة نسبية مقارنة بقضايا سوء التغذية التي تمت مناقشتها أعلاه. بحلول عام 2030، من المتوقع أن تتحقق 10 منها، بما في ذلك: كوت ديفوار وبوركينا فاسو والسنغال ونيجيريا وتوجو واليمن و Mori تانيا وبين سوريا وغينيا بيساو المقصود ذي الصلة.

ومع ذلك، زادت نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن في 16 دولة في منظمة التعاون الإسلامي وظلت على حالها في اثنين.

إجمالاً، أظهرت 39 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي تحسناً إيجابياً في التصدّي لانتشار نقص التغذية. ومن بينها، أظهرت الكاميرون أعلى أداء مع انخفاض سنوي بنسبة 69% في عام 2000 إلى 30.8% في عام 2016 (الشكل 7). ومع ذلك، لم تُظهر 10 دول من المنظمة أي تغيير أو زيادة في نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في مجتمع السكان.

التقدم والهزال عند الأطفال يعرف تراجعاً، إلا أنه مع معدل التقدم الحالي: لن تحقق أي دولة من منظمة التعاون الإسلامي المقصود 2.2 من أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030

إن انتشار سوء التغذية (على شكل زيادة الوزن والهزال والتقدّم) يقيس جزء النتيجة المتعلقة بالجوع على عكس نقص التغذية الذي يحدد السبب. من المهم التحقيق في هذا المؤشر عن طريق أحد أشكاله: أي التقدّم، هو أحد الأسباب الأساسية لوفيات الأطفال. ويتأخر الأطفال الذين يعانون من التقدّم بشكل عام في الأداء المعرفي والجسدي مما يمنعهم من استخدام كامل إمكاناتهم (UNSD, SDG 2.2 metadata).

انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقدّم المتوسط أو الشديد في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 37.2% في عام 2000 إلى 32.5% في عام 2016. وبالمقارنة، انخفضت الأرقام العالمية أيضاً من 34.2% إلى 22.2% خلال نفس الفترة (الشكل 8).

إن المقصود المباشر من أهداف التنمية المستدامة هو الحد من انتشار تقدّم الأطفال بنسبة 40% عن مستوياته في عام 2012. والهدف الطويل الأجل هو القضاء على تقدّم الأطفال وجميع أشكال سوء التغذية الأخرى بحلول عام 2030. وبشكل عام،

منذ عام 2000، حيث كانت نسبة السلالات المعرضة للخطر تصل إلى 27.9% (الشكل 9).

من بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي توفر عنها بيانات، 3 تشمل السنغال (50%) والنيجر (41.7%) وإندونيسيا (26.1%)، وهي دول ذات أعلى نسب من السلالات غير المعرضة للخطر في عام 2018. إلا أنه في إندونيسيا فقط، ارتفعت نسبة السلالات غير المعرضة للخطر من 16.3% في عام 2000 إلى 26.1% في عام 2018.

في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، انخفضت نسب السلالات المعروفة بأنها غير معرضة للخطر (الشكل 9)، ولوحظت أعلى نسبة تدهور خلال الفترة قيد النظر في العراق من 26.7% إلى 0%， ومايلزيا من 41.8% إلى 8.3%， وتونس من 33.3% إلى 12.5%.

إجمالي التدفقات الرسمية إلى قطاع الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي آخر في الارتفاع

يتكون إجمالي التدفقات الرسمية (TOF) من المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) والتدفقات الرسمية الأخرى (OOF). تعتبر المدفوعات المالية من المساعدة الإنمائية الرسمية، ويجب أن يكون حدها الأدنى 25% ويجب تحصيصه لأغراض التنمية. كما يشار إلى التدفقات التي لا تستوفي هذه المعايير بالتدفقات الرسمية الأخرى.

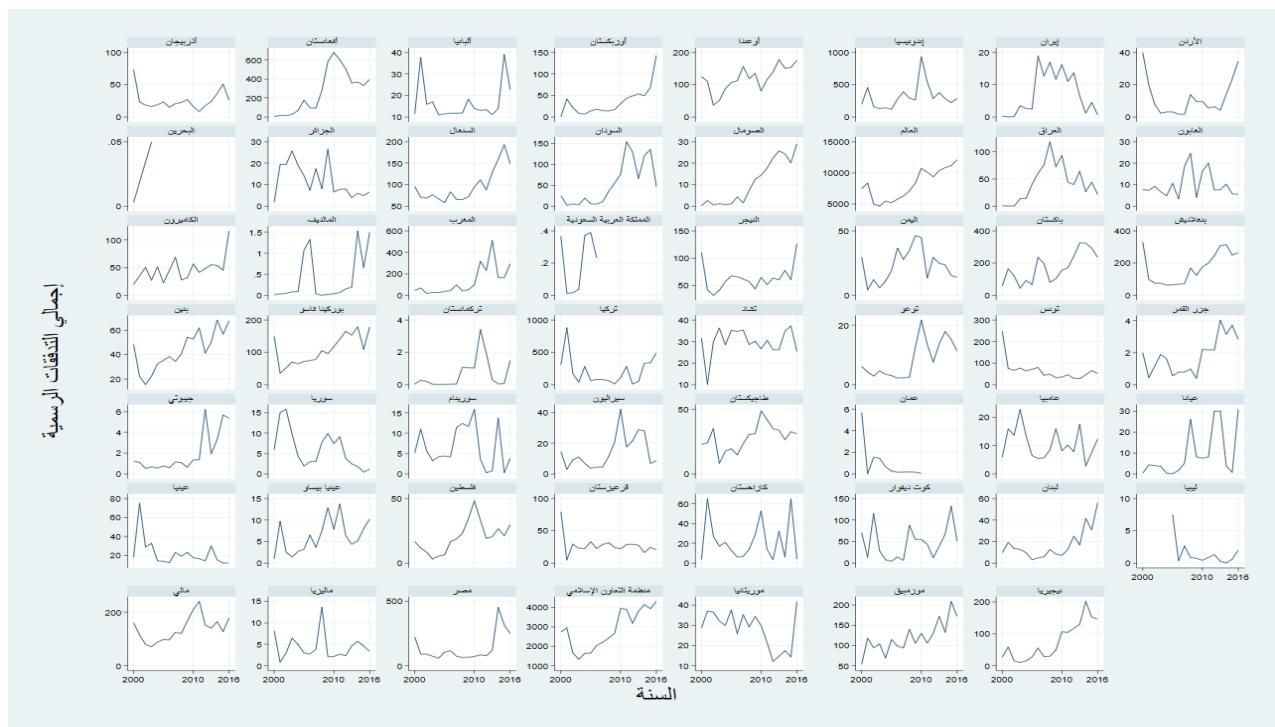
وهذه مشكلة ناشئة عن سوء التغذية يمكن أن تسبب أضراراً كبيرة لرفاه الأطفال.

دول منظمة التعاون الإسلامي في حاجة إلى تطوير قدراتها على دراسة وتقدير السلالات المحلية التي قد تواجه خطر الانقراض يستهدف المقصود 5.2 من أهداف التنمية المستدامة الحفاظ على التنوع الوراثي للنباتات والحيوانات والأنواع، وهو مقرر لعام 2020. وفي 42 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، كانت جميع السلالات المحلية عرضة لخطر الانقراض، وهي حالة مثيرة للقلق بحيث دون المعلومات حول مستوى خطر انقراض جميع السلالات، لا يمكن للمرء تصميم وتنفيذ سياسات معينة لإدارة الموقف.

اعتباراً من عام 2018، تم تصنيف 91.7% من السلالات المحلية في دول المنظمة على أن مستوى عرضتها لخطر الانقراض غير معروف، و 6.2% معروفة بأنها معرضة للخطر و 6.1% معروفة بأنها غير معرضة للخطر.

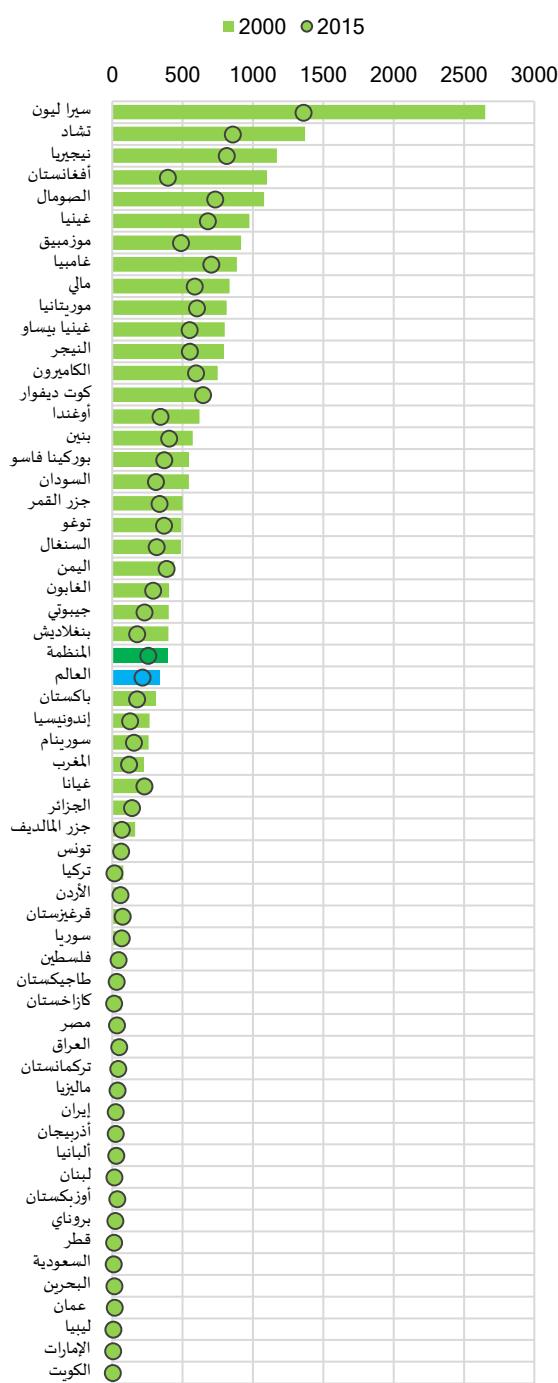
مقارنةً بقيم عام 2000، ازداد الوضع سوءاً في عام 2018، حيث كان من المعروف أن 0.9% فقط معرضون للخطر و 7.6% لم يتعرضوا للخطر في عام 2000. فعلى المستوى العالمي، تم تصنيف 66.6% من السلالات على أن مستوى عرضتها لخطر الانقراض غير معروف، ومن المعروف أن 26.3% عرضة للخطر و 7.1% غير معرضة للخطر في 2018. وقد تحسن الوضع العالمي بشكل طفيف

الشكل 10: إجمالي التدفقات الرسمية إلى قطاع الزراعة، ملايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام 2016-2000.



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على قسم الملاحظات الفنية من أجل الاستثناءات والتفاصيل. لم يشمل هذا الرقم 42 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث تم تصنيف 100% من السلالات المحلية على أن مستوى عرضتها للانقراض غير معروف وأن 0% كان لغير المعرضين للخطر والمعرضين له.

الشكل 11: معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 ولادة حية)، 2000 مقابل 2015



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

معدل الوفيات النفاسية في مجموعة دول المنظمة أعلى من مثيله في العالم في عامي 2000 و 2015.

سجلت دول منظمة التعاون الإسلامي، بين عامي 2000 و 2016، زيادة بنحو 60%. من 2.7 مليار دولار أمريكي إلى 4.3 مليار دولار أمريكي، في إجمالي التدفقات الرسمية إلى القطاع الزراعي. وكان هذا النمو يعادل الزيادة الإجمالية في مجموعة مدفوعات التدفقات الرسمية إلى الزراعة في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2016، حصلت دول المنظمة على حصة 36% من إجمالي التدفقات الرسمية العالمية إلى الزراعة.

وكان المتلقون الأوائل 5 دول في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: تركيا وأفغانستان والمغرب وإندونيسيا وبنغلاديش، بحيث شكلوا 40% من إجمالي التدفقات الرسمية إلى قطاع الزراعة في مجموعة دول المنظمة سنة 2016. كانت دول المنظمة التي حققت أعلى نسبة زيادة في إجمالي التدفقات الرسمية إلى قطاع الزراعة من عام 2000 إلى عام 2016 هي أوزبكستان والصومال وغيانا وأفغانستان وجزر المالديف وذلك في حدود 675% (الشكل 10).

مع ذلك، قام أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) والمنظمات الدولية بتخفيض إجمالي التدفقات الرسمية إلى قطاع الزراعة في 14 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي. ونظراً لأن البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية قد انتقلت من متلقى المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام 2010، لم يتم الإبلاغ عن إجمالي التدفقات الرسمية إلى قطاع الزراعة فيها من قبل أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (الشكل 10).

الهدف الإنمائي 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

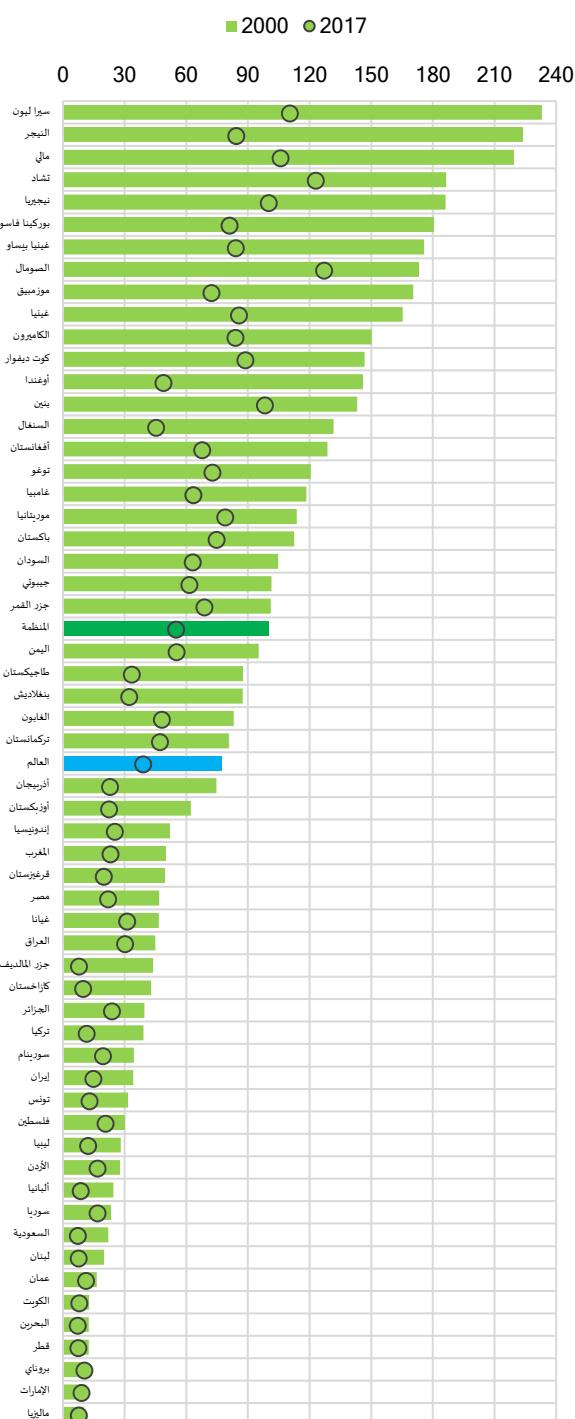
يركز الهدف الإنمائي 3 على ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. وتعتبر الصحة حق أساسى من حقوق الإنسان وجانب هام من جوانب التنمية المستدامة بسبب صلاتها القوية بالجوانب الأخرى للتنمية المستدامة، وهي: المياه والصرف الصحي، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والسلام والاستقرار. إذ أن تدهور الصحة يحد من الفرص الاقتصادية للرجال والنساء ويزيد من حدة الفقر داخل المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

معدل الوفيات النفاسية في دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2015 يُعرف تحسناً بالرغم من أن العديد من البلدان لا تزال تعاني من معدلات مرتفعة في عام 2015

يُعرف معدل الوفيات النفاسية (MMR) بأنه عدد الوفيات النفاسية أثناء فترة زمنية محددة لكل 100,000 ولادة حية، فهو يوضح مخاطر حدوث الوفاة النفاسية ب النسبة إلى عدد المواليد الأحياء ويعكس بشكل أساسي مخاطر الوفاة في فترة حمل واحدة أو ولادة حية واحدة (UNSD, SDG 3.1 metadata).

في عام 2015، قدر معدل الوفيات النفاسية في العالم بنحو 216 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي، وهذا أقل نسبياً من مستوى عام 2000 البالغ 341 حالة وفاة لكل 100,000 مولود حي. وفي مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، قدر هذا المعدل بحوالي 397 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية في عام 2000 مقابل 256 حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة حية في عام 2015. وكان

الشكل 12: معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، لكل 1,000 ولادة حية، 2000 مقابل 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بال الأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

في عام 2015، كان معدل الوفيات النفايسية في 25 دولة في منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط العالمي، وكان أسوأ وضع في سيراليون حيث بلغ 1360 لكل 100,000 ولادة حية. أما في الدول الأعضاء المتبقية 32، فقد كان أقل من 200 حالة وفاة لكل 100,000 ولادة حية وهو ما يقل عن المتوسط العالمي. من أجل تحقيق الهدف الإنمائي بشأن معدل الوفيات النفايسية بحلول عام 2030، يجب أن يكون هذا المعدل أقل من 70 لكل 100,000 ولادة حية. وفي عام 2015، كان معدل 25 دولة في منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد أقل من 70 لكل 100,000 ولادة حية، وهو الرقم المطلوب لتحقيق الهدف بحلول عام 2030.

بين عامي 2000 و 2015، كانت لدى 14 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى انخفاض في معدل الوفيات النفايسية، وهي: سيراليون (1290)، أفغانستان (704)، تشاد (514)، موزمبيق (426)، نيجيريا (356)، الصومال (348)، غينيا (297)، أوغندا (277)، غينيا بيساو (251)، مالي (247)، النيجر (241)، السودان (233)، بنغلاديش (223) وموريتانيا (211). وعلاوة على ذلك، كان انخفاض معدل الوفيات النفايسية في 40 دولة عضو أقل من 200 حالة وفاة لكل 100,000 شخص. ومع ذلك، ارتفع المعدل المذكور في 3 دول من المنظمة وهي غيانا (19)، قيرغيزستان (2)، وأوزبكستان (2) في الفترة قيد النظر (الشكل 11).

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي لا يزال مرتفعا اعتبارا من 2017

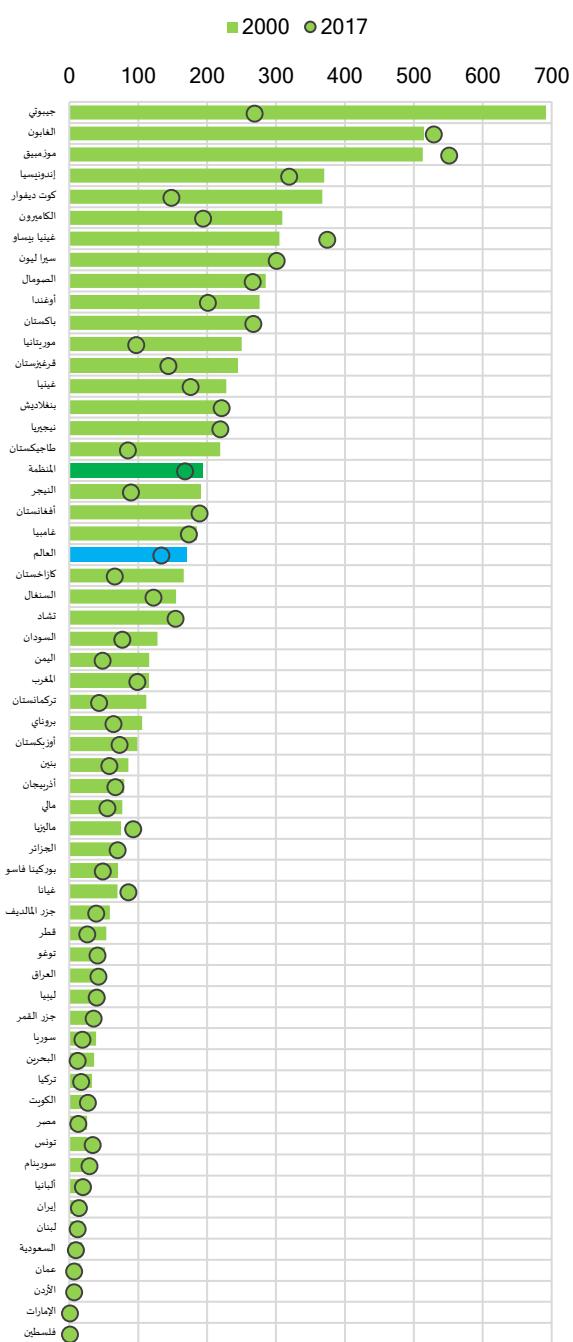
يعرف معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة على أنه احتمالية وفاة طفل مولود في سنة أو فترة معينة قبل بلوغه سن الخامسة، طبقا لمعدلات الوفيات السائدة لهذا العمر في تلك الفترة، معبرا عنها لكل 1000 مولود حي (UNSD, SDG 3.2). (metadata)

انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 77 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية في عام 2000 إلى 39 حالة في عام 2017، ومع ذلك، ظل متوسط مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط العالمي في كلتا السنين، حيث بلغ عدد الوفيات 100 لكل 1000 مولود حي في عام 2000 و 55 عام 2017.

وعلى المستوى فرادي بلدان منظمة التعاون الإسلامي، كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في 27 دولة عضو يساوي على الأقل أو أقل من 25 لكل 1000 مولود حي مستهدف بحلول عام 2030. ومن بينها، كانت البحرين (7)، المملكة العربية السعودية (7)، قطر (8)، لبنان (8) وماليزيا (8) الأكثر استثناء.

جزر المالديف (8)، الكويت (8)، الألبانيا (9)، الإمارات العربية المتحدة (9)، وكازاخستان 10 وفيات لكل 1000 مولود حي في عام 2017. ومن ناحية أخرى، ظل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في 30 دولة في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2017 أعلى من 25 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. وكانت لدى 5 دول منها وهي الصومال (127) وتشاد (123) وسيراليون

الشكل 13: الإصابات بالسل لكل 100.000 شخص، 2000 مقابل 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبكة الإحصاءات بال الأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

الصومال (266)، بنغلاديش (221)، نيجيريا (219) وأوغندا (201).

(111) ومالي (106) ونيجيريا (100) معدلات أعلى بأربعة أضعاف من هدف الـ 25 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي. من ناحية أخرى، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2017، فقد شهدت 10 منها أعلى نسبة انخفاض في هذا المعدل وهي النiger وسيراليون ومالي وبوركينا فاسو وموزمبيق وأوغندا وغينيا بيساو والسنغال ونيجيريا. وتراوحت نسب الانخفاض فيها بين 80 و 139 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي (الشكل 12).

يجب على منظمة التعاون الإسلامي الحفاظ على الانخفاضات المسجلة في معدل وفيات حديثي الولادة بين عامي 2000 و 2017 لتحقيق الهدف الإنمائي المتعلق بوفيات الأطفال

يُعرف معدل وفيات حديثي الولادة (NMR) بأنه احتمال وفاة طفل مولود في سنة أو فترة محددة قبل أن يعيش لمدة 28 يوماً كاملاً، إذا كان يخضع لمعدلات الوفيات حسب العمر في تلك الفترة، لكل 1000 مولود حي (UNSD, SDG 3.2 metadata).

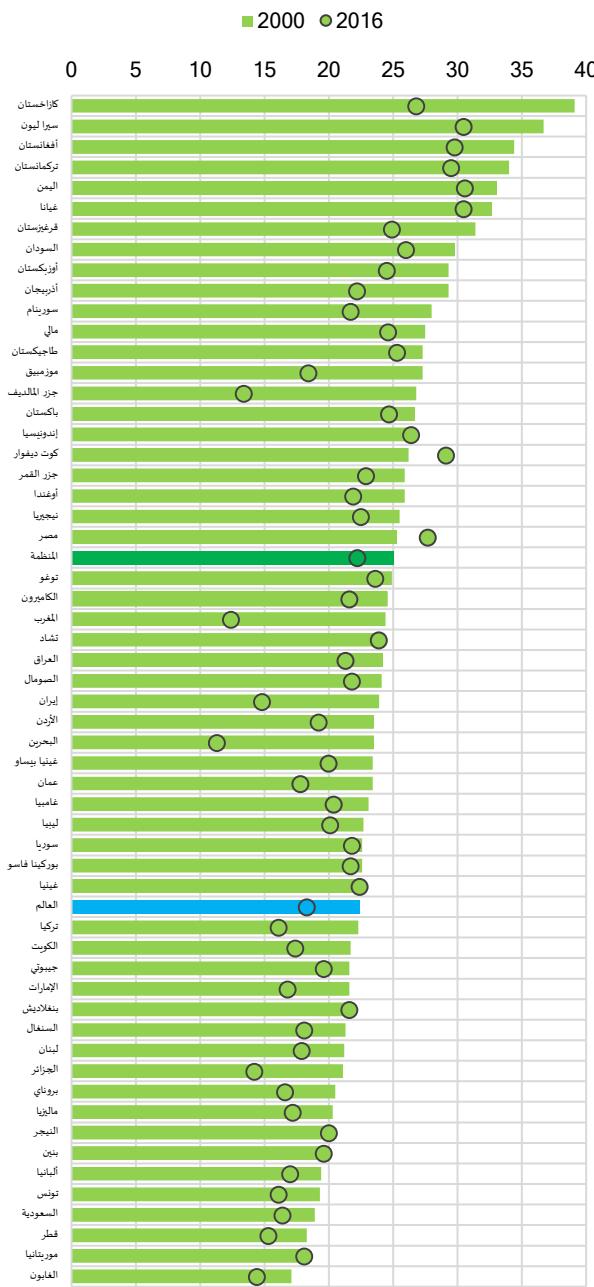
تم تحديد الهدف المتعلق بمعدل وفيات حديثي الولادة في 12 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حديث حي بحلول عام 2030 للتعبير عن أهمية وفيات حديثي الولادة كجزء من إجمالي وفيات الأطفال. فعل الصعيد العالمي، انخفض معدل وفيات حديثي الولادة من 31 حالة وفاة لكل 1000 مولود حديث حي في عام 2000 إلى 18 حالة لكل 1000 عام 2017. وقادت 25 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بالفعل بتخفيف معدل وفيات حديثي الولادة الخاصة بها إلى ما لا يقل عن 12 لكل 1,000 مولود حي في عام 2017 في حين أنه لا يزال هذا المعدل لدى 32 دولة أعلى من 12 لكل 1,000 مولود حي في نفس العام. لا يزال السل يمثل تحدياً صحيحاً كبيراً لأنه يهدد حياة العديد من الأشخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي

يتم تعريف الإصابة بالسل (TB) لكل 100,000 شخص على أنه العدد التقديري للحالات الجديدة للسل والانتكasaة (جميع أشكال السل، بما في ذلك حالات المصاين بغيروس نقص المناعة البشرية) الناشئة في سنة معينة، معبراً عنها بمعدل لكل 100,000 نسمة (UNSD, SDG 3.3 metadata).

يعتبر السل واحد من الأمراض المعدية أو السارية العديدة التي تهدف البلدان إلى القضاء عليها بحلول عام 2030. فعل الرغم من أن عدد حالات الإصابة بالسل لكل 100,000 شخص على مستوى الـ 19 دولة انخفض من 170 في عام 2000 إلى 134 في عام 2017، إلا أن معدل انتشاره كان لا يزال أعلى في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي حيث بلغ عدد حالات الإصابة 168 لكل 100,000 شخص في عام 2017.

في عام 2017، كانت حالات السل في 19 دولة عضو أكثر من 100 لكل 100,000 شخص، وكانت أعلى 10 دولة منها هي موزمبيق (551)، غابون (529)، غينيا بيساو (374)، إندونيسيا (319)، سيراليون (301)، جيبوتي (269)، باكستان (267)،

الشكل 14: معدل الوفيات التي تعزى إلى أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة (الاحتمالية)، للأعمار ما بين 30 و 70، كلا الجنسين، 2000 مقابل 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

ومع ذلك، كانت حالات السل في 38 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي أقل من 100 لكل 100,000 شخص في عام 2017 وكان لـ 4 دول، وهي: الأردن وعمان وفلسطين والإمارات العربية المتحدة، أقل حالات الإصابة بالسل في نفس السنة.

انخفض عدد المصابين بمرض السل، بين عامي 2000 و 2017، في 46 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل ملحوظ، وكانت هذه الدول هي: قرغيزستان وكازاخستان والنiger والكامبود وطاجيكستان وموريتانيا وكوت ديفوار وجيبوتي بأكثر من 100 لكل 100,000 شخص. لكن، بقي معدل الانتشار على حاله في 3 دول من المنظمة بين نفس الفترة على الرغم من حالات السل في 8 دول أخرى (غينيا بيساو، موزمبيق، بيساو، موزمبيق، ماليزيا، غيانا، الجابون، تونس، سورينام وتشاد (الشكل 13)). كما تحتاج دول المنظمة إلى نشر وتوسيع التدخلات المناسبة للوقاية من السل والكشف عنه وعلاجه من أجل تحقيق المقصid الإنمائي 3.3 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

للأمراض غير المعدية تأثير كبير على صحة ورفاه الناس في دول منظمة التعاون الإسلامي

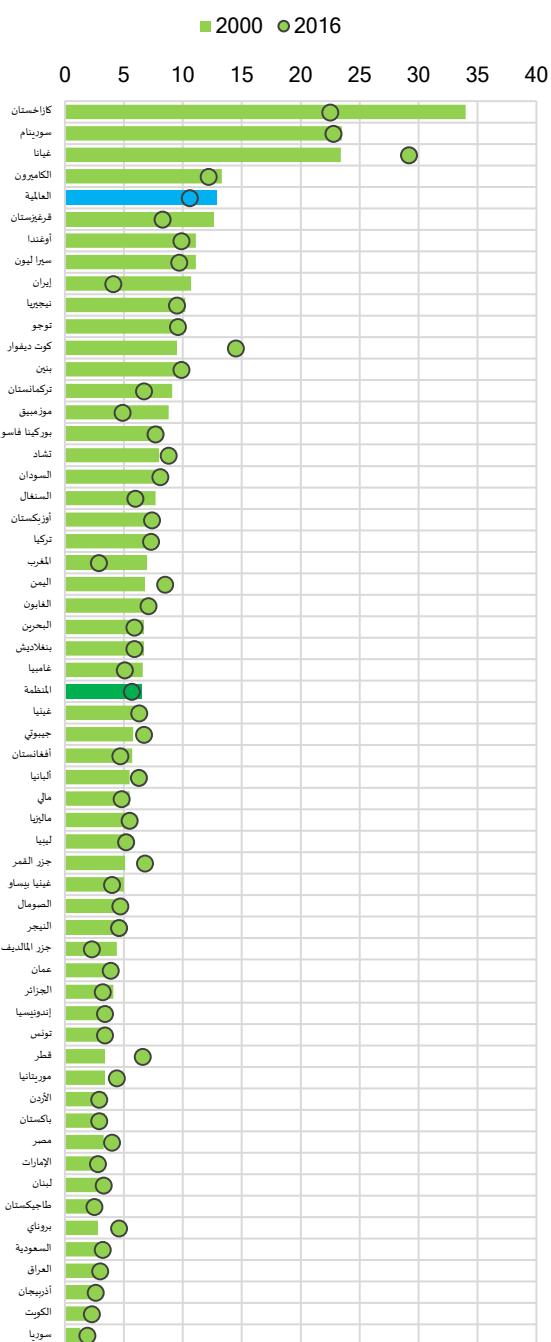
تعرف احتمالية الوفاة بين سن 30 و 70 عاماً بسبب الأمراض غير المعدية، بما في ذلك: أمراض القلب، والأوعية الدموية، السرطان، مرض السكري، أمراض الجهاز التنفسية المزمنة، بأنها النسبة المئوية للأشخاص البالغين من العمر 30 عاماً والذين سيموتون قبل بلوغهم سن السبعين بسبب أمراض القلب أو الأوعية الدموية أو السرطان أو أمراض السكري أو أمراض الجهاز التنفسية المزمنة، افتراضياً أن الشخص سيتعرض لمعدلات الوفيات الحالية في كل الأعمار ولن يموت من أي سبب آخر، كالإصابات أو فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (UNSD, SDG 3.4 metadata).

انخفض خطر الوفاة بسبب أمراض القلب أو الأوعية الدموية أو السرطان أو السكري أو أمراض الجهاز التنفسية المزمنة من تراوح أعمارهم بين 30 و 70 سنة بنسبة 4.1 نقاط مئوية من 22.4% في عام 2000 إلى 18.3% في عام 2016 في العالم. وبالمثل، انخفض خطر الوفاة من نفس الأمراض غير المعدية في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 2.9 نقاط مئوية من 25.1% في عام 2000 إلى 22.2% في عام 2016. ومع ذلك، فإن الانخفاض الذي سجلته مجموعة دول المنظمة لا يزال دون مستوى العالم.

في حين انخفض معدل الوفيات النسوب إلى الأمراض غير المعدية المذكورة أعلاه في 50 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي، سجلت 4 من دولها، من بينها: كوت ديفوار ومصر وبنغلاديش وإندونيسيا، زيادة في خطر الوفاة من هذه الأمراض بين عامي 2000 و 2016.

بالإضافة إلى ذلك، فإن دول منظمة التعاون الإسلامي التي شهدت انخفاضاً بنسبة 10 نقاط مئوية في معدل الوفيات بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسية المزمنة بين عامي 2000 و 2016 هي المغرب والبحرين وكازاخستان وجزر المالديف.

الشكل 15: معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين، الوفيات لكل 100,000 نسمة، 2000 مقابل 2016



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019.

يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

أظهرت مدة معدل الوفيات بين عامي 2000 و 2016 المنسوبة إلى الأمراض غير المعدية في دول منظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً كبيراً، ومع ذلك، ظلت غالبية دولها بعيدة عن المدفأة المتمثل في خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن هذه الأمراض بحلول عام 2030 (الشكل 14).

معدل الوفيات بسبب الانتحار بالنسبة لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي لا يزال أقل من معدلات العالم في عام 2016

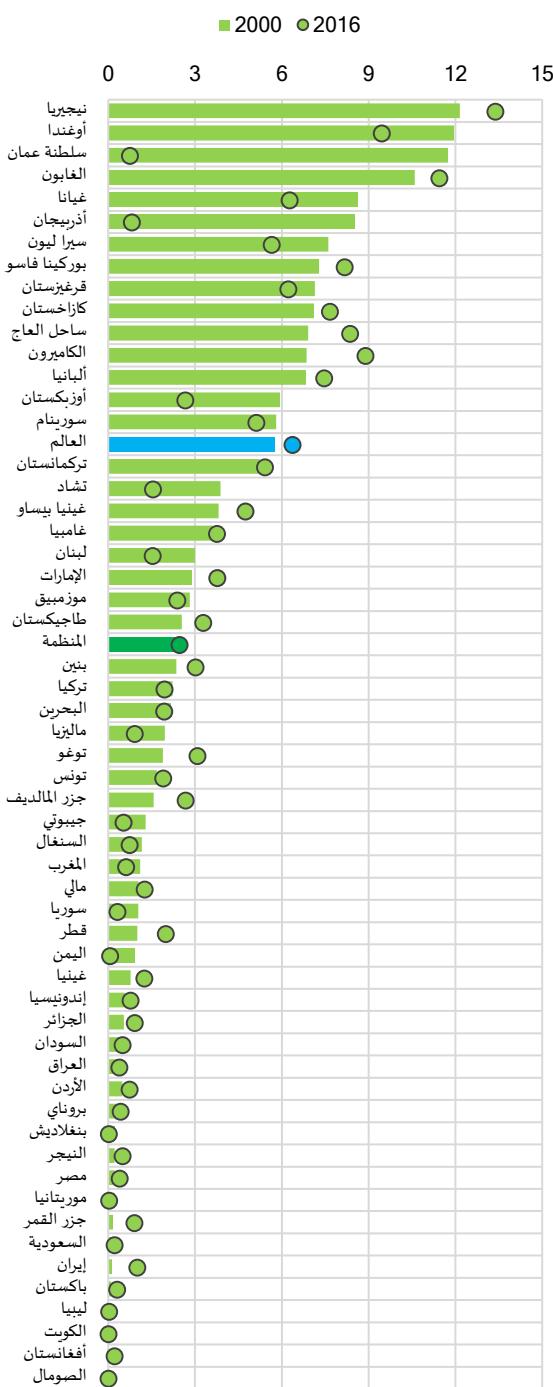
يُعرف معدل الوفيات بسبب الانتحار (SMR) بأنه عدد الوفيات بسبب الانتحار في السنة، مقسوماً على عدد السكان، ومضروب في 100,000 (UNSD, SDG 3.4 metadata). وعلى الصعيد العالمي، انخفض المعدل التقديري للوفيات بسبب الانتحار من 12.9 لكل 100.000 نسمة في عام 2000 إلى 10.6 في عام 2016. وفي الوقت نفسه، كان التراجع التقديري لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 12.9 لكل 100.000 نسمة في عام 2000 إلى 5.7 في عام 2016. وبالنظر إلى هذه المعدلات، كان هذا المعدل في العالم أعلى بحوالي ضعفين من مجموعة دول المنظمة في عام 2016. وبالتالي فقد تراوحت معدلات الوفيات بسبب الانتحار من 1.9 إلى 29.2 لكل 100.000 شخص في مجموعة دول المنظمة في عام 2016. والجدير بالذكر أنه كان أعلى من المتوسط العالمي في 6 دول في المنظمة بما في ذلك غيانا (29.2) وسورينام (22.8) وكازاخستان (22.5) وكوت ديفوار (14.5) والكامرون (12.2). وعلاوة على ذلك، بين عامي 2000 و 2016، انخفض المعدل المذكور في 30 دولة من دول المنظمة بنسبة 0.1 إلى 11.5 نقطة مئوية، ولم يتغير في 4 دول، وعرف ازيداداً في 22 دولة عضو بنسبة 0.1 إلى 5.8 نقطة مئوية (الشكل 15).

الاستهلاك السنوي للكحول الصرف يعرف زيادة طفيفة في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و 2016

يعُرف استخدام الكحول على نحو ضار وفقاً للسياق الوطني كنصيب الفرد من استهلاك المشروبات الكحولية (بالبالغين من العمر 15 سنة فما فوق) في ظرف سنة تقويمية باللتر من الكحول الصرف (UNSD, SDG 3.5 metadata).

عرف استهلاك الكحول في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة من 2.4 لتر إلى 2.48 لتر للشخص الواحد سنوياً بين عامي 2000 و 2016، على التوالي. ولا يزال الرقم أقل من المتوسط العالمي الذي ارتفع من 5.74 لتر إلى 6.38 لتر للشخص الواحد في السنة خلال نفس الفترة. وفي عام 2016، فاق متوسط الاستهلاك السنوي للكحول الصرف في 8 دول أعضاء في المنظمة، بما في ذلك: نيجيريا (13.38)، غابون (11.45)، أوغندا (9.46)، الكاميرون (8.89)، كوت ديفوار (8.36)، بوركينا فاسو (8.17)، كازاخستان (7.66)، وألبانيا (7.47)، المتوسط العالمي. أما في 48 دولة عضو، تراوح متوسط الاستهلاك السنوي للكحول الصرف من 0.01 إلى 6.27 للشخص الواحد. وانخفاض متوسط الاستهلاك السنوي للكحول الصرف باللتر للشخص الواحد في 24 دولة في المنظمة

الشكل 16: استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية، الأعمار +15، 2000 مقابل 2016



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

بين عامي 2000 و 2016، كما شهدت كل من عمان وأذربيجان انخفاضاً ملحوظاً بلغ 10.99 و 7.69 لتر للشخص الواحد في نفس الفترة على التوالي. وعلى الرغم من الانخفاض، ظل استهلاك الكحول بالتلر للشخص الواحد دون تغيير في السودان، وسجلت زيادة من 0.1 إلى 2.03 لتر من استهلاك الكحول للشخص الواحد في 31 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي خلال نفس الفترة (الشكل 16).

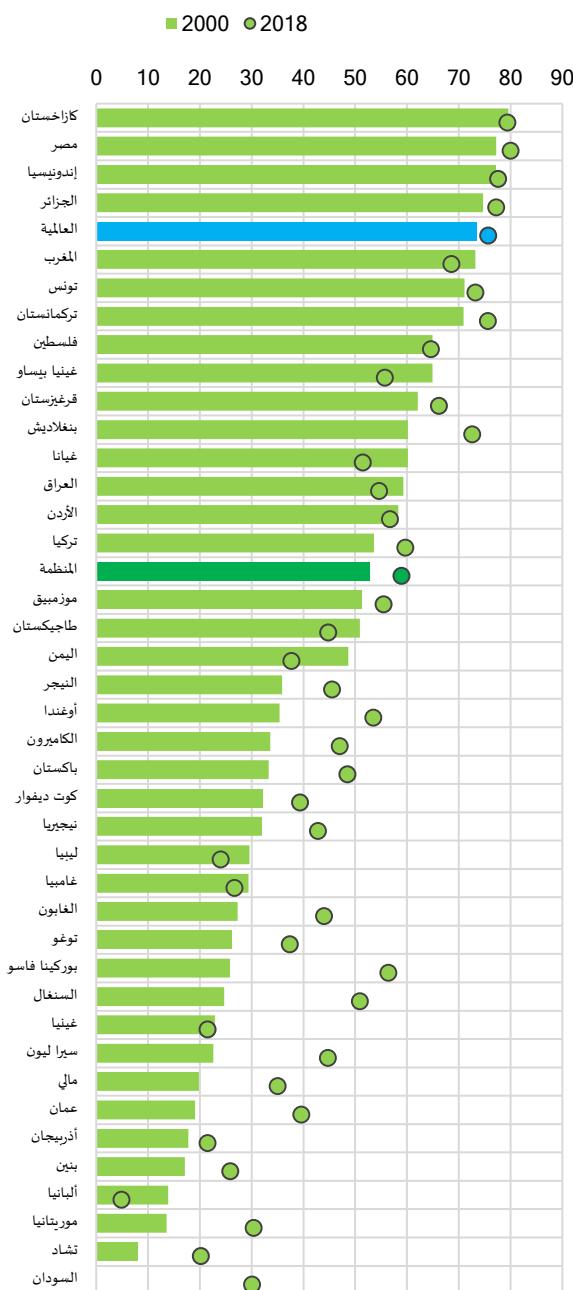
المعدل المرتفع للوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق لا يزال يمثل مشكلة قائمة لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي

لا يزال التقدم نحو المقصود 6.3 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في خفض معدل الوفيات الناجمة عن إصابات حوادث الطرق بنسبة 50% بحلول عام 2020 بعيداً عن المستوى المطلوب بين دول منظمة التعاون الإسلامي. ففي عام 2013، تراوح معدل الوفيات الناجمة عن إصابات حوادث الطرق في 40 دولة عضو من 18.7 إلى 73.4 وفاة لكل 100,000 شخص. وكانت ليبيا وإيران وموزمبيق وتونس وبوركينا فاسو خمس دول أعضاء ذات أعلى معدلات الوفيات الناجمة عن إصابات حوادث الطرق، فقد كانت هذه الأرقام أعلى أيضاً من مجموع العالم في نفس السنة. ففي حين انخفض معدل الوفيات الناجمة عن إصابات حوادث الطرق في 37 دولة في المنظمة بين عامي 2000 و 2013، تم تسجيل ارتفاعه في الدول الـ 11 المتبقية.

مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي تظهر تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالولوج إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للنساء بين عامي 2000 و 2018

يتم تعريف "نسبة النساء في سن الإنجاب الالاتي يستجنن ل حاجتهن في مجال تنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة" على أنه النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب (49-15 سنة) اللاتي لا يرغبن في إنجاب أطفال (إضافيين) أو يردن تأجيل الحمل أو يستخدمن طريقة حديثة لمنع الحمل (SDG 3.7, UNSD metadata). في حين عامي 2000 و 2018، زادت النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب الالاتي حصلن على وسائل حديثة لمنع الحمل على المستوى العالمي وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، كان التقدم الذي أحرزته مجموعة دول المنظمة أكثر من التقدم المحرز في العالم، إذ ارتفع متوسط الأولى بنسبه 6.2 نقاط مئوية من 52.7% في عام 2000 إلى 59% في عام 2018. ومن ناحية أخرى، ارتفع المتوسط العالمي بنسبة 2.2 نقاط مئوية من 73.5% في عام 2000 إلى 75.7% في عام 2018. وعلى الصعيد القطري لمنظمة التعاون الإسلامي، زادت النسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب الالاتي حصلن على وسائل منع الحمل الحديثة في 27 دولة عضو، بينما كان هناك انخفاض في 13 دولة في المنظمة بين عامي 2000 و 2018 (الشكل 17).

الشكل 17: النساء في سن الإنجاب اللاتي تمت تلبيه حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة، الأعمار بين 15 و 49. 2000 مقابل 2018

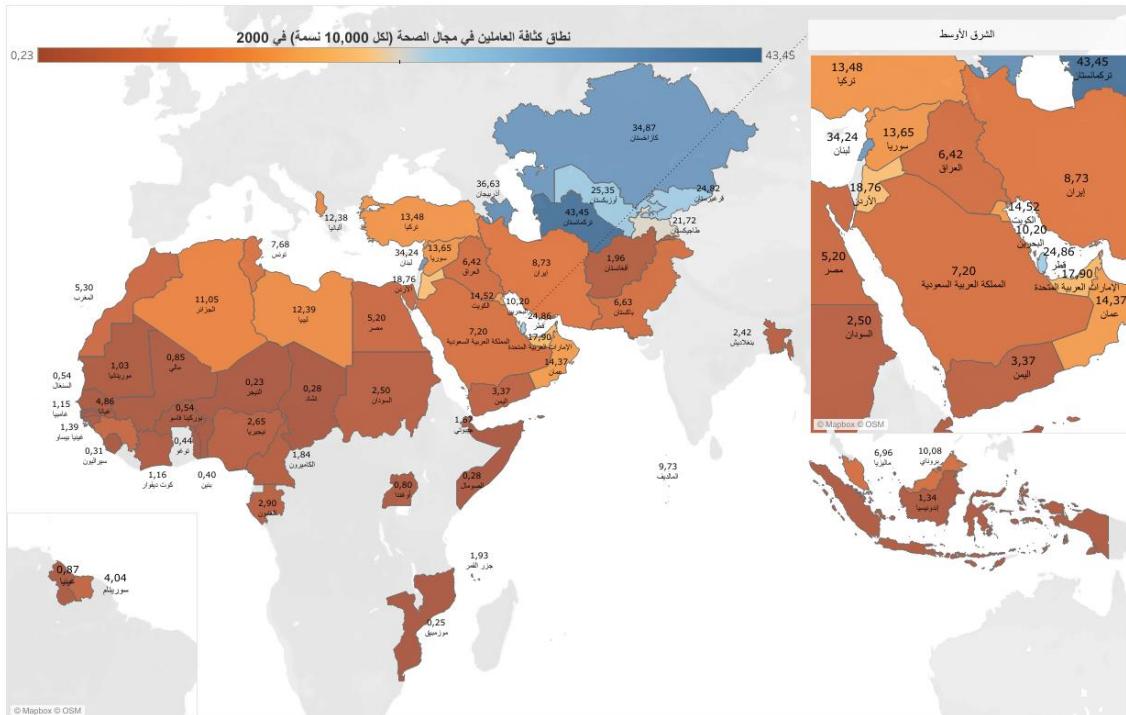


المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبكة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

تعزز كثافة الأطباء بعدهم، بما في ذلك غير المتخصصين والممارسين المتخصصين لكل 10,000 نسمة في المنطقة الوطنية وأو دون الوطنية. (UNSD، SDG 3.c metadata) في عام 2018، كانت كثافة الأطباء في 17 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي تزيد على 15 لكل 10.000 من السكان، في حين كانت 39 دولة في المنظمة أقل من 15 لكل 10,000 في نفس السنة. ومع ذلك، بين عامي 2000 و 2018، زادت كثافة الأطباء في 38 دولة من دول المنظمة، حيث أصبحت المملكة العربية السعودية والكويت من الدول البارزة ذات الكثافة العالمية للأطباء. ومن ناحية أخرى، انخفضت الكثافة في 18 دولة عضو خلال الفترة قيد النظر (الشكل 18، الشكل 19).

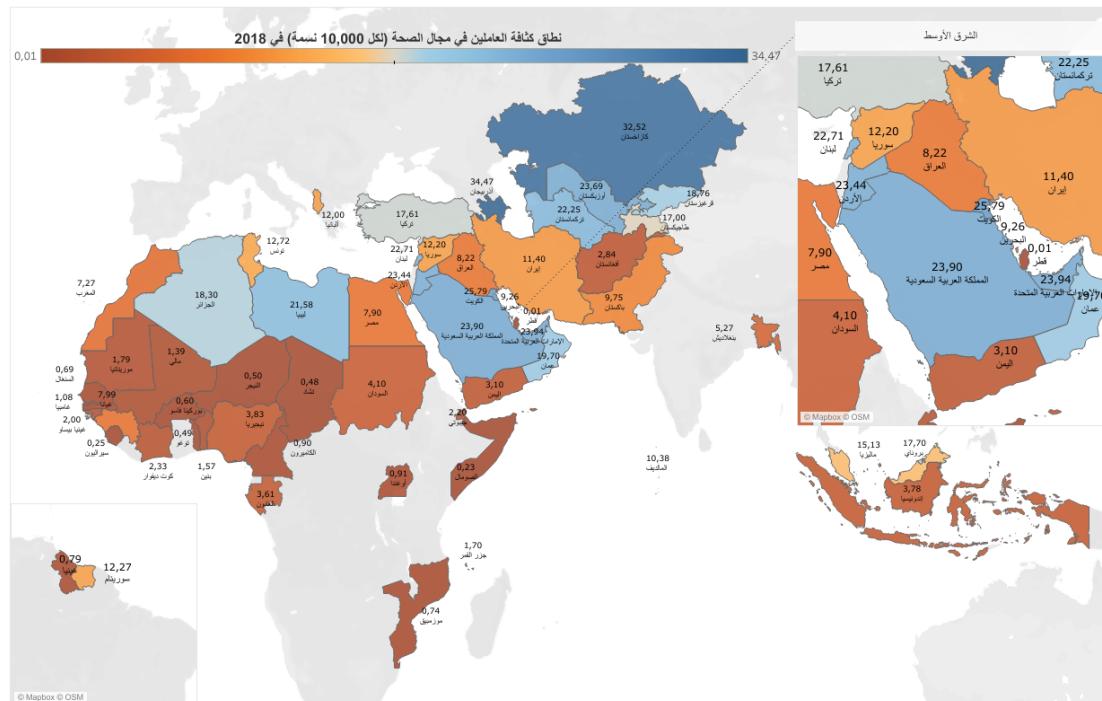
حسب المقصد 3.د من أهداف التنمية المستدامة، تعالج قدرات اللوائح الصحية الدولية والتأهب لحالات الطوارئ الصحية قضايا النظام الصحي، وتركت معظمها على تعزيز النظم الصحية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية. وفيما يتعلق باللوائح الصحية الدولية الـ13، حققت أكثر من 30 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي متوسط 50% وما فوق لجميع القدرات المتعلقة بتنفيذ اللوائح في عام 2017، إلا أنه لم تتحقق بعضها 50% في نفس العام.

الشكل 18: الأطباء لكل 10,000 نسمة، 2000



المصدر: استخدام موظفي سيسرك لتطبيق الجدول العام (Tableau Public) بناء على البيانات المستخرجة ما بين 16/05/2019-13/06/2019 من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

الشكل 19: الأطباء لكل 10,000 نسمة، 2018

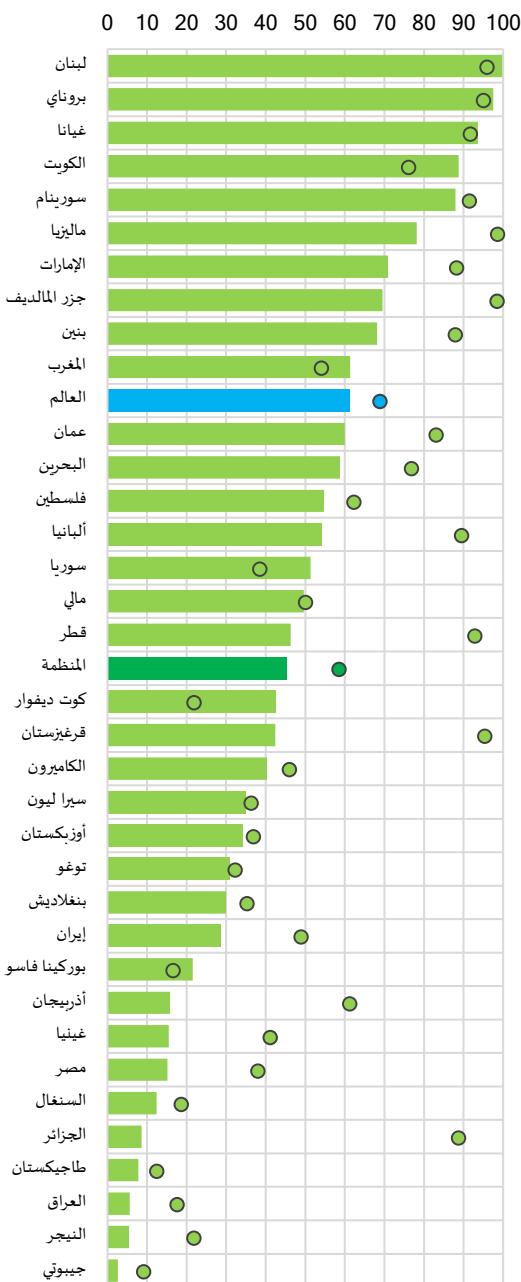


المصدر: استخدام موظفي سيسرك لتطبيق الجدول العام (Tableau Public) بناء على البيانات المستخرجة ما بين 16/05/2019-13/06/2019 من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

الهدف الإنمائي 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

الشكل 20: معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2017

* 2000* ● 2018*



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبكة الإحصاءات بال الأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019.* يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

يعتبر التعليم المحرك الأساسي الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين حياة الناس ورفاههم. ويمكن للتطورات الجديدة في قطاع التعليم اليوم أن تتيح توفير تعليم عالي الجودة لأكثر الناس حرماناً، وأن توفر المعرفة الفنية والعملية بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة وتبادل المعرفة وبناء القدرات الفنية من خلال وسائل كالتدريب التعليمي المبني، وبرامج التعليم عبر الإنترنت، ومشاريع بناء القدرات والتعاون الفني وغيرها.

على الرغم من هذه التطورات في قطاع التعليم، هناك تباين واسع بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي وكذلك بين الجنسين والمجموعات الأخرى داخل دول منظمة التعاون الإسلامي. وعلى الرغم من تسجيل بعض الانجازات في مشاركة الطلاب والتقدم المحرز في مختلف مستويات التعليم، فإن بعض دول المنظمة لا تزال تواجه تحديات تتعلق بالتسجيل في المدارس، والتقدم في الصفوف الدراسية، وكفاية المعلمين لكل طالب. وفي ظل هذه الظروف، من المتوقع أن تفوت العديد من دول المنظمة مقاصد الهدف الإنمائي 4 بحلول عام 2030.

في هذا الصدد، هناك حاجة لاتخاذ إجراءات ملموسة تشمل دول منظمة التعاون الإسلامي والمانحين والمنظمات الدولية في تعزيز فرص التعليم الجيد للجميع في دول المنظمة.

المشاركة في التعليم ما قبل الابتدائي في غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي تعرف تزايداً؛ ولا تزال هناك شواغل إزاء حصول جميع الأطفال على التعليم بحلول عام 2030

واجهت بعض دول منظمة التعاون الإسلامي تحديات في تحقيق أهداف التعليم الأساسية. مثل: ضمان التحاق الأطفال ومشاركتهم في المدارس، وخاصة الإناث والفئات الضعيفة من السكان، وزيادة معدل الإمام بالقراءة والكتابة، وتوفير إمكانية الوصول إلى المواد الدراسية الأساسية، وعدد كافٍ من المعلمين لكل طالب علم.

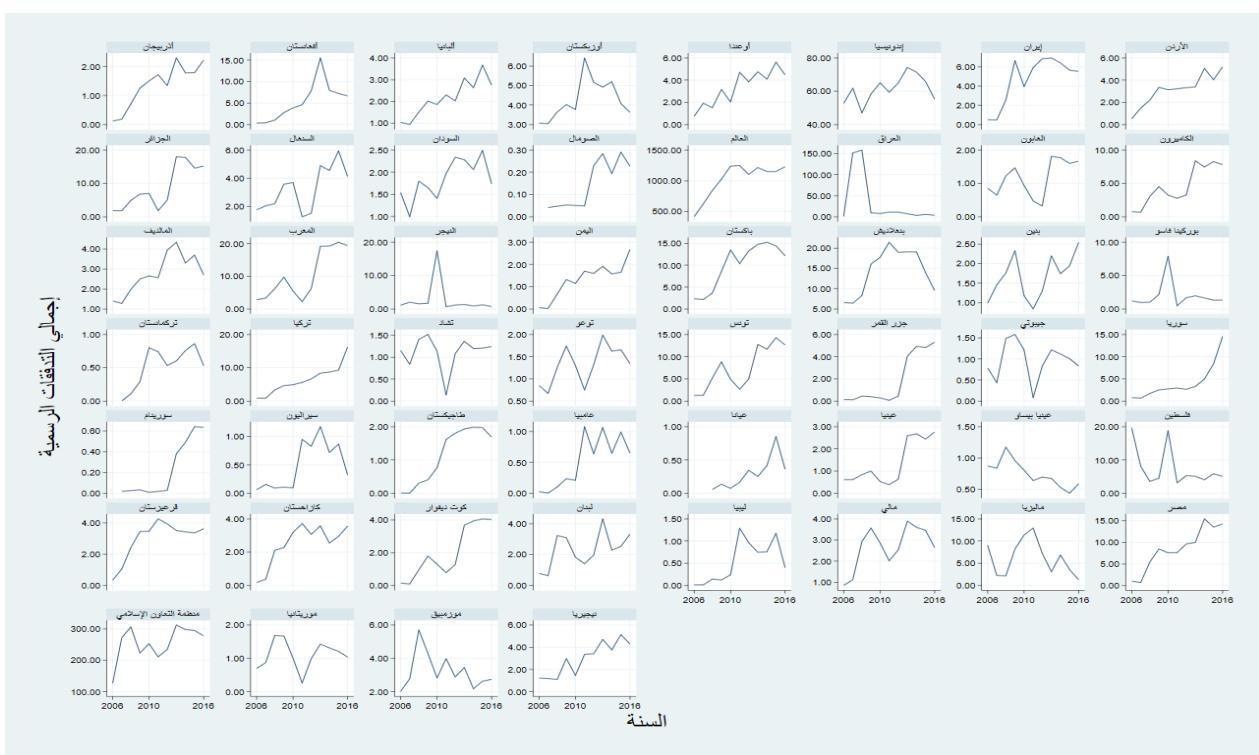
يُظهر معدل المشاركة في التعليم المنظم نسبة الأطفال في فئة عمرية معينة مسجلة في برنامج تعليمي منظم واحد على الأقل يشمل التعليم والرعاية. والهدف الأساسي ليس مشاركة جميع الأطفال في برامج التعليم المنظم قبل الابتدائي، بل إتاحة الوصول إلى هذا النوع التعليمي لجميع الأطفال (UNSD, SDG 4.2 metadata).

في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، كان متوسط معدل المشاركة في التعليم المنظم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية الرسمية حوالي 58.6% على أساس 2018 أو أحدث البيانات المتاحة لآخر سنة. يوضح الشكل 20 كيف تختلف دول المنظمة كمجموعة وعلى المستوى الفردي لكل دولة عن المستوى المستهدف.

إن التقدم الذي أظهرته العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي، خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2018، يسمح بتوقع مُضيّها على الطريق الصحيح لتحقيق الهدف بحلول عام 2030. وقد أظهرت الجزائر والعراق وبنغلاديش أعلى معدل تقدم سنوي بنسبة 33.3% و 16.4% على التوالي.

الشكل 21: إجمالي التدفقات الرسمية من أجل المنح الدراسية، حسب البلدان المستفيدة، ملايين الدولارات بالأسعار الثابتة للعام

2016-2000



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

منها. كما تعتبر المنح من المساعدات الإنمائية الرسمية لأنها تأتي إلى حد كبير في شكل منح لغرض التنمية والنمو الاقتصادي للبلدان المستفيدة.

أظهرت المنح الدراسية المقدمة إلى 46 دولة في منظمة التعاون الإسلامي مستفيدة اتجاهها تصاعدياً في حين عرفت المنح الدراسية المقدمة إلى 4 دول، وهي؛ ماليزيا وفلسطين والنيجر وغينيا بيساو، انخفاضاً خلال الفترة المذكورة.

حصلت 10 دول في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: إندونيسيا والمغرب وتركيا والجزائر وسوريا ومصر وتونس وباكستان وبنغلاديش والكامبوديا على حوالي 66% من المنح الدراسية المخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي في عام 2016 (الشكل 21). وقد لوحظت أكبر زيادة في تخصيص المنح الدراسية خلال الفترة قيد النظر في تركمانستان وتلتها طاجيكستان وسورينام واليمن وكوت ديفوار.

توجد حاجة متزايدة للمعلمين المؤهلين في دول منظمة التعاون الإسلامي

يلعب المتخصصون المؤهلون والمهنيون والموارد البشرية بشكل عام دوراً مهماً في تنمية أي بلد واحد مهاره. إذ أن الافتقار إلى توفير التعليم المناسب للشباب يعيق النمو الاقتصادي المستقبلي لأي بلد. وفي هذا الصدد، يعتبر المعلمون المدربون تدريباً ملائماً أهم شريحة للتقدم الطويل الأجل للبلد.

عموماً، تتوفر بيانات كافية عن 13 من بين 35 دولة من منظمة التعاون الإسلامي، وهي: الجزائر وبنغلاديش والعراق وبنين وقيرغيزستان وأذربيجان وقطر وألبانيا وعمان وغينيا وجزر المالديف وماليزيا والإمارات العربية المتحدة في طريقها لتحقيق معدلات المشاركة بنسبة 100%. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يكون أكثر من 90% من الأطفال المسجلين في التعليم ما قبل الابتدائي في سوريا والبحرين ولبنان وبروناي.

إجمالي تدفق المنح الدراسية الرسمية إلى دول منظمة التعاون الإسلامي يرتفع بأكثر من الضعف بين عامي 2006 و 2016

ارتفاع إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية على شكل منح دراسية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي من 126.6 مليون دولار أمريكي في عام 2006 إلى 177.1 مليون دولار أمريكي (سعر الدولار الثابت لعام 2016) في عام 2016. ومع ذلك، فقد انخفضت حصة المنح الدراسية إلى هذه الدول في إجمالي المنح الدراسية العالمية من 630.6% إلى 22.5% في نفس الفترة.

يتم تخصيص هذه المنح للطلاب الفردية من أجل متابعة دراستهم في برامج التعليم العالي التي قد تشمل التدريب المهني والفنى والهندسى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى برامج أكاديمية أخرى (UNSD, SDG 4.b metadata). ويدعو المقصود 4.B من أهداف التنمية المستدامة إلى زيادة كبيرة في المنح الدراسية المقدمة إلى الدول النامية بحلول عام 2020، وخاصة الأفريقية

الأطفال من كلا المجموعتين في التعلم المنظم من مجموع الأطفال في هذه الفئة العمرية متساوية.

يتخلي المقصد 5.4 من أهداف التنمية المستدامة القضاء على الفوارق وتوفير فرص متساوية للحصول على التعليم والتدريب المهني للجميع بحلول عام 2030، لا سيما للفئات الضعيفة بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليون والإثنات. (UNSD، SDG 4.5 metadata)

حققت معظم دول منظمة التعاون الإسلامي التكافؤ بين الجنسين في التعلم المنظم ما قبل التعليم الابتدائي الرسمي بسنة واحدة بين الفئة العمرية. وحققت 19 دولة عضو التكافؤ بين الجنسين في التعليم ما قبل الابتدائي في عام 2018 أو آخر سنة متاحة مع البيانات (الشكل 24). ويقدر أن 14 دولة عضور أخرى ستحقق هذا النوع من التكافؤ بحلول عام 2030.

من ناحية أخرى، كان التكافؤ بين الجنسين أقل بقليل من 0.9 في دولتين من دول منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك: المغرب وطاجيكستان واليمن. ومع ذلك، من المتوقع أن يتحقق المغرب التكافؤ بحلول عام 2030 أو ما قبله (الشكل 23 والشكل 24).

تُظهر قيم مؤشر التكافؤ بين الجنسين تقلبات معينة، لكنها لاتزال بشكل عام ضمن النطاق الأمثل. ومع ذلك، إذا استمر تقلب الاتجاه نزولياً بنفس المعدل، فإن 8 دولأعضاء ستكون عرضة لخطر غياب التكافؤ بين الجنسين في التعليم ما قبل الابتدائي بحلول عام 2030

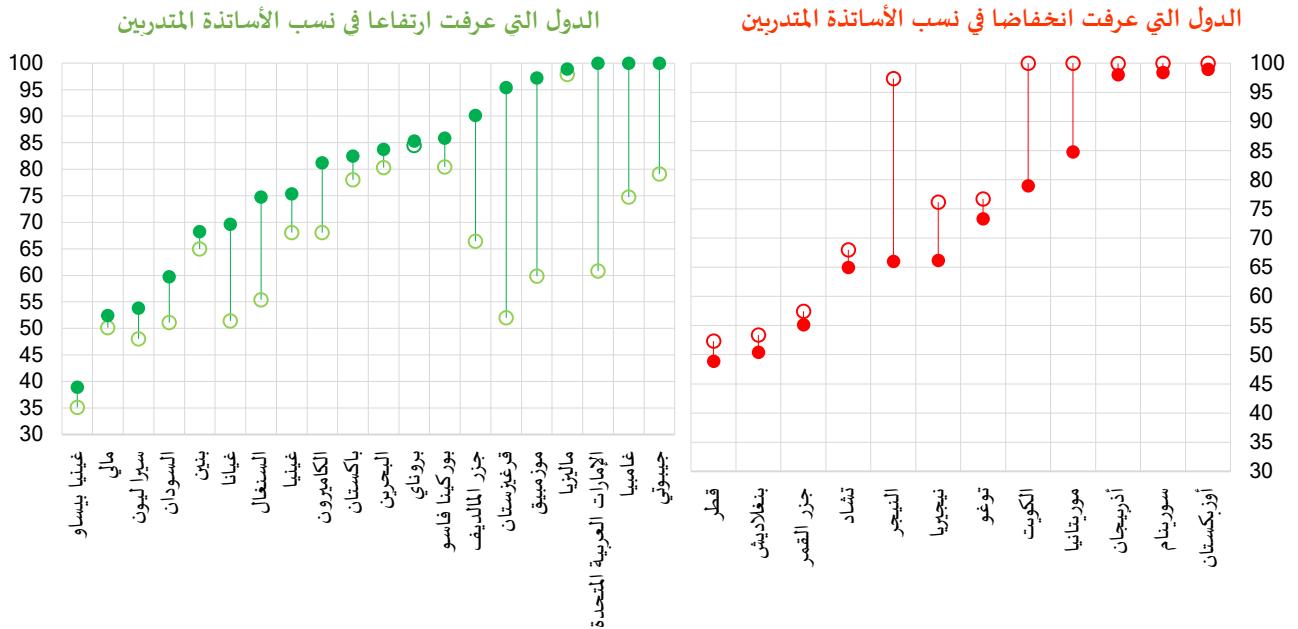
فمن ناحية، زادت نسب معلمي المرحلة الابتدائية الذين تلقوا تدريباً منظماً للمعلمين في 33 من بين 45 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي المتوفرة عنها البيانات خلال الفترة من 2000 إلى 2018. وفي 16 من هذه البلدان بما فيها الجزائر وكوت ديفوار وجيبوتي وغابون وغامبيا وإيران والعراق والأردن وكازاخستان والمغرب وعمان وفلسطين والمملكة العربية السعودية وطاجيكستان وتونس والإمارات العربية المتحدة، تلقى 100% من المعلمين تدريب المعلمين المنظم (الشكل 22).

بناءً على التقدم المحرز بين عامي 2000 و2018، تشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030، سيتلقي جميع معلمي التعليم الابتدائي في 4 دول أخرى منمنظمة التعاون الإسلامي (قيرغيزستان وموزمبيق وجزر المالديف وغيانا) على الأقل الحد الأدنى من التدريب اللازم للتدرسي في هذا المستوى. ومن ناحية أخرى، انخفضت نسبة المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا الحد الأدنى المطلوب من التدريب في 12 دولة في منظمة التعاون الإسلامي بين عامي 2000 و2017، وكان لدى 5 من هذه البلدان، وهي: أوزبكستان وأذربيجان وسورينام وموريتانيا والكويت 100% من المعلمين في التعليم الابتدائي الذين تلقوا أدنى حد من التدريب التأهيلي، لكن هذه الأرقام انخفضت إلى 84.8% و 98.4% و 98.9% و 78.9% على التوالي خلال الفترة قيد النظر (الشكل 22).

غالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي تحقق التكافؤ بين الجنسين في التعليم المنظم ما قبل الابتدائي

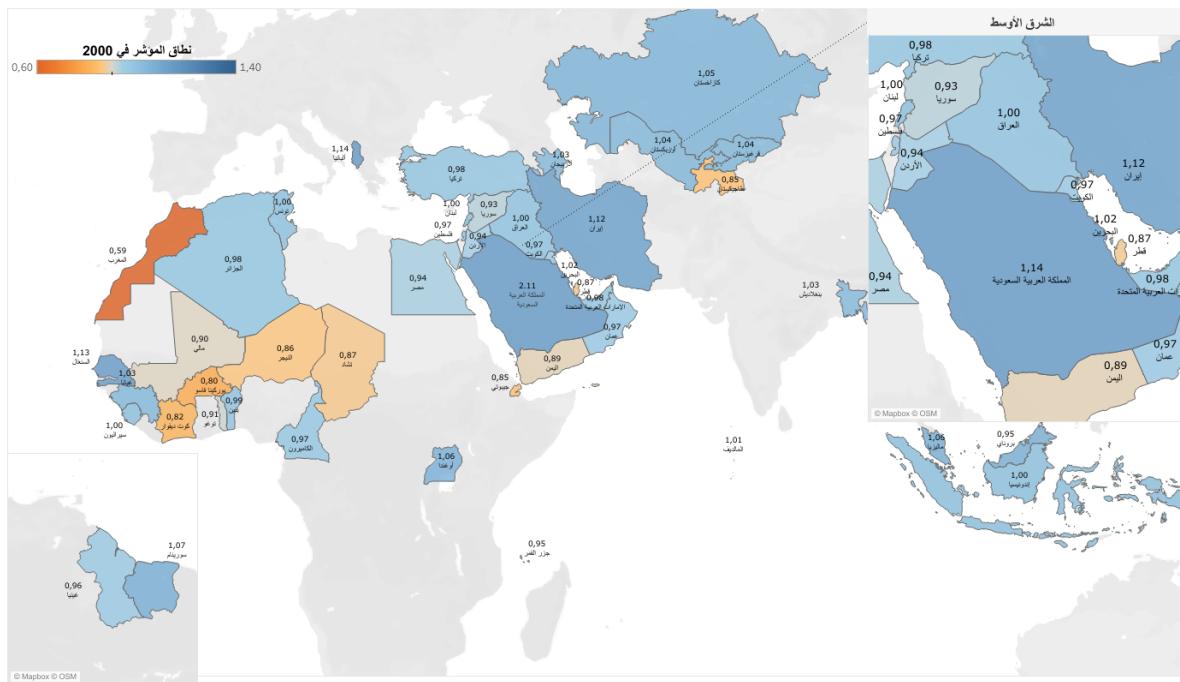
تشير قيمة مؤشر التكافؤ بين الجنسين "1" إلى التكافؤ بين مجموعتي، الذكور والإناث. وبمعنى آخر، فإن نسبة مشاركة

الشكل 22: نسبة المعلمين المشغلين في فئة التعليم ما قبل الابتدائي الذين تلقوا ما لا يقل عن الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، 2000 مقابل 2017



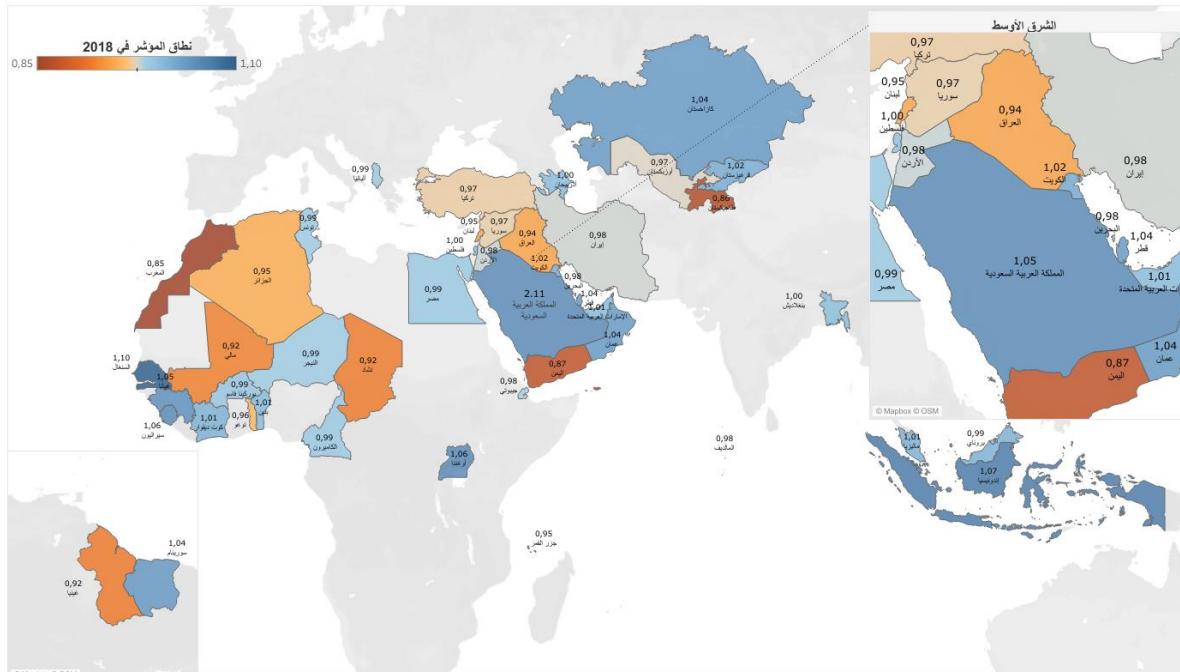
المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16 مايو و 13 يونيو 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 الخاص بالاستثناءات والتفاصيل.

الشكل 23: مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعليم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، 2000



المصدر: استخدام موظفي سيسرك لتطبيق الجدول العام (Tableau Public) بناء على البيانات المستخرجة ما بين 16/05/2019-13/06/2019 من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

الشكل 24: مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعليم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، 2018

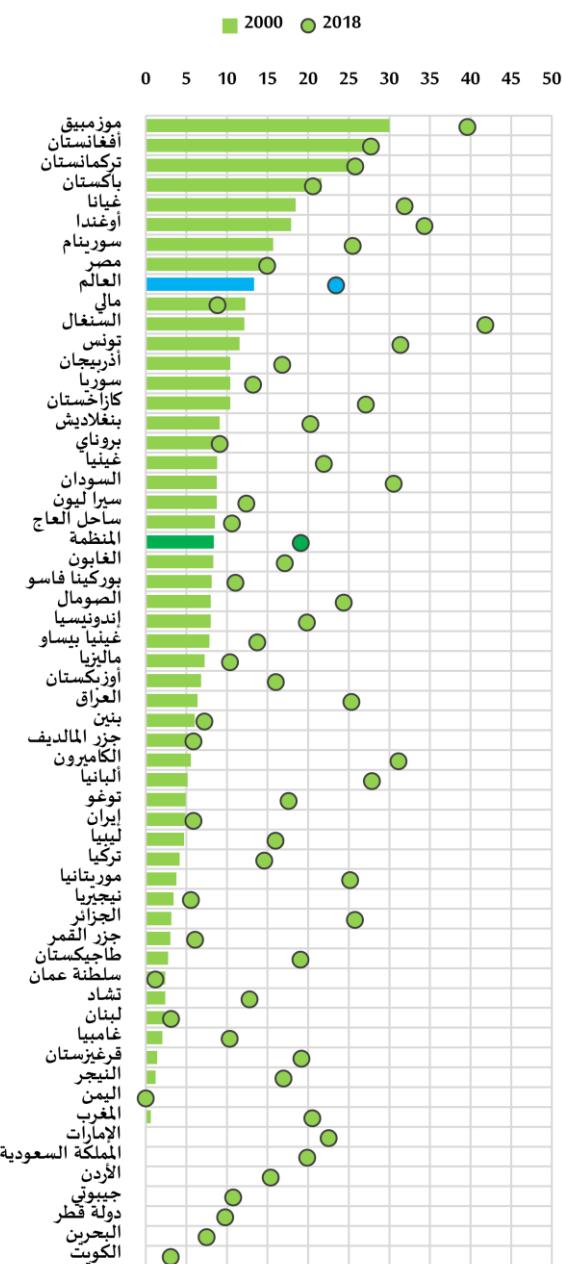


المصدر: استخدام موظفي سيسرك لتطبيق الجدول العام (Tableau Public) بناء على البيانات المستخرجة ما بين 16/05/2019-13/06/2019 من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة.

الهدف الإنمائي 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

المقابل، شهدت 6 دول في المنظمة، بما في ذلك جزر المالديف وتركمانستان واليمن وباكستان وسلطنة عمان ومالي،

الشكل 25: نسبة المقاعد التي تشغليها النساء في البرلمانات الوطنية، %، 2000 مقابل 2018



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/05 و 16/06. 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

لا يزال مجال المساواة بين الجنسين موضوعاً يشكل عقبة أمام تحرير النساء والفتيات على الرغم من مناقشته على نطاق واسع في الساحة العامة وتراجع أشكال التمييز الأخرى في العقود الأخيرين. وفي هذا الإطار، يعكس الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة كل الجهود المبذولة للقضاء على جميع الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال. فإن وجود عدم المساواة بين الجنسين يستمر في التسبب في ركود التقدم الاجتماعي للنساء والفتيات اللائي يمثلن نصف سكان العالم.

وأدت العديد من أشكال التمييز المجتمعي إلى نقص في مستويات التعليم الملائمة التي حققتها النساء والفتيات، مما يترجم إلى نقص في المهارات والفرص المحدودة في سوق العمل. ويوفر تطوير رأس المال البشري - وخاصة للنساء والفتيات من خلال تعليم الفتيات الصغيرات - وسيلة أولية لتمكين النساء والفتيات من التنمية إلى أقصى إمكاناتهم كمواطنات مسؤولات، ليس فقط في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ولكن أيضاً في جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، يعد التعليم أمراً حيوياً لضمان مستقبل أكثر إشراقاً ونوعية حياة أفضل في مجتمعاتنا. كما سيمكن التخلص من جميع أنواع التمييز ضد النساء والفتيات من الأضطلاع بدور أكثر نشاطاً في صنع القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الممثل الأكثـرـ إـنـصـافـاـ لـالـمـرـأـةـ فـيـ برـلـانـاتـ دـوـلـ منـظـمـةـ التـعاـونـ الإـسـلامـيـ أـمـرـ ضـرـوريـ لـعـكـسـ تـرـكـيـبـ النـسـاءـ فـيـ المـجـتمـعـ وـمـصـالـحـاـهـ مـتـنـوـعـةـ بشـكـلـ دـقـيقـ

على الصعيد العالمي، ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغليها النساء في البرلمانيات الوطنية كنسبة مئوية من إجمالي عدد المقاعد من 13.3% في عام 2000 إلى 23.4% في عام 2018. وعلى الجانب الإيجابي، ارتفعت نسبة المقاعد التي تشغليها النساء في البرلمانيات الوطنية كنسبة مئوية من إجمالي عدد المقاعد في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 8.4% إلى 19.1% خلال نفس الفترة؛ ومع ذلك، كان هذا الرقم أقل من نظيره العالمي.

في عام 2018، بلغت نسبـةـ المقـاعـدـ التيـ تشـغـلـيـهاـ النـسـاءـ فـيـ برـلـانـاتـ وـطـنـيـةـ كـنـسـبةـ مـئـوـيـةـ منـ إـجمـالـ عـدـدـ الـمـقـاعـدـ فيـ 15ـ دـوـلـ مـنـ دـوـلـ الـمـنـظـمـةـ 25ـ %.ـ وـتـشـمـلـ هـذـهـ الـبـلـدـانـ السنـغالـ (%34.3)ـ وـمـوزـمـبـيقـ (%41.8)ـ وـأـوغـنـداـ (%39.6)ـ وـغـينـياـ (%27.9)ـ وـأـلـبـانـياـ (%31.3)ـ وـتـونـسـ (%30.5)ـ وـأـلـبـانـياـ (%27.7)ـ وـكـازـاخـسـتـانـ (%25.8)ـ وـأـفـغـانـسـتـانـ (%27.1)ـ وـجـازـائـرـ (%31.1)ـ وـسـوـدـانـ (%25.5)ـ وـعـرـاقـ (%25.3)ـ وـمـورـيـتـانـياـ (%25.2)ـ .

علاوة على ذلك، تمكنت 48 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي من زيادة نسبـةـ المقـاعـدـ التيـ تشـغـلـيـهاـ النـسـاءـ فـيـ برـلـانـاتـ وـطـنـيـةـ كـنـسـبةـ مـئـوـيـةـ منـ إـجمـالـ عـدـدـ الـمـقـاعـدـ بينـ عامـيـ 2000ـ وـ2018ـ فيـ حدـودـ 29.7ـ%ـ وـ25.2ـ%ـ .ـ

الإيجابي في النسبة المئوية في هذا المؤشر على أنه زيادة في متوسط مستوى المعيشة للمقيمين في بلد أو منطقة معينة (UNSD, SDG 8.1 metadata).

وفي الفترة ما بين 2000-2017، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفرد للفرد 2.7% لكل من مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي ككل ومجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة التي تضم 21 دولة.

على الرغم من أن المعدل كان أعلى قليلاً من المعدل العالمي 1.7%)، إلا أنه كان أقل من نصف المعدل المستهدف وهو 7% سنوياً. وفي الواقع، يشير الشكل 26 بوضوح إلى أن معدل النمو السنوي لمجموعة البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تراوح بين 2% و 4% لجميع السنوات تقريباً من 2000 إلى 2017. ولذلك، لا يمكن للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة تحقيق هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% سنوياً ما لم تتسارع وتيرة تنموتها بشكل ملحوظ. وهذا يشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير من العمل لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المطرد، خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة. ففي تلك البلدان، يعد تشجيع التنوع الاقتصادي أمراً مهماً جداً، وكذلك حماية البلدان من الآزمات الاقتصادية العالمية والوطنية غير المتوقعة إلى جانب ضمان الاستدامة على المدى الطويل والنمواً الأكثراً شمولاً.

على مستوى البلد الواحد في منظمة التعاون الإسلامي، تمكنت أذربيجان فقط من الوصول إلى متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفرد الواحد بأكثر من 7% مسجلة 8.2% لفترة 2000-2017. وفي المقابل، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأذربيجان من عام 2015 إلى عام 2017 (الشكل 26). وإلى جانب أذربيجان، لوحظ أن 6 بلدان أخرى في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وأفغانستان ومالى، تستأثر بمتوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفرد الواحد بـ 55% من عام 2000 إلى عام 2017. وفي نفس الفترة الزمنية، كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفرد سالباً بالنسبة لـ 9 دول في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: اليمن وسوريا والإمارات العربية المتحدة والغابون وبروناي وسلطنة عمان والكويت والصومال والبحرين (الشكل 26).

انخفاضات تتراوح بين 0.1- 3.4- نقطة مئوية في نفس المؤشر خلال نفس الفترة.

ويمكن رؤية نتائج جميع الجهود المبذولة من خلال المجتمع الدولي لتصحيح وضع التمثيل غير الكافي للمرأة في البرلمانات بضمان المساواة بين الجنسين من فترة الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة بوضوح مع هذه الزيادات المسجلة في نسبة المقادعين التي تشغله النساء في البرلمانات الوطنية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي. وبشكل عام، زاد عدد البرلمانيات في دول المنظمة بمعدلات عالية بكثير بين عامي 2000 و 2018. وهذا يدل على أن بلدان المنظمة، بشكل عام، تحرز تقدماً جيداً نحو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مناصب السلطة وصنع القرارات (الشكل 25).

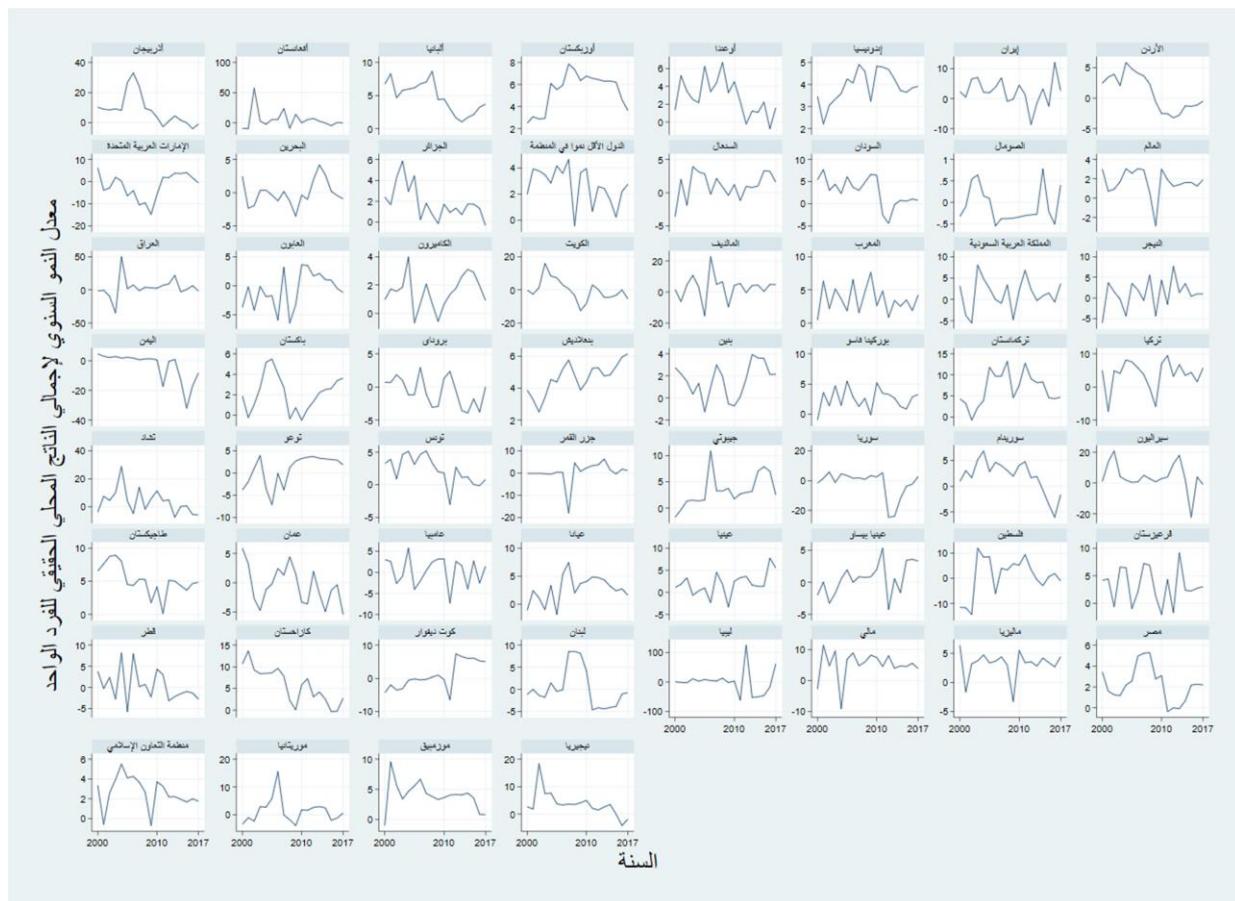
الهدف الإنمائي 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل المستدام، والعملة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يعترف الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بأهمية النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والذي يمكن أن يفضي إلى فرص عمل جديدة وأفضل مع عدم الإضرار بالبيئة. وهو يدعو إلى فرص العمل وظروف العمل اللائقة التي ينبغي توفيرها لجميع السكان في سن العمل. وعلاوة على ذلك، يمكن للنمو الاقتصادي السريع أن يساعد دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل خاص على سد الفجوة الفائمة في التنمية الاقتصادية مع البلدان المتقدمة.

هناك حاجة إلى زيادة النمو الاقتصادي لتحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 7% سنوياً في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

يتم حساب نصيب الفرد من معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كنسبة مئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لفرد بين عامين متتالين. ويتم قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لتسهيل كل من حساب معدلات النمو في البلاد وإنتاج البيانات الإجمالية الإقليمية والعالمية. ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بدليلاً عن متوسط مستوى معيشة السكان في دولة أو منطقة معينة. ويمكن تفسير التغير

الشكل 26: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، %. 2000-2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبكة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/16 و 06/13. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل

سوق العمل على مستويات معيشة الأشخاص العاملين (UNSD, SDG 8.2 metadata)

قدر نمو إنتاجية العمل - المقاس بالناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل - بنسبة 2.7% لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي في فترة 2000-2018، والتي كانت أعلى قليلاً من نسبة العالم (1.6%). ومع ذلك، تباطأً متواضعًًا متوسط معدل نمو إنتاجية العمل لمجموعة دول المنظمة بعد الأزمة المالية في 2008-2009، إذ كان متوسط المعدل 2.2% بين عامي 2009 و 2018، بالمقارنة مع 3.2% بين عامي 2000 و 2008. وفي الواقع، تراوح معدل النمو السنوي بين 1% و 3% على مدى السنوات العشر الماضية، من 2009 إلى 2018 (الشكل 27). وإن النمو في إنتاجية العمل يدفع الزيادات المستدامة في الأرباح ومستويات المعيشة. وبالتالي، يمثل تباطؤ نمو الإنتاجية تجارية سلبية لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي في مساعي تحقيق مستويات أعلى من التنمية.

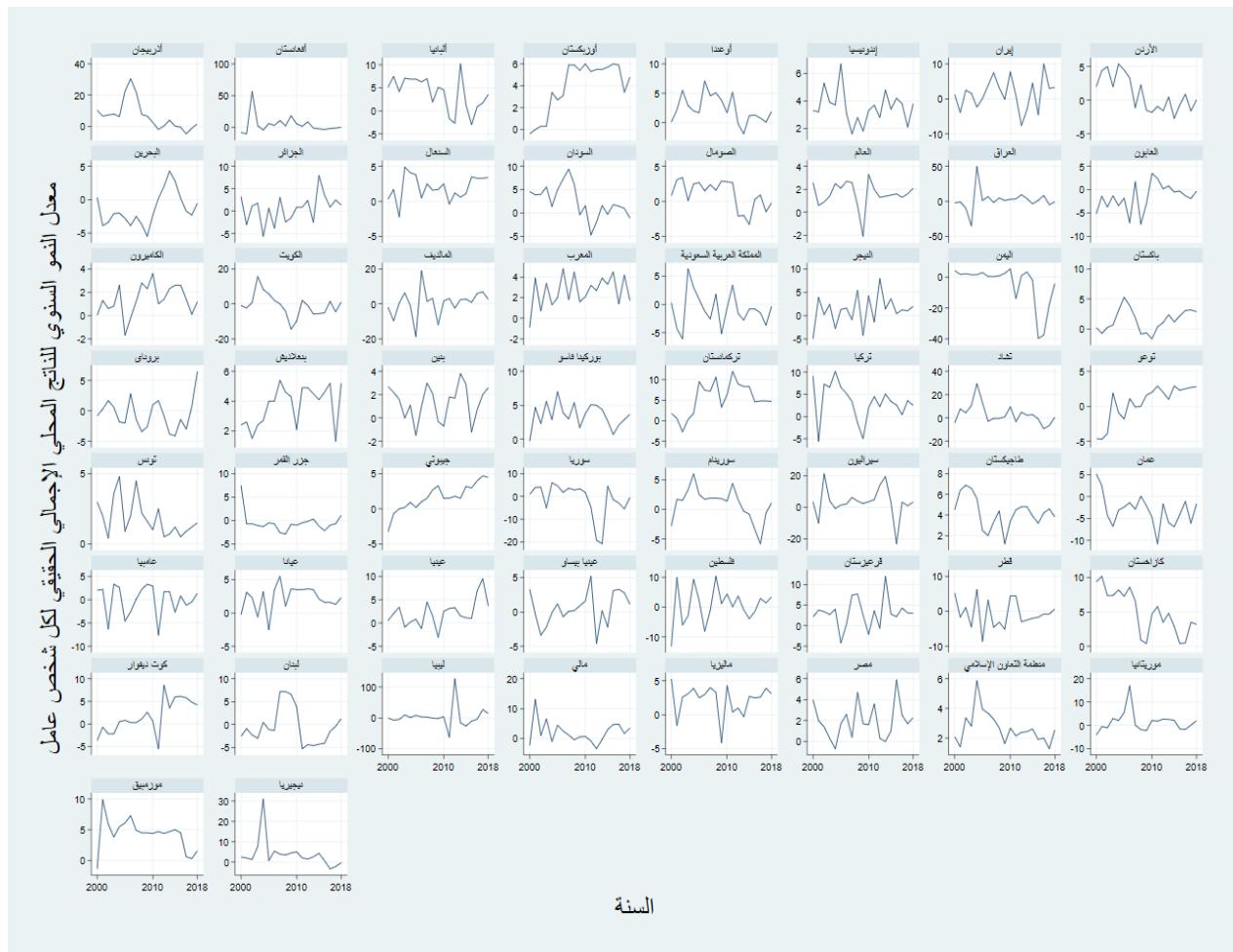
تُظهر إنتاجية العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، على الرغم من التحسينات، تباينات واسعة

يعبر معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد عن النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل. ويعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل مقياساً لنمو إنتاجية العمل؛ وبالتالي، توفير معلومات عن تنمية وكفاءة وجودة رأس المال البشري في عملية الإنتاج. ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي في بلد معين إما عن طريق زيادة فرص العمل أو عن طريق زيادة إجمالي إنتاجية العامل من خلال عمل أكثر فعالية من قبل العاملين. ويلقي هذا المؤشر الضوء على تأثير الإنتاجية، وبالتالي فهو مقياس رئيسي للأداء الاقتصادي. كما يمكن لتقديرات إنتاجية العمل (والنمو) أن تدعم صياغة سياسات سوق العمل ومراقبة آثارها على صناع السياسات. ويمكن أن تسهم أيضاً في فهم كيفية تأثير أداء

المنظمة توفر على هذا المعدل بين 0% و 2% في نفس الفترة الزمنية. ومع ذلك، فقد حققت 12 دولة عضو في المنظمة، تشمل اليمن وعمان والغابون والبحرين وسوريا والكويت وال سعودية وقطر وبروناي ولبنان وجزر القمر وغامبيا، متوسط نمو سلبي في نمو إنتاجية العمل لفترة 2000-2018 (الشكل 27).

أظهرت مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي تبايناً كبيراً في نمو إنتاجية العمل، والتي تجاوزت 5%، في المتوسط، بالنسبة لثلاثة دول فقط في آسيا الوسطى، وهي: أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان من عام 2000 إلى عام 2018. كما لوحظ أن 21 دولة في المنظمة توفر على معدل نمو في إنتاجية العمل يتراوح ما بين 2% و 5%， و 20 دولة أخرى في

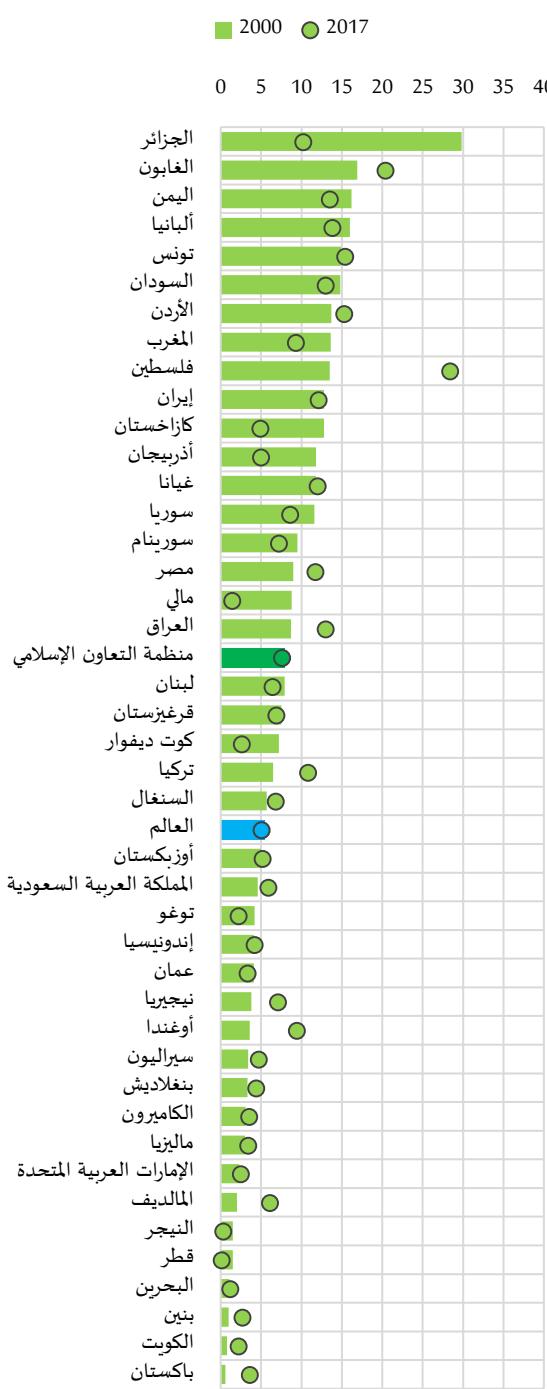
الشكل 27: معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل، %. 2000-2018



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/05/2019 و 13/06/2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

لا يزال معدل البطالة مرتفعاً في بعض دول منظمة التعاون الإسلامي

الشكل 28: معدل البطالة، 15 سنة فأكثر لكلا الجنسين، %،
2000 مقابل 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/06/13 و 05/06/19. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

يُعبر معدل البطالة عن النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل. وهو مقياس مقيّد للاستخدام غير الكافي لل臆دة العاملة المتاحة. وإنّه يعكس عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل لهؤلاء الأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل. لذلك، فقد يظهر كفاءة وفعالية الاقتصاد لاستيعاب قوته العاملة وأداء سوق العمل (UNSD, SDG 8.5 metadata).

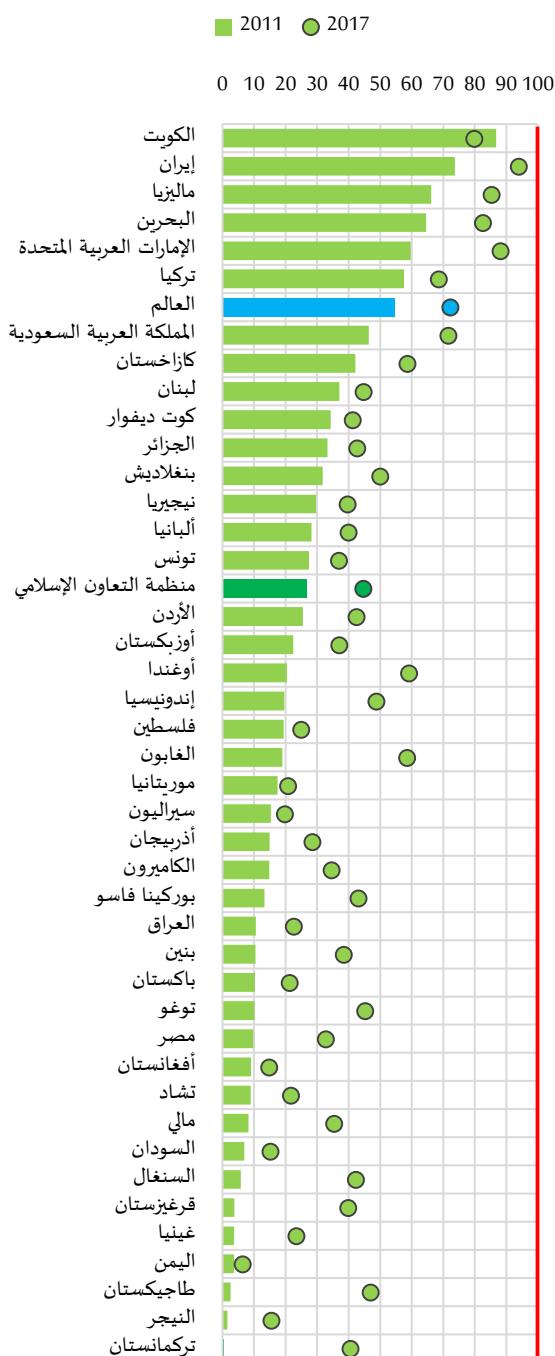
انخفض متوسط معدل البطالة في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 8% في عام 2000 إلى 7.6% في عام 2017 استناداً إلى البيانات المتاحة لـ 42 دولة في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، بقي معدل البطالة في مجموعة دول المنظمة أعلى من المعدل العالمي بنسبة 2.5 نقطة مئوية في عام 2017 (الشكل 28). مما يفضي إلى أنّ مجموعة دول المنظمة لن تصل إلى هدف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول عام 2030 مع هذا التقدّم البطيء المسجل منذ عام 2000. كما يمكن أن يكون للبطالة طويلة الأجل آثار سلبية طويلة الأمد على الأفراد والمجتمع خلال تعريض التماست الاجتماعي للخطر وزيادة مخاطر الوعو في الفقر ونشوب الصراع الاجتماعي.

توجد تباينات كبيرة في جميع أنحاء بلدان منظمة التعاون الإسلامي من حيث معدل البطالة. وفي فترة 2000-2017، انخفض معدل البطالة في 6 دول إعضاء بالمنظمة تشمل الجزائر وكازاخستان ومالي وأذربيجان والمغرب بأكثر من 4 نقاط مئوية. وبالمثل، ارتفع المعدل في 5 دول أخرى في المنظمة، هي: فلسطين وأوغندا والعراق وتركيا وجزر المالديف بأكثر من 4 نقاط مئوية في نفس الفترة. وفي المجموع، من أصل 42 دولة في المنظمة، شهد معدل البطالة زيادة في 24 دولة وتراجع في 18 دولة بين عامي 2000 و 2017 بناء على البيانات المتاحة (الشكل 28).

سجل معدل البطالة بمستواه الأدنى في قطر والنigeria والبحرين ومالي والكويت وتوجو والإمارات العربية المتحدة وكوت ديفوار وبينن وعمان وماليزيا والكاميراون وباكستان وإندونيسيا وبنغلاديش وسيراليون وأوغندا وتركيا وجزر المالديف، بما في ذلك فلسطين والغابون وتونس والأردن وألبانيا واليمن والعراق والسودان وإيران وغيانا ومصر وتركيا والجزائر بأكثر من 10% بناء على بيانات آخر سنة متاحة (من 2009 حتى 2017) (الشكل 28).

على الرغم من التحسن الكبير المنجز في حصة البالغين الذين يتوفرون على حسابات مصرافية، فإن أكثر من نصف سكان منظمة التعاون الإسلامي يظلون دون حساب في مؤسسة مالية

الشكل 29: نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، 15 سنة فأكثر لكلا الجنسين، %، 2000 مقابل 2017



تمثل نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، 15 سنة فأكثر (15 سنة فأكثر) الذين يبلغون عن توفرهم على حساب (شخصي أو مشترك مع شخص آخر) في بنك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية أو يستخدمون شخصياً خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول في الأشهر الـ12 الماضية. وبعد الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والتأمين والتأمانيات أمراً ضرورياً لضمان قدرة الأشخاص على إدارة حياتهم وبناء مستقبلهم وتنمية أعمالهم بغض النظر عن مستوى دخلهم أو نوع جنسهم أو عمرهم أو مستوى تعليمهم أو مكان عيشهم. كما يعد الحصول على حساب في مؤسسة مالية نقطة انطلاق مهمة للأشخاص من أجل الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية (UNSD, SDG 8.10 metadata).

بين عامي 2011 و 2017، ارتفعت نسبة السكان البالغين في منظمة التعاون الإسلامي الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو خدمة تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول من 27% إلى 45%， مسجلة بذلك زيادة قدرها 18 نقطة مئوية على أساس البيانات المتاحة عن 42 دولة في المنظمة. وعلى الرغم من هذا التحسن، يبقى متوسط منظمة التعاون الإسلامي دون نظيره العالمي، الذي ارتفع من 55% إلى 72% في نفس الفترة الزمنية (الشكل 29).

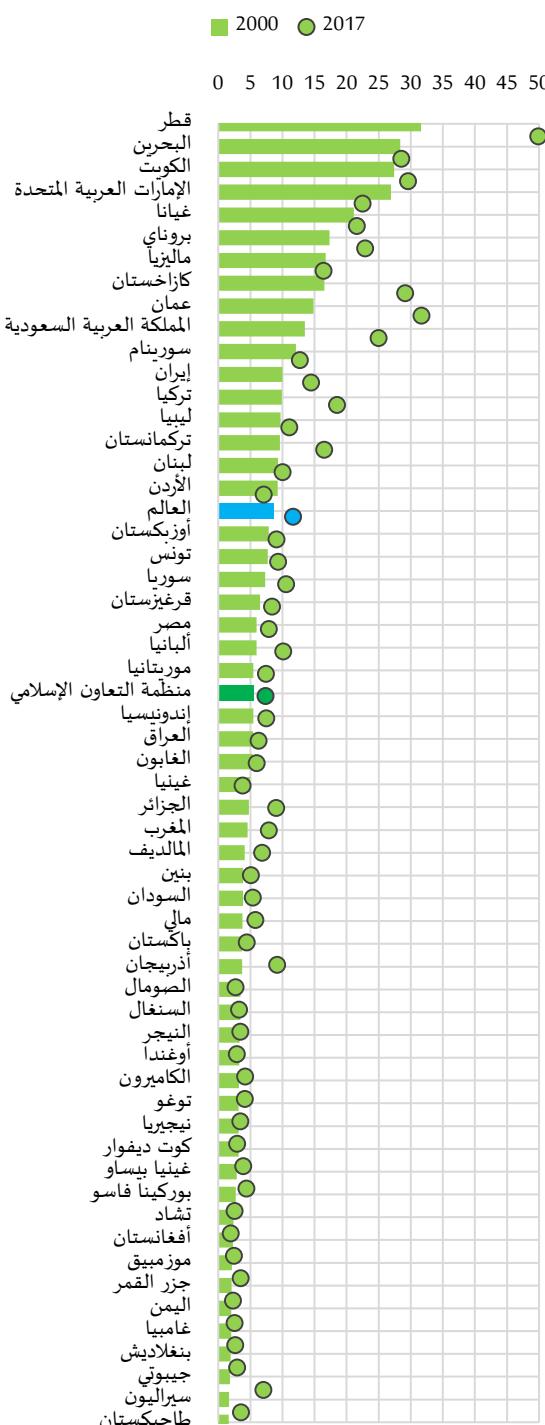
لقد حققت مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي أكبر تقدم نحو توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأماني المالية للجميع. ومن أصل 42 دولة في المنظمة، تسير 29 دولة على المسار الصحيح لتحقيق المعدل المستهدف البالغ 100% بحلول عام 2030 على أساس وقيرة التقدم المتبعة منذ عام 2011. ومع ذلك، فإن التقدم في 8 دول أخرى في المنظمة لا يكفي لتحقيق هذا الهدف باتجاهاتها المتاحة. فهي تحتاج إلى تسريع مسار التقدم. ومن عام 2011 حتى عام 2017، عانى بلد واحد من التراجع، في حين لا تتوفر 4 بلدان على بيانات كافية بشأن الاتجاهات لحساب تقديرات اتجاهاتها.

تميز أداء دول منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالتوفر على حساب في مؤسسة مالية بوضع غير متجانس للغاية. بحيث شملت الدول السبع ذات الأداء القوي في المنظمة كل من طاجيكستان وتركمانستان والغابون وأوغندا والسنغال وقرغيزستان وتوجو بزيادة تفوق 35 نقطة مئوية في فترة 2011-2017. وفي المقابل، زادت 10 دول في المنظمة حصتها من البالغين الذين يتوفرون على حسابات مصرفية، وهي: الجزائر وتونس والسودان ولبنان وكوت ديفوار وأفغانستان وفلسطين وسيراليون وموريتانيا واليمن بأقل من 10 نقاط مئوية (الشكل 29).

تم تسجيل أعلى نسبة من البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول في إيران والإمارات العربية المتحدة وماليزيا

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/16 و 05/13/2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفصيل. يوضح الخط الأحمر في الرسم البياني المعدل المستهدف البالغ نسبة 100% بحلول عام 2030.

الشكل 30: الاستهلاك المحلي للمواد لكل فرد، جميع المواد الخام، بالطن، 2000 مقابل 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبكة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/16 و 05/13. 2019.06.13. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

والبحرين بأكثر من 80% في عام 2017. كما لوحظ أن 7 من أصل 42 دولة في منظمة التعاون الإسلامي قد سجلت هذه النسبة بين 50% و 80%. وفي المقابل، في عام 2017، كانت نسبة أصحاب الحسابات أقل من 20% في 5 دول في المنظمة، هي: سيراليون والنيجر والسودان وأفغانستان واليمن (الشكل 29).

في حين أن نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية يزيد في معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن مستويات استهلاكها لا تزال دون المستوى العالمي

يعرض الاستهلاك المحلي للمواد (DMC) كمية المواد التي تقضي التعامل معها في اقتصاد معين، والتي تضاف إلى مخزون المواد الخاصة بالبنية التحتية للمبني والنقل أو تستخدم لتغذية الاقتصاد كإنتاج مادي، وبالتالي، فهو يصف بعد المادي للعمليات والتفاعلات الاقتصادية. كما يصف نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد متوسط مستوى استخدام المواد في عمليات الإنتاج داخل اقتصاد معين - مؤشر ضغط بيئي (UNSD, SDG 8.4 metadata). وإن استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة أكبر قد يقلل من ضغط الإنتاج ويزيد من قدرة الاقتصاد على المنافسة.

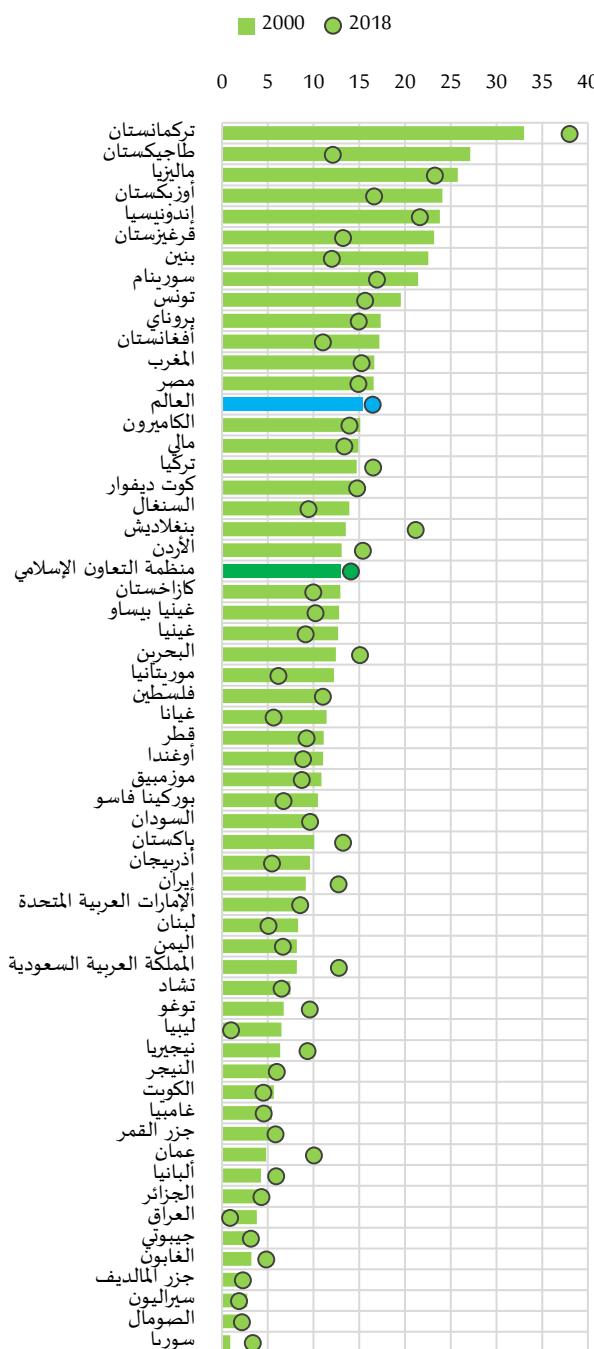
وفي حين زاد نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد من 5.5 طن متري للفرد في عام 2000 إلى 7.4 طن متري للفرد في عام 2017، ظل أقل من نظيره في العالم من حيث المستوى والنسبة المئوية لزيادة نصيب الفرد من هذا الاستهلاك. خلال نفس الفترة الزمنية، ارتفع المتوسط العالمي من 8.6 طن متري للفرد إلى 11.7 طن متري للفرد (الشكل 30).

زاد نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد في معظم دول منظمة التعاون الإسلامي خلال هذه الفترة، بينما شهدت الإمارات العربية المتحدة والأردن وغينيا والصومال وأوغندا وأفغانستان وماليزيا وكوت ديفوار والسنغال انخفاضاً على مستوى. وقد سُجلت أعلى الزيادات في قطر وعمان وكازاخستان والمملكة العربية السعودية بأكثر من 10طنان متربة للفرد من عام 2000 حتى عام 2017 (الشكل 30).

هناك أيضاً مجموعة واسعة في جميع أنحاء بلدان منظمة التعاون الإسلامي على مستوى نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد. وبينما لوحظ أن 17 من اقتصادات المنظمة قد استخدمت أكثر من 10طنان متربة للفرد الواحد في عام 2017، وبين أن 21 من اقتصاداتها استخدمت أقل من 5طنان متربة للفرد (الشكل 30).

الهدف الإنمائي 9: إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل المستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

الشكل 31: القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 2018



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/06/13 و 05/06/19. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

تعد الاستثمارات في البنية التحتية المادية - النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة. وتشير الدراسات التجريبية إلى أن الاستثمار في البنية التحتية يرتبط بعلاقة قوية مع النمو في الإنتاجية والدخل، والتحسينات في نتائج مجال الصحة والتعليم.

ويلعب التقدم التكنولوجي دورا مهما في تحسين إنتاجية العمل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نمو اقتصادي طويل الأجل. كما يؤدي التقدم التكنولوجي أيضا إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف البيئية. فبدون التكنولوجيا والابتكار، لن يتحقق التصنيع المستدام.

وفي هذا الصدد، فإن الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة يدعو إلى بناء بني تحتية مرنّة ومستدامة، وتشجيع التصنيع الشامل والمُستدام للجميع ، وتعزيز البحث والابتكار.

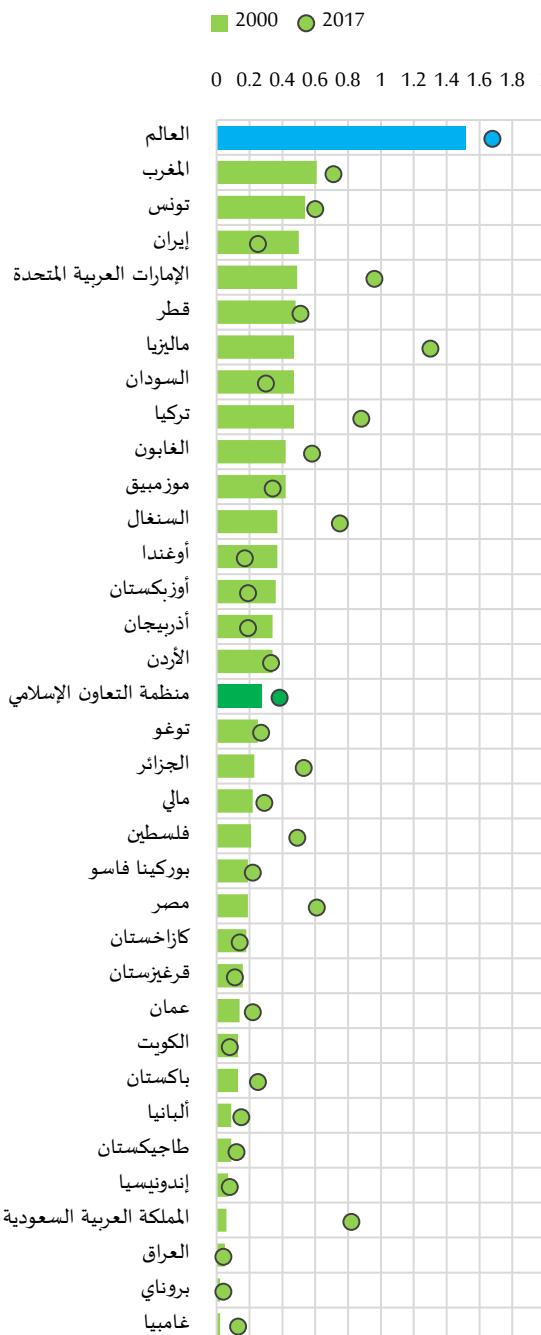
هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي

تمثل القيمة المضافة للتصنيع (MVA) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي، بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2010. ويستخدم الباحثون وصناع السياسات القيمة المضافة للتصنيع على نطاق واسع لتقدير مستوى التصنيع في بلد معين. فإن حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي تعكس التطور الوطني للبلد بشكل عام، حيث أن التصنيع هو أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية (UNSD, SDG 9.2 metadata).

في فترة 2000-2018، ارتفع معدل القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.1 نقطة مئوية فقط في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي من 14.1% إلى 15.3%. كما زاد المتوسط العالمي بنسبة 1.1 نقطة مئوية من 16.5% في عام 2000 إلى 16.5% في عام 2018. وبسبب هذا التقدم الطبيعي، لا يمكن لأي من البلدان الأقل نموا الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 21 دولة أن تحقق هدف مضاعفة حصة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030 وخصوصا إذا ما توصلت وثيرته الملحوظة حتى الآن. وفي الواقع، خلال 18 عاماً منذ عام 2000، في حين أن حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي زادت فقط في 5 من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، انخفضت في 16 منها. وعلاوة على ذلك، فمن أصل 5 من البلدان الأقل نموا الأعضاء في المنظمة، تمكنت بنغلاديش وتوجو فقط من زيادة حصتها بأكثر من نقطة مئوية واحدة في الفترة ما بين 2000 و 2018 (الشكل 31). ولذلك، هناك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المتضادرة في مجال البحث والتطوير لتعزيز القدرات البحثية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 32: الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، %، 2000 مقابل 2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/16 و 06.13. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

حاجة إلى استثمارات كبيرة في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي.

بالنسبة لمجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي، فقد شهدت حصة القيمة المضافة للتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي زيادة في 19 دولة بين عامي 2000 و 2018. ومن بين هذه البلدان، زادت كل من بنغلاديش وسلطنة عمان وتركمانستان والمملكة العربية السعودية وإيران وباكستان حصتها بأكثر من 3 نقاط مئوية. وعلى المستوى القطري، في عام 2018، بلغت نسبة القيمة المضافة للتصنيع إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 20% في 4 دول فقط في المنظمة هي: تركمانستان وماليزيا وإندونيسيا وبنغلاديش. وقد سُجلت هذه النسبة بين 10% و 20% في 22 دولة من دول المنظمة، وكانت أقل من 10% في بلدان المنظمة الـ 31 المتبقية في عام 2018 (الشكل 31).

على الرغم من أن الإنفاق على البحث والتطوير قد عرف نمواً عبر دول منظمة التعاون الإسلامي بشكل عام، إلا أن جميع بلدان المنظمة تتختلف عن المتوسط العالمي

يمثل الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقدار الإنفاق على البحث والتطوير مقسم على إجمالي الناتج الاقتصادي. ويعتبر المؤشر مقياساً مباشراً للإنفاق على البحث والتطوير المشار إليه في مقصود أهداف التنمية المستدامة رقم 5.9. كما أن الإنفاق على البحث والتطوير هو عامل تمكين رئيسي للنمو المستدام والشامل، حيث أنه يساهم بشكل حيوي في تنمية رأس المال البشري من خلال خلق المعرفة وتحسين المهارات (UNSD, SDG 9.5 metadata).

إن من شأن اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي زيادة قدرتها التنافسية مع البلدان والمناطق الأخرى في العالم من خلال تعزيز قاعدتها العلمية والتكنولوجية. ولكن الإنفاق على البحث والتطوير فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بلدان المنظمة أظهر نمواً محدوداً خلال 17 سنة الماضية منذ عام 2000. وعلاوة على ذلك، في مجموعة بلدان المنظمة، خصصت 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي للبحث والتطوير في عام 2017، بالمقارنة مع 1.7% المسجلة في العالم في 2016 (الشكل 32).

على المستوى القطري في المنظمة، زادت 22 من أصل 33 دولة في منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات إنفاقها على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين عامي 2000 و 2017. ومع ذلك، فإن ماليزيا تعتبر الدولة الوحيدة التي تجاوز إنفاقها على البحث والتطوير أكثر من 1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة الزمنية عبر بلدان المنظمة. وعلاوة على ذلك، وكما يشير إليه الشكل 32 بوضوح، تختلف جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تتوفر عنها البيانات عن المتوسط العالمي في الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. وبالتالي، هناك حاجة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

للحظ انخفاض عام في كثافة الانبعاثات الناتجة عن الصناعات التحويلية في جميع بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تعتبر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO₂) لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع مؤشراً يتم حسابه كنسبة بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود والقيمة المضافة للتصنيع. وتقايس بالكيلوغرام من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2010. وتقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع كثافة الكربون في الناتج الاقتصادي للتصنيع واتجاهاته. وعلى الرغم من أن الصناعات التحويلية تعمل عموماً على تحسين كثافة انبعاثاتها مع انتقال البلدان إلى مستويات أعلى من التصنيع، يمكن أيضاً تقليل كثافة الانبعاثات من خلال التغييرات الهيكيلية وتنوع المنتجات في التصنيع (UNSD, SDG 9.4 metadata).

قدرت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع بأسعار الدولار الثابتة لعام 2010 بـ 0.7 كغ في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي في عام 2016، بالمقارنة مع انخفاض قدره 0.2 كغ منذ سنة 2000. ومع ذلك، لم تتعكس مسيرة الاتساع الواعدة هذه على مستوى كثافة الانبعاثات العالمية. كما كان المتوسط العالمي لأنبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع ثابتًا عند حوالي 0.5 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي خلال فترة 2000-2016 (الشكل 34).

وبين عامي 2000 و 2016، أظهرت غالبية دول منظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن التصنيع لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع. ومن أصل 41 دولة من دول المنظمة التي تتوفّر عنها البيانات، انخفضت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع في 22 دولة. وقد زادت فقط بأكثر من 0.5 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي في 5 دول في المنظمة، وهي: ليبيا وعمان والعراق والكويت والسنغال. على المستوى القطري، لوحظ أن 14 من هذه البلدان الـ 41 الأعضاء في المنظمة توفر على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع تبلغ أكثر من كيلوغرام واحد من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي، وفي 10 دول أخرى تتراوح بين 0.5 و 1 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي، وفي الـ 17 دولة المتبقية أقل من 0.5 كغ من ثاني أكسيد الكربون لكل دولار أمريكي (الشكل 34).

بالرغم من التحسينات، أظهرت بلدان منظمة التعاون الإسلامي تبايناً كبيراً في مجال الصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا

تمثل نسبة القيمة المضافة للصناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا (MHT) في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع قيمة نسبة بين القيمة المضافة للصناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا والقيمة المضافة للتصنيع. وتتطلب التنمية الصناعية انتقالاً هيكلياً من الأنشطة القائمة على الموارد والتكنولوجيا المنخفضة إلى أنشطة الصناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا. إذ يوفر هيكل الإنتاج الحديث المتسق بدرجة عالية من التعقيد القائم على البحث والتطوير والابتكار فرصة أفضل لتنمية المهارات والنمو الاقتصادي. كما تعتبر أنشطة الصناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا، في هذا الصدد، صناعات التصنيع ذات القيمة المضافة العالية. وتعكس زيادة حصة قطاعات الصناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا تأثير أنشطة مجال الابتكار، والبحث والتطوير معاً (UNSD, SDG 9.4 metadata).

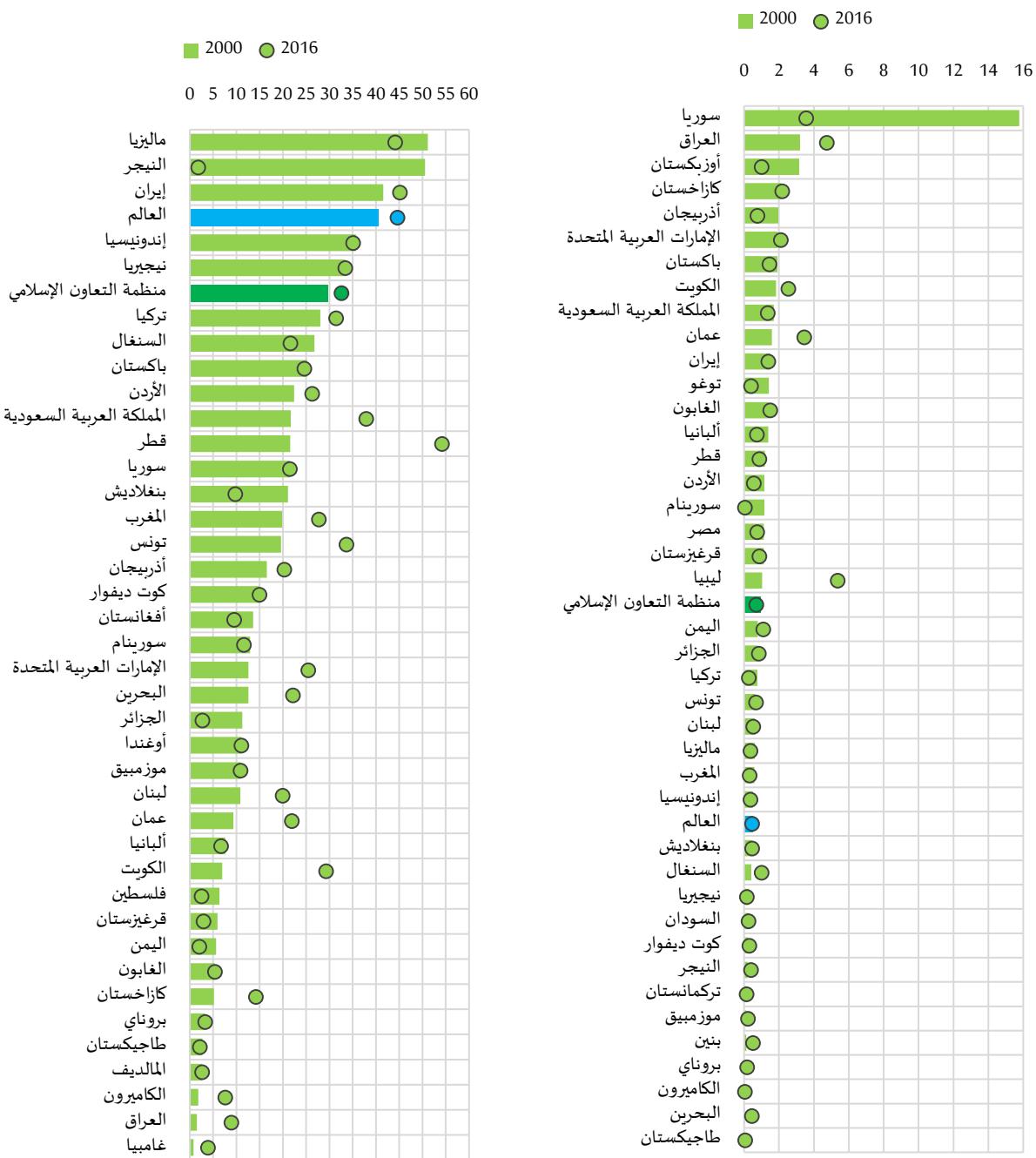
ارتفعت حصة الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بنسبة 3% في عام 2000 إلى 32.6% في عام 2016 في مجموعة دول منظمة التعاون الإسلامي. وفي المقابل، بلغت الزيادة التي سجلها العالم 4.1 نقطة مئوية من 40.5% في عام 2000 إلى 44.7% في عام 2016 (الشكل 33). وهذا يدل على استمرار الحاجة إلى دعم السياسات القوية والفعالة من أجل أنشطة البحث والتطوير والابتكار في بلدان المنظمة من أجل الحد من الفوارق الإنمائية بينها وبين بقية العالم.

وفي 39 بلد من أصل 57 بلد في المنظمة، التي تتوفّر عنها البيانات، زادت نسبة الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع بأكثر من 10 نقاط مئوية في 6 دول، هي: قطر والكويت والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان. وبشكل عام، في حين زادت حصة الصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا العالية في 17 دولة من دول المنظمة، في ظلت راكدة في 8 دول وانخفضت في 14 دولة أخرى في المنظمة خلال فترة 2000-2016.

وعلى المستوى القطري، استأثرت قطر وإيران وددهما بحصة أكبر في الصناعة التحويلية عالية التكنولوجيا من المتوسط العالمي في عام 2016 (الشكل 33). ومن الواضح أن هذا مؤشر على الإجراءات المتسارعة التي يتبعها دول منظمة التعاون الإسلامي اتخاذها لدعم البحث والتطوير والابتكار لتحقيق تقدم تكنولوجي مستدام.

الشكل 34: ابعاث ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (كيلوغرامات ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة للدولار للعام 2010)، 2000 مقابل 2016

الشكل 33: نسبة القيمة المضافة للصناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا من مجموع القيمة المضافة للتصنيع، %، 2000 مقابل 2016



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/16 و 05/06.13 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبعة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/16 و 05/06.13 2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

2017 عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي. ويحلول عام 2017، كان بإمكان أكثر من 90% من الأشخاص في 25 دولة من دول المنظمة الوصول إلى الإنترنت عبر شبكة الجيل الثالث، والتي توفر وصولاً أسرع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلاوة على ذلك، كانت نسبة السكان الذين تشملهم شبكة الجيل الثالث ما بين 50% و90% في 19 دولة في المنظمة، وكانت أقل من 50% في 12 دولة في المنظمة في عام 2017 (الشكل 35).

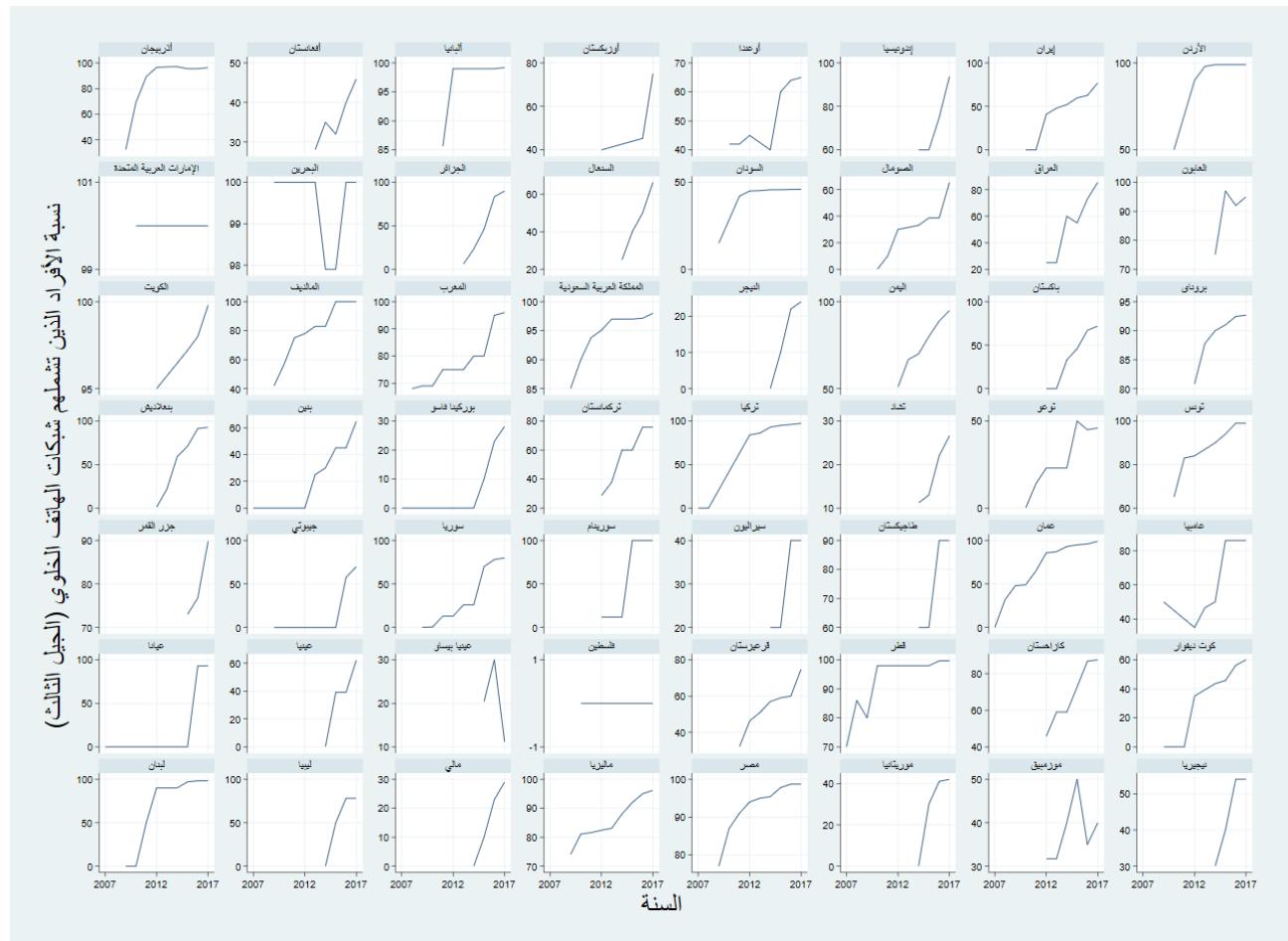
بالرغم من ذلك، فإن تواجد العديد من الأشخاص في نطاق شبكات الهواتف الخلوية عبر بلدان منظمة التعاون الإسلامي لا يعني أن جميعهم قادرون على الاستفادة منها. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتوصيغ نطاق تغطية شبكات الجيل الثالث أو شبكات ذات جودة عالية لتشمل المناطق الريفية والبعيدة في جميع البلدان. وعلاوة على ذلك، يجب تقديم هذه الخدمات إلى الفئات السكانية الأكثر حرماناً والمعرضة للخطر وبأسعار معقولة.

أصبحت التغطية بإشارات الهواتف الخلوية عامة تقريراً في معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي

تشير نسبة السكان الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي إلى النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون في نطاق إشارات الهاتف الخلوية، بصرف النظر عما إذا كانوا مشتركين في خدمة الهاتف الخلوي أو مستخدموها أم لا. وتتوفر تكنولوجيا الهاتف الخلوي من الجيل الثالث إمكانية وصول سريعة جداً وموثوقة وعالية الجودة بصورة متزايدة إلى الإنترنت والكمية المتزايدة من معلوماتها ومحنتوياتها وخدماتها وتطبيقاتها. وفي هذا الصدد، تعد شبكات الهاتف الخلوي عالية السرعة ضرورية للتغلب على الحاجز المتعلقة بالبنية التحتية، ومساعدة الناس على الانضمام إلى مجتمع المعلومات والاستفادة من إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات (ICT)، وخاصة في المناطق الأقل نمواً والمناطق الريفية (UNSD, SDG 9.c metadata).

انتشرت خدمات الهاتف الخلوي بشكل أسرع من المتوقع. ويشير الشكل 35 بوضوح إلى أن تغطية الهاتف المحمول من الجيل الثالث قد تحسنت بسرعة كبيرة بين عامي 2007 و

الشكل 35: نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي، الجيل الثالث، %، 2000-2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناءً على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبكة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 05/05/2019 و13/06/2020. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تقرير مرحلٍ من إعداد سيسرك

الهدف الإنمائي 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره

درجات الحرارة العالية الشديدة والجفاف الطويل وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى المجاعة.

وفي المقابل، تواجه تلك التي تقع بالقرب من شواطئ البحار تهديداً بارتفاع مستوى سطح البحر بسبب الاحتباس الحراري. وتعد موزمبيق أحد بلد في منظمة التعاون الإسلامي عانياً من أحد أسوأ الأعاصير المدارية المسجلة المؤثرة على إفريقيا والنصف الجنوبي للأرض. وتماشياً مع تقرير الأمم المتحدة لعام 2017 عن أهداف التنمية المستدامة، توفي 1.6 مليون شخص بسبب الكوارث الطبيعية في الفترة ما بين 1990 و 2015 ولا يزال العدد في ارتفاع رغم الجهد المبذول في تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.

شهدت بلدان منظمة التعاون الإسلامي انخفاضاً في عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث خلال العقود الماضيين

يشير مؤشر الأشخاص المتضررين مباشرةً من الكوارث إلى مجموعة الأشخاص الذين عانوا منإصابة أو مرض أو أثار صحية أخرى؛ الذين تم إجلاؤهم أو ترحيلهم أو نقلهم إلى مكان آخر؛ أو الذين تعرضوا لأضرار مباشرةً على مستوى سبلعيشهم وأصولهم الاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويمكن للعواقب أن تكون قصيرة أو طويلة الأجل اعتماداً على شدة ووتيرة تكرار حدوث الكوارث الطبيعية.

في عام 2017، انخفض عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث في مجموعة بلدان المنظمة من 641 في عام 2000 إلى 200 في عام 2017 لكل 100,000 نسمة.

كما عرف عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث بين عامي 2005 و 2017 انخفاضاً كبيراً في 5 دول في المنظمة، وهي: غيانا واليمن وباكستان وجزر المالديف وألبانيا. بأعداد تراوح بين 400 و 7,950 شخص لكل 100,000 نسمة. تلتها كل من السنغال وإيران وتركيا وأوغندا وبوركينا فاسو بما يتراوح بين 40 و 250 شخصاً لكل 100,000 نسمة.

على النقيض من ذلك، فإن 3 دول في منظمة التعاون الإسلامي، وهي: ماليزيا (1,264) وموزمبيق (984) وتونغو (211) لكل 100,000 نسمة، تستأثر بأكبر عدد من الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث بين عامي 2005 و 2017. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من الكوارث في 5 دول في المنظمة، وهي: فلسطين والأردن وسيراليون وكازاخستان ومالي ما بين 40 و 100 شخص لكل 100,000 نسمة. ومع ذلك، لم تسجل 5 دول في المنظمة، وهي: المغرب وغينيا والنiger وتونس ولبنان أي حالات لأشخاص متضررين بشكل مباشر من الكوارث بين عامي 2005 و 2017 (الشكل 36).

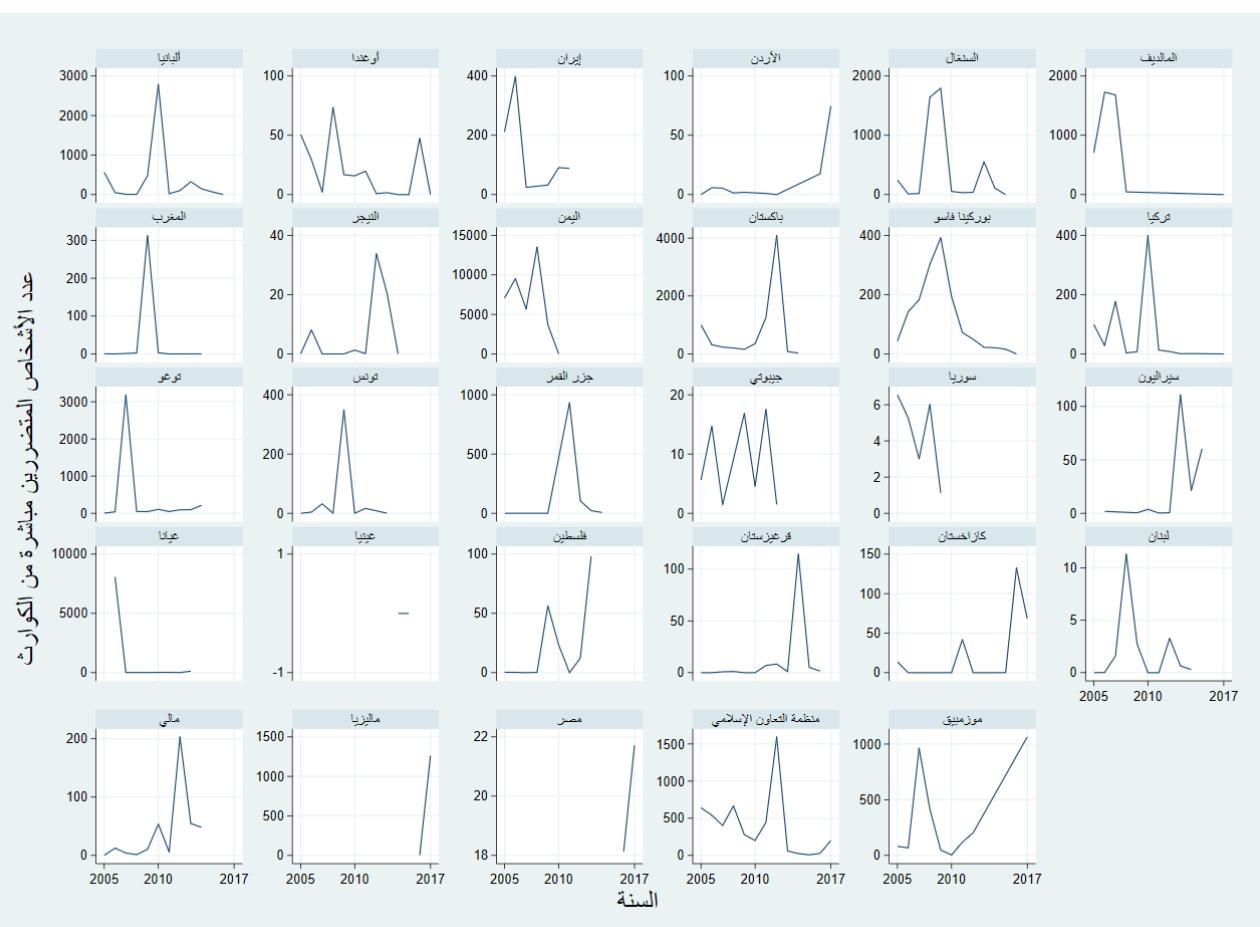
يُبادر الهدف الإنمائي 13 باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تغير المناخ وأثاره. فهناك عدد من الأنشطة البشرية مثل التلوث وإزالة الغابات وغيرها من الأنشطة الضارة بالبيئة والتي تصل إلى حد التغير في المناخ، وهذه الأنشطة تهدى سير عيشنا ومستقبل كوكبنا. وعلى هذا النحو، يعتبر كل بلد معرضاً لخطر التعرض لعواقب الاحتباس الحراري التي لا رجعة فيها. ومع ذلك، فإن معالجة مشكلة تغير المناخ، سوف تساهم بشكل مباشر ليس فقط في تحقيق الهدف الإنمائي 13 ولكن أيضاً أهداف التنمية المستدامة الأخرى وكذلك في تحقيق بيئة مستدامة للجميع.

وفقاً للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، التي تمثل أيضاً الجهة المشاركة في رعاية الهدف الإنمائي 13، سُجل متوسط درجة الحرارة العالمية في عام 2016 بنحو 1.1 درجة مئوية أعلى من فترة ما قبل الحقبة الصناعية، كما شوهدت درجات الحرارة المرتفعة هذه أيضاً بين عامي 2013 و 2017. وقد أدى الارتفاع المفزع في درجات الحرارة العالمية إلى انخفاض مستوى الجليد البحري في العالم إلى 4.14 مليون كيلومتر مربع في عام 2016، وهو ثانٍ أقل معدل على الإطلاق. وإن مستويات سطح البحر المرتفعة تؤثر سلباً على الفقراء والفنانات الضعيفة، وكذلك على المجموعات المهمشة مثل النساء والأطفال والمسنين في جميع أنحاء العالم.

إنه من الممكن معالجة قضية تغير المناخ من خلال التوفر على إرادة سياسية قوية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي والعالم بأسره، ودمج تدابير مخاطر الكوارث، وزيادة مستويات الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتحويل التكنولوجيا الراهنة لدينا للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من 2 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وحتى أقل من 1.5 درجة مئوية. ولكن هذا يتطلب اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة وطموحة. وفي ضوء ذلك، اتخذ العالم خطوة أولى مهمة من خلال اعتماد اتفاقية باريس التاريخية للإتحاد فرصة أمام البلدان لتعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ.

على الرغم من اتفاقية باريس والأثار المدمرة المتواصلة لتغير المناخ، لم يتم إنجاز الكثير على المستوى العالمي. وفي الدراسة الاستطلاعية التي أجرتها سيسرك في عام 2018 حول مسح الميلول بشأن أولويات أهداف التنمية المستدامة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أعطت 14 دولة من أصل 26 دولة مجيبة أولوية "عالية" لتحقيق الهدف رقم 13. وعلى مستوى المقاصد، أعطت 15 دولة أولوية عالية للمقصد 1.13 (تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار). وتعتبر معظم دول المنظمة، بناءً على موقعها الجغرافية، عرضةً لمختلف تأثيرات تغير المناخ. فتلك المتواجدة في المناطق الصحراوية تعاني من

الشكل 36: عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من جراء الكوارث لكل 100,000 نسمة، 2000-2017



المصدر: حسابات موظفي سيسرك بناء على البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة لشبكة الإحصاءات بالأمم المتحدة ما بين 16/05 و 13/06.2019. يرجى الاطلاع على الملحق رقم 1 من أجل الاستثناءات والتفاصيل.

المراجع

United Nations Statistics Division (UNSD), Global SDG Indicators Database.

United Nations Statistics Division (UNSD), National Accounts Main Aggregates Online Database.

World Bank, Doing Business Indicators Online Database.

SDG Center for Africa and Sustainable Development Solutions Network (2019): Africa SDG Index and Dashboards Report 2019. Kigali and New York: SDG Center for Africa and Sustainable Development Solutions Network.

Eurostat (2019), Sustainable development in the European Union – Monitoring report on progress towards the SDGs in an EU context, Publications Office of the European Union, Luxembourg.

الملحقات

الملاحق 1: ملاحظات فنية

- يجب أن تكون البيانات متاحة لفترتين زمنيتين على الأقل، سنة الأساس وأخر سنة.
- يتم تمثيل كل هدف على الأقل بمؤشر واحد.
- يتم تمثيل كل هدف بثلاثة مقاصد على الأقل، باستثناء أهداف التنمية المستدامة 5 و 13 (بسبب عدم كفاية عدد المؤشرات).
- يجب أن تكون من بين المؤشرات التي اقترحها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لتحديد القيمة المستهدفة بشفافية والمتحدة على قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة.
- يجب أن يكون هناك بيانات فوقيه واضحة وموجزة.

ملاحظات واستثناءات خاصة بالأهداف

الهدف الإنمائي 1: في الشكل 3، قدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي" باستخدام إجمالي بيانات السكان كمقاييس ترجيح، تم الحصول عليه من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

في الشكل 4، لم يكم ممكنا قياس مجتمع منظمة التعاون الإسلامي أو العالم بشكل فعلي لمؤشر "نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني" حيث يستخدم كل بلد تعريف ومنهجيات مختلفة لحساب معدلات الفقر الوطنية.

في الشكل 5، تم قياس القيم الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي والعالم لمؤشر "الخسائر الاقتصادية المباشرة التي تعزى إلى الكوارث" في نقطتين مرجعيتين، سنة الأساس 2005 وأخر سنة 2017. وقد تمت مناقشة النتائج في النص ولكن لا يمكن تقديمها على شكل سلاسل زمنية.

الهدف الإنمائي 2: في الشكل 7، تم قياس متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "انتشار نقص التغذية" باستخدام البيانات المتعلقة بعدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة وبيانات إجمالي السكان التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي.

في الشكل 8، تم ترجيح متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "نسبة الأطفال الذين يعانون من التczم المعتدل أو الشديد" باستخدام بيانات إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 4-0، والتي تم الحصول عليها من التوقعات السكانية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019.

تستند التقديرات الموجودة في هذا التقرير إلى البيانات التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة والتي تعتبر مستودع الأمم المتحدة للبيانات الفوقيه لأهداف التنمية المستدامة.

تفضل القيم الإجمالية للمؤشرات الموزونة على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتوفير تقديرات أقوى وتجنب التحيزات، على الرغم من أنه عندما تكون التقديرات الموزونة غير ممكنة، يتم استخدام المتوسطات غير الموزونة لتقديم صورة أوضح.

وعند إنتاج التقديرات الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي، يتم استخدام بيانات إجمالي السكان أو إجمالي الناتج المحلي للعام نفسه كمقاييس مرجح. وقد تم الحصول على القيم الإجمالية العالمية من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة لحفظها على الاتساق.

ولم يتم تحديد أي تقديرات للبيانات غير المتوفرة. فعندما لا تكون البيانات الخاصة بمؤشر معين من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة متوفرة بشكل كاف، فقد اخترنا نقطتين مرجعيتين، متوجهتين بعيدا عن بعضهما البعض خلال الفترة ما بين 2000 و 2018، من أجل تقدير اتجاه التقدم فيما يتعلق بكل بلد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

مع العلم أن النقطتان المرجعيتان هما سنة الأساس التي تكون عادة عام 2000 وأخر سنة 2018. وبالنسبة لسنة الأساس، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2000، تم استخدام البيانات الأولى ابتداء من 2001 وما بعدها. ولتوليد البيانات للسنة المرجعية 2018، في الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات 2018، تم استخدام أحدث بيانات السنة ابتداء من 2017 وما قبلها. كما تم استخدام مجموعة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الطريقة المذكورة أعلاه لحساب القيم الإجمالية لمنظمة التعاون الإسلامي.

تقدم الجداول 12-3 معلومات عن بيانات السنة التي استخدمت لكل بلد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي للمؤشرات المختارة التي تم تحليلها في هذا التقرير.

اختيار المؤشرات

تم اختيار مؤشرات كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على أساس المعايير التالية:

- يجب أن تكون البيانات متاحة لـ 29 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي من أصل 57 دولة وما لا يقل عن 50% من دول العالم.

العمرية 15-49 سنة التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

المبدأ الإنمائي 4: في الشكل 20، وفيما يتعلق بـ "معدل المشاركة في التعليم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسمى للدخول للابتدائى)"، حسب النوع الاجتماعى، تم الحصول على القيمة الإجمالية العالمية من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية للأمم المتحدة. ونظراً لأن البيانات الخاصة بالعالم بين عامي 2000 و 2008 لم تكن متوفرة، فقد تم استخدام بيانات سنة الأساس 2009 وأخر سنة 2017. كما استخدمت طريقة المتوسط غير المرجح لتقدير قيمة منظمة التعاون الإسلامي لهذا المؤشر.

في الشكل 21، يمثل إجمالي منظمة التعاون الإسلامي لـ "إجمالي التدفقات الرسمية من أجل المنح الدراسية"، حسب البلدان المستفيدة، حاصل إجمالي التدفقات الرسمية من أجل المنح الدراسية لجميع بلدان المنظمة التي تتوفر عنها البيانات.

المبدأ الإنمائي 5: في الشكل 25، تم حساب "نسبة المقاعد التي تشغله النساء في البرلمانات الوطنية" لمنظمة التعاون الإسلامي والعالم باستخدام العدد الإجمالي للمقاعد في البرلمانيات الوطنية كمقاييس ترجيح.

المبدأ الإنمائي 8: في الشكل 26، تم تقدير متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد" باستخدام بيانات إجمالي السكان كمقاييس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة. تتوافق قيم السودان للفترة 2000-2007 مع السودان (سابقاً) استناداً إلى قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية للأمم المتحدة على الإنترنت.

في الشكل 27، تم ترجيح متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل" باستخدام بيانات تقديرات إجمالي العمالة التي تم الحصول عليها من منظمة العمل الدولية.

في الشكل 28، كان متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "معدل البطالة" متوسطاً غير مرجح لبلدان المنظمة التي تتوفر عنها البيانات.

في الشكل 29، تم ترجيح متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "نسبة البالغين الذين يتوفون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة المال المتنقلة عبر الهاتف المحمول" ببيانات السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاماً التي تم الحصول عليها من خلال قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالبنك الدولي.

في الشكل 30، تم ترجيح متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "الاستهلاك المحلي للمواد لكل فرد" ببيانات تقديرات إجمالي السكان التي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة

في الشكل 9، استخدمت بيانات إجمالي عدد الأنواع التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية التابعة للأمم المتحدة كمقاييس ترجيح من أجل حساب قيم منظمة التعاون الإسلامي والقيم الإجمالية العالمية لـ "نسبة السلالات المحلية المصنفة ضمن فئة معرضة لخطر الانقراض بمستوى غير معلوم"، وـ "نسبة السلالات المحلية المصنفة ضمن فئة معروفة أنها معرضة للخطر" وـ "نسبة السلالات المحلية المصنفة ضمن فئة معروفة أنها غير معرضة للخطر". ونظراً لأن مستوى خطر الانقراض بالنسبة لـ 42 دولة في منظمة التعاون الإسلامي "غير معروف"، فقد اتضح أنه يكفي عرض قيم 8 دول فقط مع مجتمع منظمة التعاون الإسلامي والعالم.

في الشكل 10، يمثل حاصل إجمالي التدفقات الرسمية لقطاع الزراعة الواردة إلى بلدان منظمة التعاون الإسلامي القيمة الإجمالية للمنظمة.

المبدأ الإنمائي 3: في الشكل 11، قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "نسبة الوفيات النفايسية" باستخدام إجمالي عدد السكان كمقاييس ترجيح.

في الشكل 12، استخدم متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "معدل الوفيات دون سن الخامسة"، حيث تم استخدام البيانات المجمعة لإجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 4-0 لكل من الجنسين كمقاييس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

في الشكل 13، قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "الإصابات بداء السل لكل 100,000 نسمة" باستخدام بيانات إجمالي السكان كمقاييس ترجيج، التي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

في الشكل 14، تم ترجيج متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "معدل الوفيات التي تعزى إلى أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو أمراض الجهاز التنفسى المزمنة لأعمار 70-30 لكلا الجنسين" باستخدام تقديرات إجمالي السكان للأعمار 69-30 التي تم الحصول عليها من شعبة الشakan بالأمم المتحدة.

في الشكل 15، تم ترجيج متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "معدل الوفيات بسبب الانتحار" باستخدام بيانات إجمالي السكان التي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

في الشكل 16، تم ترجيج متوسط منظمة التعاون الإسلامي الخاص بـ "استهلاك الكحول للفرد خلال سنة تقويمية (إعمار +15)" باستخدام بيانات إجمالي السكان (الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وما فوق) التي تم الحصول عليها من شعبة السكان بالأمم المتحدة.

في الشكل 17، قُدر متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "النساء في سن الإنجاب الالئي تمت تلبية حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة" باستخدام بيانات الإناث من الفئة

للصناعة بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2010 التي تم الحصول عليها من خلال قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية على الإنترنت.

في الشكل 34، تم تقدير متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة قيمة مضافة للتصنيع" باستخدام القيمة المضافة للصناعة بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2010 كمقاييس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من خلال قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية على الإنترنت.

في الشكل 36، تم تقدير متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "عدد الأشخاص المتضررين بشكل مباشر من جراء الكوارث لكل 100,000 نسمة" باستخدام بيانات إجمالي السكان كمقاييس ترجيح، والتي تم الحصول عليها من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية.

الهدف الإنمائي 9: في الشكل 31، تم ترجيح متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "قيمة التصنيع المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2010، الذي تم الحصول عليه من خلال قاعدة بيانات المجاميع الرئيسية للحسابات الوطنية على الإنترنت. وفي عملية الترجيح، اتخد عام 2017 بدلاً من عام 2018 بسبب عدم توفر بيانات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الدولار الأمريكي الثابتة لعام 2010 الخاصة بعام 2018.

في الشكل 32، تم حساب متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" باستخدام طريقة المتوسط غير المرجح.

في الشكل 33، تم ترجيح متوسط منظمة التعاون الإسلامي لـ "القيمة المضافة للصناعة متوسطة وعالية التكنولوجيا في القيمة المضافة الإجمالية للصناعة" بالقيمة المضافة

الجدول 3: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير تقدم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو هدف التنمية المستدامة رقم 1

البلد	السنة الأساس / آخر سنة	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني	الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تعرى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إجمالى الإنفاق الحكومي على التعليم	نسبة إجمالى الإنفاق الحكومي على الخدمة الاجتماعية المقدمة التي تعرى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
أفغانستان	2017	2005	2017	2005	2017	2011
ألبانيا	2016	2000	2016	2005	2012	2007
الجزائر	2008	2008				2002
أذربيجان	2016	2000	2017		2012	2001
البحرين	2017	2006				2001
بنغلاديش	2016	2000			2015	2000
بنين	2016	2000			2006	2003
بروناي	2016	2000				2003
بوركينا فاسو	2015	2005	2016	2005	2014	2003
الكاميرون	2017	2000			2014	2001
تشاد	2013	2000			2002	2011
جزر القمر	2015	2002	2014	2005	2014	2004
كوت ديفوار	2017	2000			2015	2002
جيبوتي	2010	2000	2012	2005		2013
مصر	2008	2003	2017	2016	2015	2004
الغابون	2014	2000				2005
غامبيا	2016	2000	2017			2015
غينيا	2017	2000	2015	2014	2012	2002
غينيا بيساو	2013	2010	2017	2010	2002	2010
غيانا	2017	2000	2013	2005		
إندونيسيا	2015	2001			2017	2000
إيران	2017	2000	2011	2005		2014
العراق					2006	2002
الأردن	2017	2016	2017	2005	2010	2008
ការាមស៊តាំន	2017	2002	2017	2005	2015	2001
الكويت	2006	2001	2017			
قريغيزستان	2017	2000	2016	2005	2016	2000
لبنان	2013	2001	2014	2005		
ليبيا						
مالطا	2017	2000	2017	2016	2014	2002
جزر المالديف	2016	2002	2017	2005	2009	2002
مالي	2016	2000	2014	2005	2009	2001
موريطانيا	2016	2002			2000	2014
المغرب	2009	2008	2014	2005	2007	2000
موزمبيق	2013	2004	2017	2005	2014	2002
النيجر	2017	2000	2014	2005	2014	2005
نيجيريا					2009	2003
عمان	2017	2000				
باكستان	2017	2000	2014	2005	2013	2001
فلسطين					2010	2004
قطر	2017	2000				
المملكة العربية السعودية	2008	2000				
السنغال	2017	2000	2015	2005	2011	2001
سيراليون	2017	2000	2015	2006	2011	2003
الصومال						
السودان	2009	2000				
سورينام						
سوريا	2009	2001	2009	2005	2007	2004
طاجيكستان	2015	2000			2013	2003
تونغو	2016	2000	2014	2005	2015	2006
تونس	2015	2000	2013	2005	2015	2000
تركيا	2015	2000	2017	2005	2015	2002
تركمانستان						
أوغندا	2017	2000	2017	2005	2012	2002
الإمارات العربية المتحدة						
أوزبكستان	2017	2013	2017	2013	2012	2005
اليمن	2008	2000	2010	2005	2014	2005

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي تم استخدامها لسنة الأساس 2005/2000 ولآخر سنة 2017

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تقرير مرحلٍ من إعداد سيسرك

الجدول 4: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقدير البلدان الأعضاء في المنظمة نحو هدف التنمية المستدامة رقم 2

البلد	السنة الأساس / آخر سنة							
	نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة بصورة معتدلة أو حادة	نسبة الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن بصورة معتدلة أو حادة	نسبة الأطفال الذين يعانون من القزم بصورة معتدلة أو حادة	انتشار سوء التغذية		نسبة الأطفال الذين يعانون من زباده	نسبة الأطفال الذين يعانون من الوزن بصورة معتدلة أو حادة	نسبة الأطفال الذين يعانون من القزم بصورة معتدلة أو حادة
2016	2000	2016	2000	2016	2000	2016	2000	2016
أفغانستان	2013	2004	2013	2004	2013	2004	2016	2000
ألانيا	2009	2000	2009	2000	2009	2000	2016	2000
الجزائر	2012	2000	2012	2000	2012	2000	2016	2000
أذربيجان	2013	2000	2013	2000	2013	2000	2016	2000
البحرين	2014	2000	2014	2000	2014	2000	2016	2000
بنغلاديش	2014	2001	2014	2001	2014	2001	2016	2000
بنين					2009		2016	2000
بروناي								
بوركينا فاسو	2016	2003	2016	2003	2016	2003	2016	2000
الكامبوديا	2014	2004	2014	2004	2014	2004	2016	2000
تشاد	2015	2000	2015	2000	2015	2000	2016	2000
جزر القمر	2012	2000	2012	2000	2012	2000	2016	2000
كوت ديفوار	2016	2006	2016	2006	2016	2006	2016	2000
جيبوتي	2012	2002	2012	2002	2012	2002	2016	2000
مصر	2014	2003	2014	2003	2014	2000	2016	2000
الغابون	2012	2000	2012	2000	2012	2000	2016	2000
غامبيا	2013	2000	2013	2000	2013	2000	2016	2000
غينيا	2016	2005	2016	2005	2016	2005	2016	2000
غينيا بيساو	2014	2000	2014	2000	2014	2000	2016	2000
غيانا	2014	2000	2014	2000	2014	2000	2016	2000
إندونيسيا	2013	2000	2013	2000	2013	2000	2016	2000
إيران	2011	2004		2011	2004	2004	2016	2000
العراق	2011	2000	2011	2000	2011	2000	2016	2000
الأردن	2012	2002	2012	2002	2012	2002	2016	2000
كازاخستان	2015	2006	2015	2006	2015	2006	2016	2000
الكويت	2015	2001	2015	2001	2015	2001	2016	2000
قيرغيزستان	2014	2006	2014	2006	2014	2006	2016	2000
لبنان					2004	2016	2000	
ليبيا					2007			
مالزيا	2016	2015		2016	2006	2016	2000	
جزر المالديف	2009	2001	2009	2001	2009	2001	2016	2000
مالي	2015	2001	2015	2001	2015	2001	2016	2000
موريطانيا	2015	2000	2015	2000	2015	2000	2016	2000
المغرب	2011	2003	2011	2003	2011	2003	2016	2000
MOZAMBIQUE	2011	2001	2011	2003	2011	2001	2016	2000
النيجر	2016	2000	2012	2000	2016	2000	2016	2000
نيجيريا	2016	2003	2016	2003	2016	2003	2016	2000
عمان				2014	2009	2009	2016	2000
باكستان	2012	2001	2012	2001	2012	2001	2016	2000
فلسطين	2014	2002	2014	2007	2014	2002		
قطر					2005	2016	2000	
المملكة العربية السعودية								
السنغال	2016	2000	2016	2000	2016	2000		
سيرايليون	2013	2000	2013	2000	2013	2000		
الصومال	2009	2000		2009	2000			
السودان	2014	2006	2014	2006	2014	2006		
سورينام	2010	2000	2010	2000	2010	2000		
سوريا	2009	2000	2009	2001	2009	2000		
طاجيكستان	2012	2000	2012	2005	2012	2000		
تونغو	2014	2006	2014	2006	2014	2006		
تونس	2012	2000	2012	2006	2012	2000		
تركيا	2013	2004	2013	2004	2013	2004		
تركمانستان	2015	2000	2015	2006	2015	2000		
أوغندا	2016	2000	2016	2000	2016	2000		
الإمارات العربية المتحدة					2016	2001		
أوزبكستان	2006	2002	2006	2002	2006	2002		
اليمن	2013	2003	2013	2003	2013	2003	2016	2000

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لستة الأساس 2000 ولآخر سنة 2016

الجدول 5: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو تحقيق الهدف رقم 2 (تمة)

البلد	الثانية لعام 2016								السنة الأساس/ آخر سنة
	نسبة السلالات المحلية المصنفة ضمن فئة "معروض أنها معرضة للخطر" غير معروض"	نسبة السلالات المحلية المصنفة ضمن فئة "معروض أنها معرضة للخطر"	إجمالي التدفقات الرسمية إلى قطاع الزراعة، ملابس الدولارات بالأسعار	نسبة السلالات المحلية المصنفة ضمن فئة "معروض أنها معرضة للخطر"	2018	2000	2018	2000	
أفغانستان									2018
ألبانيا	2000	2018	2000	2018	2010	2016	2000	2000	2018
الجزائر	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
أذربيجان	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
البحرين	2000	2018	2000	2018	2010	2003	2000	2000	2018
بنغلاديش	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
بنين	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
بروناي									بوركينا فاسو
الكامبوديا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
تشاد	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
جزر القمر	2000	2018	2000	2018	2005	2016	2000	2000	2018
كوت ديفوار	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
جيبوتي	2000	2018	2000	2018	2010	2016	2000	2000	2018
مصر	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
الغابون	2000	2018	2000	2018	2010	2016	2000	2000	2018
غامبيا						2016	2000		غينيا
غينيا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
غينيا بيساو	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
غيانا	2000	2018	2000	2018	2010	2016	2000	2000	2018
إندونيسيا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
إيران	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
العراق	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
الأردن	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
卡拉哈ستان	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
الكويت									قيرغيزستان
لبنان	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
ليبيا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2005	2000	2018
مالطا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
جزر المالديف	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
مالي	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
موريطانيا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
المغرب	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
موζمبيق	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
النيجر	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
نيجيريا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
عمان	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
باكستان	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000	2000	2018
فلسطين						2016	2000		قطر
المملكة العربية السعودية	2000	2018	2000	2018	2010	2006	2000		السنغال
سيراليون	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000		الصومال
السودان	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000		سورينام
سوريا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000		طاجيكستان
تونغو	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000		تونس
تركيا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000		تركمانستان
أوغندا	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000		الإمارات العربية المتحدة
أوزبكستان	2000	2018	2000	2018	2000	2016	2000		اليمن

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 والآخر سنة 2018

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تقرير مرحلٍ من إعداد سيسرك

الجدول 6: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو هدف التنمية المستدامة رقم 3

البلد	السنة الأساس/ آخر سنة	معدل الوفيات النفايسية (لكل 1,000 ولادة حية) (الوفيات لكل 1,000 ولادة حية)	معدل الوفيات دون سن الخامسة (الإصابات بداء السل (كل 100,000 نسمة))	معدل الوفيات التي تعزى إلى أمراض القلب والأوعية الدموية أو السرطان أو مرض السكري أو الأمراض التنسجية المزمنة (الاحتتمالية) للأعوام ما بين 30 و 70	2000	2017	2000	2017	2000	2017
أفغانستان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
ألبانيا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
الجزائر	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
أذربيجان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
البحرين	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
بنغلاديش	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
بنين	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
بروناي	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
بوركينا فاسو	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
الكامبوديا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
تشاد	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
جزر القمر	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
كوت ديفوار	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
جيبوتي	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
مصر	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
الغابون	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
غامبيا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
غينيا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
غينيا بيساو	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
غيانا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
إندونيسيا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
إيران	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
العراق	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
الأردن	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
卡拉خستان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
الكويت	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
قيرغيزستان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
لبنان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
ليبيا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
ماليزيا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
جزر المالديف	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
مالي	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
موريطانيا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
المغرب	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
MOZambique	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
النيجر	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
نيجيريا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
عمان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
باكستان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
فلسطين	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
قطر	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
المملكة العربية السعودية	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
السنغال	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
سيراليون	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
الصومال	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
السودان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
سورينام	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
سوريا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
طاجيكستان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
تونغو	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
تونس	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
تركيا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
تركمانستان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
أوغندا	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
الإمارات العربية المتحدة	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
أوزبكستان	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017
اليمن	2000	2015	2000	2017	2000	2017	2000	2017	2000	2017

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 وأخر سنة 2015 أو 2016 أو 2017

تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تقرير مرحلٍ من إعداد سيسرك

الجدول 7: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقديم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو تحقيق المهد رقم 3 (تمة)

البلد	السنة الأساس/ آخر سنة	معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين (الوفيات لكل 100,000 نسمة)	استهلاك الكحول للفرد خلال سنة	النساء في سن الاتساع الالاتي تمت تلبيتها حاجتهم لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة، الأعمار بين 15 و 49	كتافة العاملين في مجال الصحة. الأطباء (كل 100,000 نسمة)
أفغانستان	2000	2000	2016	2016	2000
ألانيا	2001	2000	2016	2016	2000
الجزائر	2010	2009	2016	2016	2000
أذربيجان	2002	2006	2016	2000	2000
البحرين	2010	2001	2016	2000	2000
بنغلادش	2006	2001	2016	2000	2000
بنين	2004	2018	2016	2000	2000
بروناي	2000	2001	2016	2000	2000
بوركينا فاسو	2004	2003	2016	2000	2000
الكامبوديا	2004	2014	2016	2000	2000
تشاد	2000	2015	2016	2000	2000
جزر القمر	2004	2012	2016	2000	2000
كوت ديفوار	2004	2018	2016	2000	2000
جيبوتي	2004	2004	2016	2000	2000
مصر	2003	2014	2016	2000	2000
الغابون	2004	2012	2016	2000	2000
غامبيا	2003	2013	2016	2000	2000
غينيا	2000	2016	2016	2000	2000
غينيا بيساو	2004	2014	2016	2000	2000
غيانا	2000	2014	2016	2000	2000
إندونيسيا	2003	2017	2016	2000	2000
إيران	2004	2018	2016	2000	2000
العراق	2010	2018	2011	2000	2000
الأردن	2000	2018	2002	2016	2000
ការាមសែន	2010	2018	2011	2016	2000
الكويت	2006	2006	2016	2000	2000
قرغيزستان	2008	2014	2012	2016	2000
لبنان	2001	2018	2016	2000	2000
ليبيا	2004	2014	2007	2016	2000
ماليزيا	2000	2000	2016	2000	2000
جزر المالديف	2004	2004	2016	2000	2000
مالي	2004	2015	2001	2016	2000
موريلانيا	2004	2015	2001	2016	2000
المغرب	2004	2018	2004	2016	2000
موزambique	2004	2015	2004	2016	2000
النiger	2004	2018	2006	2016	2000
نيجيريا	2003	2018	2003	2016	2000
عمان	2000	2014	2008	2016	2000
باكستان	2000	2018	2001	2016	2000
فلسطين	2014	2010			
قطر	2005		2016	2000	2000
المملكة العربية السعودية	2000		2016	2000	2000
السنغال	2004	2017	2005	2016	2000
سيراليون	2004	2017	2008	2016	2000
الصومال	2006	2014	2010	2016	2000
السودان	2004	2014	2010	2016	2000
سورينام	2000	2000	2016	2000	2000
سوريا	2000	2000	2016	2000	2000
طاجيكستان	2000	2017	2012	2016	2000
تونغو	2004	2014	2010	2016	2000
تونس	2000	2012	2001	2016	2000
تركيا	2000	2013	2004	2016	2000
تركمانستان	2002	2016	2000	2016	2000
أوغندا	2004	2018	2001	2016	2000
الإمارات العربية المتحدة	2000	2000	2016	2000	2000
أوزبكستان	2009	2018	2001	2016	2000
اليمن	2004	2013	2006	2016	2000

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 ولآخر سنة 2018/2016

الجدول 8: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو هدف التنمية المستدامة رقم 4

البلد	السنوات المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو هدف التنمية المستدامة رقم 4						
	نسبة المعلمين المستقلين في فئة التعليم ما قبل الابتدائي الذين تلقوا ما لا يقل عن الحد الأدنى من التدريب الم fren للملحقين	السنوات الأصلية / آخر سنة	التدريسيات	السنوات الأصلية	السنوات الأصلية	السنوات الأصلية	السنوات الأصلية
	الابتدائي	الثانوي	الثانوي	الابتدائي	الثانوي	الابتدائي	الثانوي
	الابتدائي	الثانوي	الثانوي	الابتدائي	الثانوي	الابتدائي	الثانوي
أفغانستان				2016	2006	2016	2000
ألبانيا				2016	2008	2015	2000
الجزائر				2016	2006	2007	2011
أذربيجان				2016	2007	2017	2005
البحرين				2016	2006	2017	2005
بنغلادش				2016	2006	2017	2000
بنين				2016	2006	2017	2000
بروناي				2016	2006	2017	2005
بوركينا فاسو				2016	2006	2017	2001
الكاميرون				2016	2006	2017	2003
تشاد				2016	2006	2013	2009
جزر القمر				2017	2016	2006	2008
كوت ديفوار				2017	2007	2017	2000
جيبوتي				2018	2006	2018	2006
مصر				2017	2000	2016	2006
الغابون				2016	2006	2003	2001
غامبيا				2016	2006	2018	2000
غينيا				2016	2006	2016	2005
غينيا بيساو				2016	2006	2010	2000
غيانا				2012	2006	2012	2000
إندونيسيا				2017	2013	2016	2006
إيران				2016	2003	2017	2001
العراق				2007	2000	2004	2000
الأردن				2004	2000	2006	2014
казاخستان				2018	2017	2016	2014
الكويت				2007	2007	2015	2000
قرغيزستان				2000	2000	2017	2003
لبنان				2000	2000	2006	
ليبيا				2017	2016	2006	
مالطا				2015	2002	2016	2006
جزر المالديف				2017	2000	2017	2000
مالي				2009	2009	2006	2008
موريطانيا				2017	2016	2011	2008
المغرب				2000	2000	2006	2005
موزambique				2017	2000	2016	2005
النيجر				2000	2000	2006	2003
نيجيريا				2017	2009	2017	2000
عمان				2009	2009	2015	2004
باكستان				2017	2000	2016	2000
فلسطين				2000	2000	2009	2008
قطر				2015	2013	2016	2007
المملكة العربية السعودية				2017	2009	2017	2003
السنغال				2009	2009	2006	2011
سriاليون				2012	2012	2016	2006
الصومال				2017	2016	2006	2009
السودان				2008	2008	2006	2002
سورينام				2000	2007	2007	2008
سوريا				2013	2000	2006	2008
طاجيكستان				2010	2010	2006	2001
تونغو				2007	2001	2015	2010
تونس				2002	2001	2006	2012
تركيا				2016	2013	2016	2006
تركمانستان				2010	2010	2016	2006
أوغندا				2013	2000	2010	2006
الإمارات العربية المتحدة				2000	2000	2016	2004
أوزبكستان				2009	2009	2016	2006
اليمن				2013	2010	2016	2006

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2006 / 2006 ولآخر سنة 2018 / 2016

تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تقرير مرحلٍ من إعداد سيسرك

الجدول 9: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة تقدم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو هدف التنمية المستدامة رقم 8

البلد	المعدل السنوي لإجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد	المعدل السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فاكتر لكلا الجنسين	معدل النمو السنوي لـ 15 سنة في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتقدمة عبر الهاتف المحمول.	نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخام	2000	2017
أفغانستان	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
ألانيا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
الجزائر	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
أذربيجان	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
البحرين	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
بنغلاديش	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
بنين	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
بروناي	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
بوركينا فاسو	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
الكامبوديا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
تشاد	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
جزر القمر	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
كوت ديفوار	2000	2017	2018	2000	2014	2000	2017
جيبوتي	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
مصر	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
الغابون	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
غامبيا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
غينيا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
غينيا بيساو	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
غيانا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
إندونيسيا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
إيران	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
العراق	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
الأردن	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
ការាមេសាំន័យ	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
الكويت	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
قرغيزستان	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
لبنان	2000	2017	2018	2000	2009	2000	2017
ليبيا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
ماليزيا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
جزر المالديف	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
مالي	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
موريطانيا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
المغرب	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
موزambique	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
النيجر	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
نيجيريا	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
عمان	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
باكستان	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
فلسطين	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
قطر	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
المملكة العربية السعودية	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
السنغال	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
سيراليون	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
الصومال	2000	2017	2018	2000	2011	2000	2017
السودان	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
سورينام	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
سوريا	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
طاجيكستان	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
تونغو	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
تونس	2000	2012	2018	2000	2014	2000	2017
تركيا	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
تركمانستان	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
أوغندا	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
الإمارات العربية المتحدة	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
أوزبكستان	2000	2012	2018	2000	2011	2000	2017
اليمن	2000	2014	2018	2000	2011	2000	2017

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000 ولآخر سنة 2018/2017

تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تقرير مرحلٍ من إعداد سيسرك

الجدول 10: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو هدف التنمية المستدامة رقم 9

البلد	القيمة المضافة للتصنيع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي									
	نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي، الجيل الثالث	نسبة الأفراد ثان١ أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (ثغ ثان١ أكسيد الكربون بالأسعار العالمية \$ 2010)	نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة من مجموع القيمة المضافة	الإنفاق على البحث والتطوير	نسبة القيمة المضافة للصناعة	كنسية من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي، الجيل الثاني	نسبة الأفراد ثان١ أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع (ثغ ثان١ أكسيد الكربون بالأسعار العالمية \$ 2010)	نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي، الجيل الثاني	السنة الأساس / آخر سنة
أفغانستان	2017	2007	2016	2000	2016	2000	2017	2000	2018	2000
ألبانيا	2017	2013			2016	2000			2018	2000
الجزائر	2017	2011	2016	2000	2016	2000	2008	2007	2018	2000
أذربيجان	2017	2013	2016	2000	2016	2000	2017	2001	2018	2000
البحرين	2017	2009	2016	2000	2016	2000	2017	2000	2018	2000
بنغلاديش	2017	2009	2016	2000	2016	2000			2018	2000
بنين	2017	2012	2016	2000	2016	2000			2018	2000
بوروناي	2017	2012	2016	2000	2016	2000	2004	2002	2018	2000
بوركينا فاسو	2017	2007					2014	2001	2018	2000
الكامبود			2016	2000	2016	2000			2018	2000
تشاد	2017	2014							2018	2000
جزر القمر	2017	2015							2018	2000
كوت ديفوار	2017	2009	2016	2000	2016	2000			2018	2000
جيبوتي	2017	2009							2018	2000
مصر	2017	2014	2016	2000			2017	2000	2018	2000
الغابون	2017	2014	2016	2000	2016	2000	2009	2007	2018	2000
غامبيا	2017	2009			2016	2000	2011	2008	2018	2000
غينيا	2017	2014							2018	2000
غينيا بيساو	2017	2015							2018	2000
غيانا	2017	2007							2018	2000
إندونيسيا	2017	2014	2016	2000	2016	2000	2013	2000	2018	2000
إيران	2017	2010	2016	2000	2016	2000	2013	2001	2018	2000
العراق	2017	2012	2016	2000	2016	2000	2017	2007	2018	2000
الأردن	2017	2010	2016	2000	2016	2000	2016	2002	2018	2000
كاراكاس	2017	2012	2016	2000	2016	2000	2016	2000	2018	2000
الكويت	2017	2012	2016	2000	2016	2000	2017	2000	2018	2000
قرغيزستان	2017	2011	2016	2000	2016	2000	2017	2000	2018	2000
لبنان	2017	2009	2016	2000	2016	2000			2018	2000
ليبيا	2017	2014	2016	2000					2018	2000
مايزيا	2017	2009	2016	2000	2016	2000	2015	2000	2018	2000
جزر المالديف	2017	2009			2016	2000			2018	2000
مالي	2017	2014					2017	2007	2018	2000
موريطانيا	2017	2008	2016	2000	2016	2000	2010	2001	2018	2000
المغرب	2017	2012	2016	2000	2016	2000	2015	2002	2018	2000
موزambique	2017	2014	2016	2000	2016	2000			2018	2000
النiger	2017	2014	2016	2000	2016	2000			2018	2000
نيجيريا	2017	2014	2016	2000	2016	2000			2018	2000
عمان	2017	2007	2016	2000	2016	2000	2017	2011	2018	2000
باكستان	2017	2012	2016	2000	2016	2000	2015	2000	2018	2000
فلسطين	2016	2010			2016	2000	2013	2007	2018	2000
قطر	2017	2007	2016	2000	2016	2000	2015	2012	2018	2000
المملكة العربية السعودية	2017	2009	2016	2000	2016	2000	2013	2003	2018	2000
السنغال	2017	2014	2016	2000	2016	2000	2015	2008	2018	2000
سريلانكا	2017	2014							2018	2000
الصومال	2017	2010							2018	2000
السودان	2017	2009	2016	2008		2005	2000	2000	2018	2008
سورينام	2017	2012	2016	2000	2016	2000			2018	2000
سوريا	2017	2009	2016	2000	2016	2000			2018	2000
طاجيكستان	2017	2014	2016	2000	2016	2000	2017	2001	2018	2000
تونغو	2017	2010	2016	2000			2014	2010	2018	2000
تونس	2017	2010	2016	2000	2016	2000	2016	2002	2018	2000
تركيا	2017	2007	2016	2000	2016	2000	2015	2000	2018	2000
تركمانستان	2017	2012	2016	2000					2018	2000
أوغندا	2017	2010			2016	2000	2014	2002	2018	2000
الإمارات العربية المتحدة	2017	2010	2016	2000	2016	2000	2016	2011	2018	2000
أوزبكستان	2017	2012	2016	2000			2017	2000	2018	2000
اليمن	2017	2012	2016	2000	2016	2000			2018	2000

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لستة الأساس 2000/2007 ولآخر سنة 2016/2017

تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تقرير مرحلٍ من إعداد سيسرك

الجدول 11: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات مختارة لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو تحقيق المدفرين الإنمائيين 5 و 13

البلد	السنة الأساس / آخر سنة	نسبة المقادير التي تشغله النساء في البرلمانات الوطنية	عدد الأشخاص المتضمنين بشكل مباشر من جراء الكوارث لكل 100,000 نسمة	السنة
أفغانستان	2006	2000	2018	2005
ألبانيا	2000	2000	2018	2005
الجزائر	2000	2000	2018	2005
أذربيجان	2003	2000	2018	2005
البحرين	2000	2000	2018	2005
بنغلاديش	2000	2000	2018	2005
بنين	2017	2000	2018	2005
بروناي	2000	2000	2018	2005
بوركينا فاسو	2000	2000	2018	2005
الكميرون	2000	2000	2018	2005
تشاد	2000	2000	2018	2005
جزر القمر	2005	2000	2018	2005
كوت ديفوار	2000	2000	2018	2005
جيبوتي	2000	2000	2018	2005
مصر	2016	2000	2018	2016
الغابون	2000	2000	2018	2016
غامبيا	2000	2000	2018	2014
غينيا	2000	2000	2018	2014
غينيا بيساو	2000	2000	2018	2017
غيانا	2000	2000	2018	2006
إندونيسيا	2000	2000	2018	2013
إيران	2000	2000	2018	2005
العراق	2000	2000	2018	2005
الأردن	2000	2000	2018	2005
كازاخستان	2000	2000	2018	2005
الكويت	2000	2000	2018	2017
ققغيرستان	2000	2000	2018	2005
لبنان	2000	2000	2018	2005
ليبيا	2006	2000	2018	2011
مالزيا	2000	2000	2018	2017
جزر المالديف	2000	2000	2018	2005
مالي	2000	2000	2018	2014
موريطانيا	2000	2000	2018	2005
المغرب	2000	2000	2018	2014
Mozambique	2000	2000	2018	2005
النيجر	2000	2000	2018	2014
نيجيريا	2001	2000	2018	2005
عمان	2005	2000	2018	2017
باكستان	2003	2000	2018	2005
فلسطين	2000	2000	2018	2013
قطر	2006	2000	2018	2005
المملكة العربية السعودية	2004	2000	2018	2015
السنغال	2000	2000	2018	2005
سيراليون	2000	2000	2018	2006
الصومال	2006	2000	2018	2017
السودان	2000	2000	2018	2018
سوريا	2000	2000	2018	2005
طاجيكستان	2000	2000	2018	2005
توغو	2000	2000	2018	2005
تونس	2000	2000	2018	2005
تركيا	2000	2000	2018	2005
تركمانستان	2000	2000	2018	2017
أوغندا	2000	2000	2018	2005
الإمارات العربية المتحدة	2000	2000	2018	2017
أوزبكستان	2000	2000	2018	2005
اليمن	2000	2000	2018	2010

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000/ 2005 ولآخر سنة 2018/ 2017

الجدول 12: السنوات المرجعية المستخدمة من أجل مؤشرات إضافية اختيرت لتقييم تقدم البلدان الأعضاء في المنظمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

البلد	السنة الأساس/ آخر سنة	مؤشر التوجّه الزراعي بالنسبة للنفقات الحكومية	معدل الوفيات بسبب الإصابات غير المتعمّدة، كلا الجنسين، الوفيات الناجمة عن حادث السير، لكل 100,000 نسمة	معدل الوفيات الناجمة عن حادث السير، لكل 100,000 نسمة	معدل الوفيات الناجمة عن التسمم الحصول على 3 جرارات من اللقاح ضد المخناق والكراز والسعال الديكي (DTP3) (%)	نسبة السكان المستددين الذين يمكنهم الأساسية للواتر الصحبي الدولية (IHR) (%)	متوسط 13 من القدرات
أفغانستان	2003						2017
ألبانيا	2002						2017
الجزائر	2006						2017
أذربيجان	2008						2014
البحرين	2001						2017
بنغلاديش	2001						2017
بنين							2017
بروناي							2017
بوركينا فاسو	2004						2017
الكامبوديا							2017
تشاد							2017
جزر القمر							2013
كوت ديفوار							2017
جيبوتي							2017
مصر	2004						2017
الغابون							2017
غامبيا							2017
غينيا							2017
غينيا بيساو							2017
غيانا							2017
إندونيسيا	2004						2017
إيران	2002						2017
العراق							2017
الأردن	2012						2017
كاذاخستان	2001						2015
الكويت	2001						2017
قرغيزستان	2001						2017
لبنان							2017
ليبيا							2017
مالطا							2016
جزر المالديف	2001						2017
مالي	2001						2017
موريطانيا							2017
المغرب	2006						2017
موزambique	2001						2017
النيجر							2017
نيجيريا	2003						2017
عمان	2001						2017
باكستان	2001						2017
فلسطين	2005						2017
قطر	2004						2017
المملكة العربية السعودية							2017
السنغال							2017
سriاليون							2017
الصومال							2017
السودان							2017
سورينام							2017
سوريا	2007						2017
طاجيكستان							2015
تونغو	2012						2017
تونس	2001						2017
تركيا	2006						2017
تركمانستان							2014
الإمارات العربية المتحدة	2012						2017
أوغندا	2001						2017
أوزبكستان	2011						2014
اليمن							2017

*تشير القيم المذكورة في الخانات إلى بيانات السنة التي أدخلت لسنة الأساس 2000/ 2005 ولآخر سنة 2017/ 2018

نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تقرير مرحلٍ من إعداد سيسرك

الملحق 2: قائمة المؤشرات المختارة للتقييم ومنهجية التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
الفقر المدقع	UNSD	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي، %	0
الفقر الوطني	UNSD	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، %	انخفاض بمقدار النصف على الأقل
الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث	UNSD	الخسارة الاقتصادية المباشرة التي تعرى إلى الكوارث بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، %	لا شيء
تعينة الموارد من أجل التعليم	UNSD	نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية: التعليم، %	لا شيء

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
انتشار سوء التغذية	UNSD	انتشار نقص التغذية، %	0
انتشار التفزّع	UNSD	نسبة الأطفال الذين يعانون من التczم بصورة معتدلة أو حادة، %	0
الاستثمار في الزراعة	UNSD	مؤشر التوجه الزراعي بالنسبة للنفقات الحكومية	لا شيء

الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
الوفيات النفايسية	UNSD	معدل الوفيات النفايسية، لكل 100,000 ولادة حية	70
وفيات الأطفال	UNSD	معدل الوفيات دون سن الخامسة، لكلا الجنسين (الوفيات لكل 1,000 ولادة حية)	25
الإصابة بداء السل	UNSD	الإصابات بداء السل، لكل 100,000 نسمة	0
الوفيات بسبب الانتحار	UNSD	معدل الوفيات بسبب الانتحار، كلا الجنسين، الوفيات لكل 100,000 نسمة	لا شيء
استهلاك الكحول	UNSD	نصيب الفرد من استهلاك الكحول خلال سنة تقويمية، الأعمار 15+, بلتر الكحول الصرف	لا شيء
الوفيات بسبب حوادث السير	UNSD	معدل الوفيات بسبب الإصابات الناجمة عن حوادث السير، لكل 100,000 نسمة	انخفاض العدد
الصحة الإيجابية	UNSD	نسبة النساء في سن الإنجاب اللائي تمت تلبية حاجتهن لتنظيم الأسرة بالأساليب الحديثة، الأعمار 15-49، %	100
الوفيات بسبب التسمم غير المعتمد	UNSD	معدل الوفيات الناجمة عن حالات التسمم غير المعتمد، كلا الجنسين، الوفيات لكل 100,000 نسمة	لا شيء
تغطية التحصين	UNSD	نسبة السكان المستهدفين الذين يمكنهم الحصول على 3 جرعات من اللقاح ضد الخناق والكزاز والسعال الديكي (DTP)، %	100
كتافة الأطباء	UNSD	كتافة العاملين في مجال الصحة، الأطباء، لكل 10,000 نسمة	لا شيء
القدرات الجوهرية للوائح التنظيمية	UNSD	متوسط 13 من القدرات الأساسية للوائح الصحية الدولية، %	لا شيء

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
المشاركة في التعليم الخاص بالطفولة المبكرة	UNSD	معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسعي للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، كلا الجنسين، %	100
فرص متساوية للحصول على التعليم الخاص بالطفولة المبكرة	UNSD	مؤشر التكافؤ بين الجنسين لمعدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة واحدة قبل السن الرسعي للالتحاق بالابتدائي)	1
معلمين أكفاء	UNSD	نسبة المعلمين المشغليين في فترة التعليم ما قبل الابتدائي الذين تلقوا ما لا يقل عن الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين	لا شيء

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

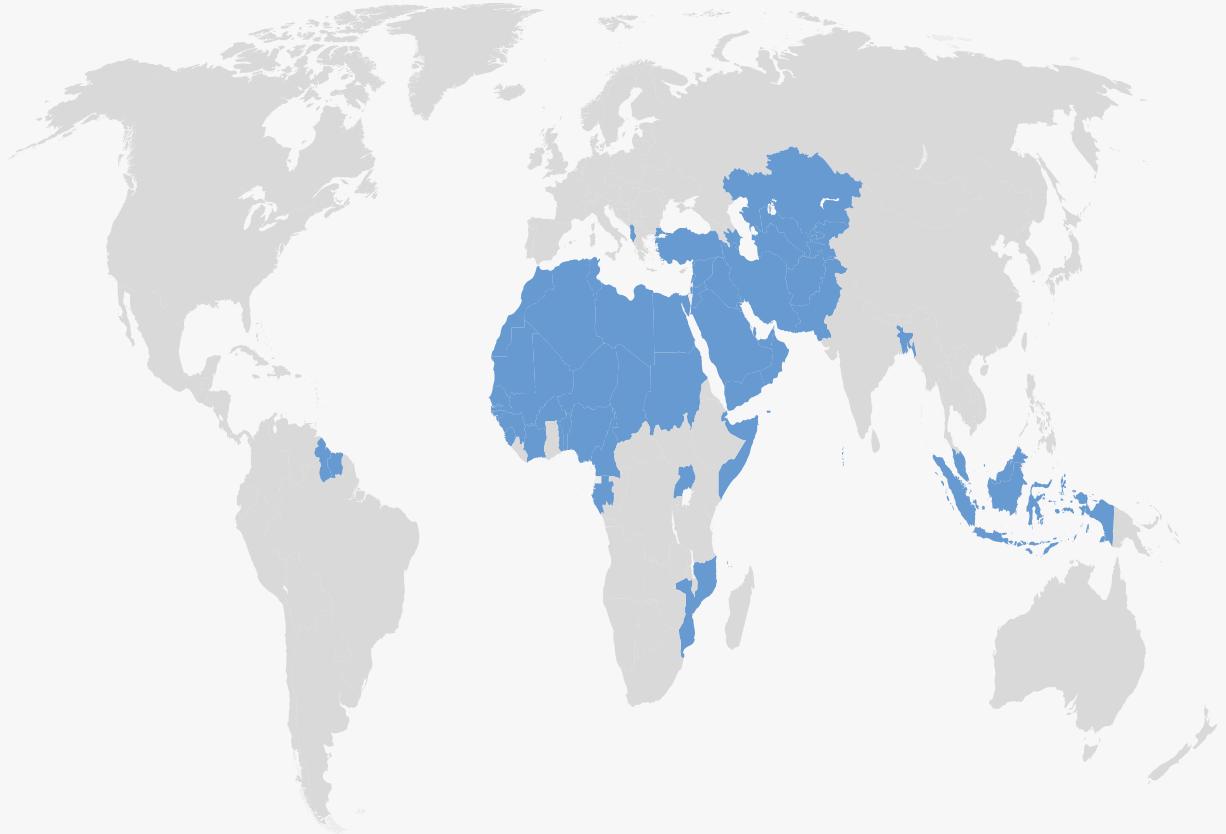
الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
تمثيل النساء في البرلمانات الوطنية	UNSD	نسبة المقاعد التي تشغله النساء في البرلمانات الوطنية، (النسبة من إجمالي عدد المقاعد)، %	لا شيء

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل المستدام، والعملة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
النمو الاقتصادي حسب الفرد	UNSD	معدل النمو السنوي لإنجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد الواحد، %	OIC-LDCs: 7 Non OIC-LDCs: 5
النمو في إنتاجية العمل	UNSD	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل شخص عامل، %.	OIC-LDCs: 7 Non OIC-LDCs: 5
الكافأة في استخدام الموارد في مجال الاستهلاك	UNSD	نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد، جميع المواد الخام، بالطن	لا شيء
معدل البطالة	UNSD	معدل البطالة، 15 سنة فأكثر لكلا الجنسين، %	لا شيء
نسبة أصحاب الحسابات المصرفية	UNSD	نسبة البالغين الذين يتوفرون على حساب في مؤسسة مالية أو مزود خدمة الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، 15 سنة فأكثر لكلا الجنسين، %	100

الهدف 9: إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل المستدام للجميع، وتشجيع الابتكار

الاسم المختصر للمؤشر	المصدر	المؤشر	قيمة الغاية
القيمة المضافة للتصنيع	UNSD	القيمة المضافة للتصنيع كـ% من الناتج المحلي الإجمالي، %	OIC-LDCs: مضاعفة الحصة Non OIC-LDCs: لا شيء
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	UNSD	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة للتصنيع، كـغ ثاني أكسيد الكربون بالأسعار الثابتة لـ 2010	لا شيء
الإنفاق على البحث والتطوير	UNSD	الإنفاق على البحث والتطوير كـ% من الناتج المحلي الإجمالي، %	لا شيء
التصنيع عالي التكنولوجيا	UNSD	نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتقدمة والمتوسطة من مجموع القيمة المضافة للتصنيع، %	لا شيء
تغطية شبكات الهاتف الخلوي بالنسبة للجيل الثالث (G3)	UNSD	نسبة الأفراد الذين تشملهم شبكات الهاتف الخلوي، الجيل الثالث، %	لا شيء



**مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب
للدول الإسلامية**

Kudüs Cad. No:9 Diplomatik Site 06450 ORAN-Ankara, Turkey
Tel: (90-312) 468 61 72-76 Fax: (90-312) 468 57 26
Email: oicankara@sesric.org Web: www.sesric.org